مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

Global Islamic Economics Magazine

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الاسلامي وعلومه تصدر إلكترونيًا؛ وهي وقف لوجه الله تعالى

العدد / 96 / شوال 1441 هـ الموافق أيار / مايو 2020 م

الشيخ صالح كامل
في ذمة الله

اقتصاد الخوف

بين إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات

جامعة كاي

جامعة أونلاين

(نحن سباقون في التعليم الالكتروني وقد أثبتت الأحداث صحة رؤيتنا)

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلوم

www.kie.university

هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي.
- الأستاذ عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.

أسرة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

رئيس التحرير:

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس جامعة كاي

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير في الاقتصاد اختصاص نظم تعليم إلكترونية

الإخراج الفني

- فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني:

- Kantakji-tech Co.

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسـلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- إن الآراء الواردة في مقالات المجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية المؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إســـلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه. – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، يتم استخدام نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بمعدل ١. ٢، ولا يوضع قبل عـــــلامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعيًا لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تُعنى (مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية) بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

دعوة لرعاية المجلة أو الإعلان فيها

- رعاية المجلة.
- رعاية كتاب.
- إعلان في المجلة.
- إعلان على الموقع الإلكتروني.

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله قارب عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٧٥٠ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط تخصه بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji. com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji. com/tag/Abdulbari_Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

إعلان هام للسادة الناشرين ٧
فهرس المحتويات ٨
اقتصاد الخوف ١١
بين إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات
د. سامر مظهر قنطقجي ١١
الشيخ صالح كامل في ذمة الله ٢٣
رائد من رواد الاقتصاد الإسلامي
إحسان الضرورة في زمن الدواهي والجوائح ٢٥
صندوق تدبير جائحة كورونا في المغرب أنموذجًا
عثمان المودن ٢٥
النموذج المغربي في محاربة كورونا ٣٥
رشيد أشنين ٣٥
الصكوك الاستثمارية الإسلامية ٤١
ومدى مساهمتها في معالجة عجز خزينة الدولة
د. فؤاد بن حدو ٤١
كاريكاتير: أثر الاقتصاد في شعور الناس ٤٩
خالد قطاع ٤٩
مدخل استراتيجي لمواجهة وباء كورونا ٥١
د. فادي محمد الدحدوح ٥١
إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الليبية ٥٣
وأثرها على سوق العمل
د. أحمد محمد احمد ٥٣
د. عائشة الهادي محمد أبو عبد الله ٥٣
الحكامة المالية والرقابة على الفساد ٦٦
زكرياء مسامح ٦٦
المصطفى المصبحي ٦٦
تصنيف السلوكيات السامة المنحرفة في مكان العمل ٧٢
نظرة عامة
د. أسامة عبود أحمد ٧٢
نشأة وتطور العمل المصرفي في الصومال ٨٣

دراسة تاريخية

عبد الرحمن آدم سليمان البرعي..... ٨٣
التكلفة الهجين كآلية لتخفيف التضخم_____ ٩٥
أوهاج بابدين عمر..... ٩٥
Le remboursement anticipé de la Mourabaha: vers une standardisation_____ ٩٩
Faissal OUALI OUBAHA..... ٩٩
LIQUIDITY ANALYSIS_____ ١٠٢
COMPARATIVE STUDY BETWEEN PARTICIPATION AND CONVENTIONAL BANKS IN TURKEY
Muhammed Ziya HAMVİ..... ١٠٢
حول حديث رفع العاهة في شهر أيار_____ ١٣١
د. مرهف عبد الجبار سقا..... ١٣١
أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكارًا للبحث العلمي_____ ١٣٤
هدية العدد كتاب: القياس والإفصاح المحاسبي_____ ١٣٥
لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف
د. عامر حسن علي عفانة..... ١٣٥

Dr Hassan Alsarraj

اقتصاد الخوف

بين إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

الخوف هو شعور ينجم عن خطر مرتقب، مؤداه تغير سلوك الخائف ليتفادى التهديد المحتمل؛ يُعبَّر عنه بالغضب أو التوتر أو الذعر أو الحزن، لذلك فإن الخوف هو عكس الأمن والطمأنينة.

يكون الخوف عقلانيًا إذا كان ضمن حدود منطقية تفرضها ظروف أو بيئة دالة عليه، ويكون غير عقلاني إذا زاد عن الحد المقبول، حيث يتحول إلى إرهاب، والأصل في **الإرهاب** إخافة العدو وبث الذعر فيه؛ لأنه عمل خارجي يُمارس من طرف على طرف للتأثير عليه لتحقيق أغراض معينة، وهو عمل مقصود. أما **الرُهاب** فهو الأثر النفسي الحاد للخوف من شيء؛ سواء كان مصدره خارجيًا كالخوف من عدو، أو داخليًا من الشخص نفسه الذي وقع تحت تأثير الخوف؛ كالقلق من مجهول.

إذن قد يحدث الخوف، وقد يتأثر به سلوك الخائف؛ إقدامًا أو إحجامًا، وهذا هو غرض الإرهاب؛ أي توجيه السلوك باتجاه معين؛ بينما الرُهاب فأثره مَرَضي، ومستمر يضطرب به السلوك، ويحتاج شفاؤه إلى معالجة، لأن المصاب به خرج عن حد الاعتدال؛ حتى بات لا يُرجى منه نفع.

يقول الله تعالى:

وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ (الأنفال: ٦٠)

إن مهمة العدو أن يتآمر على أعدائه ليرهبهم، مما يوجب على من يتوقع العدوان أن يتحسب لصده، بالإعداد الحقيقي والصحيح. والمؤامرة قد تكون نتيجتها شكل من أشكال العدوان. ولنا في الحرب الخفية – أحيانًا – بين الولايات المتحدة والصين دروسًا وعِبر لا تنتهي فكل منهما يُعد العدة لإرهاب الآخر، ويكمن له سرًا وعلانية. لذلك لن يفيد الوقوف على الحياد أحدًا؛ فالقوة أساس الاحترام بين الأنداد.

فكيف يكون الخوف إيجابيًا تحذيريًا، وكيف يكون سلبيًا مُرجفًا؟

الخوف إيجابي إذا كان أثره تحول المجتمع نحو الاطمئنان:

الابتلاء التحذيري تنبيه لمن غفل عن شرع الله الخالق لهذا الكون، والسبب أن هناك خطر كبير محدق بالغافل إن استمر في غفلته، وهو خطر أكبر بكثير من الابتلاء الذي أصابه أو يصيبه، وما ذلك إلا بغرض تحذيره من عذاب أبدي قد يصيبه في اليوم الآخر، وهذا ما يُسمى **تحوطًا** في إدارة المخاطر؛ حيث يُدفع بالضرر الأقل أمام الضرر الأكبر.

يقول الله تعالى:

وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (البقرة: ١٥٥)

لقد شملت الآية الكريمة عناصر الأمن الاقتصادي؛ فطبقًا للآية فإن الابتلاءات تتنوع؛ فتكون: (١) بنقص الأمن الذي ينجم عنه خوف، و (٢) بنقص الطعام الذي ينجم عنه جوع، و(٣) بنقص الأموال الذي ينجم عن ضياعها شيوع الفقر، و(٤) بنقص الأنفس الذي ينجم عنه موت، و(٥) بنقص الثمر مما تخرجه الأرض والذي ينجم عنه قحط منذر بما بعده من خوف وجوع وضياع أموال وموت.

وتتكرر هذه التحذيرات بشكل دوري مرة أو مرتين سنويًا؛ لتجنب الأسوأ، وهذا من رحمة الله تعالى القائل:

أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ (التوبة: ١٢٦).

وقد منّ الله تعالى على قريش بأن جعل موقعهم يتوسط تجارتين تحققان لهم وفرة المال والطعام، وذلك بعد أن ضمن لهم الأمن من الخوف الذي كان يحيط بمكة. قال الله تعالى:

وَقَالُوا إِن نَّتَّبِعِ الْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا ۚ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (القصص: ٥٧)؛ فكانت رحلتا الشام واليمن.

يقول الله تعالى:

لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (قريش: ١-٤)

إذاً؛ **الجوع والخوف** أداتان تحذيريتان لمن يكفر بأنعم الله، إلا أن العذاب قد يحلّ بجماعة القوم كلهم إن صنعوا ذلك وأشاعوه بينهم؛ فتتبدل حياتهم من رغد العيش ومجتمع الاطمئنان، إلى ضنك العيش الذي يحولهم إلى مجتمع الخوف.

يقول الله تعالى:

وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (النحل: ١١٢).

واستنادا إلى سنن الله تعالى خالق هذا الكون؛ فإن الإيمان بالله تعالى والتمسك بشرعه الحنيف هو المخرج من مجتمع الخوف نحو مجتمع الاطمئنان، ومثاله قوم يونس عليه السلام، يقول الله تعالى:

فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ (يونس: ٩٨).

إن المعنى المستقى مما سبق، أن وجود الإنسان على هذه الأرض ليس ليأكل ويشرب ويتمتع وحسب، بل ليعبد الله تعالى حق عبادته، وما الأكل والشرب إلا وسيلة ذلك، وقد يسّر الإسلام هذا الفهم؛ فأباح التمتع دون الإسراف والتبذير وفوق التقتير، وجعل كل سبل التمتع عبادة إن نوى فاعلها تحقيق رضاء الله تعالى، إضافة للقيام بما فرضه الله تعالى عليه من أركان.

إن زعزعة الأمن الاقتصادي في ظل الخوف الإيجابي؛ أشبه بإحداث أزمة لإدارة دفة تغيير نحو الأفضل؛ لتجنيب الناس الوقوع بما هو أسوأ، وهذا يكون على مستوى الأفراد، كما هو على مستوى الأمة. وما بدا من أزمة كورونا – مبدئيًا – هو أن البيئة بمكوناتها تنفست الصعداء بعدما أفسد الإنسان فيها فساداً عريضًا.

لكن كيف يكون سلوك الناس إذا وقعت جائحة؟

تعرض الفقهاء لفقه الجوائح، بوصفه شكل من أشكال الأزمات، فعرّفوا الجائحة بأنها الآفة التي تصيب الثمرة وتؤدي إلى استئصالها، وهي كل ظاهر مُفسد من مطر، أو برد، أو جراد، أو ريح، أو حريق. وعرّفها اللغويون (حسب لسان العرب)؛ بأنها الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال من سَنَةٍ أَو فتنة، والجائحة المصيبة تحلّ بالرجل في ماله فتجتاحه كله.

لذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يحث الدائن على الوضع من دينه في حق المدين حال وقوع الجائحة كمساعدة وعون له، فأمر صلى الله عليه وسلم: (**بوَضْعِ الجَوَائِحِ**) (صحيح مسلم)، والمراد؛ أن يحط البائع من الثمن بما يوازي ما أتلفته الجائحة من الثمار التي اشتراها المشتري والتي أكثرت دينه بما أصابه؛ بهدف:

- استمرار العلاقات المالية بين الناس على أسس صحيحة؛
- حفظًا لحقوق الأطراف،
- إرساء لتكافل اجتماعي بين الناس خاصة في الملمات والمصائب.

وعن **تقدير الجائحة**؛ روى الأَزهري عن الشافعي[1]، قال: جِماعُ الجَوائح كلُّ ما أَذهب الثمرَ أَو بعضَها من أَمر سَماوِيٍّ بغير جناية آدمي، قال: وإذا اشترى الرجل ثمر نخل بعدما يحل بيعه؛ فأصيب الثمر بعدما قبضه المشتري لزمه الثمن كله، ولم يكن على البائع وضع ما أصابه من الجائحة عنه؛ قال: واحتمل أمره بوضع الجوائح، كما أَمر بالصلح على النصف؛ ومثله أمره بالصدقة تطوعًا فإِذا خَلَّى البائع بين المشتري وبين الثمر فأَصابته جائحة، لم يُحكم على البائع بأَن يضع عنه من ثمنه شيئًا؛ وقال ابن الأَثير: هذا أَمر ندب واستحباب عند عامة الفقهاء، لا أمر وجوب؛ وقال أَحمد وجماعة من أَصحاب الحديث: هو لازم يوضع بقدر ما هلك؛ وقال مالك: يوضع في الثلث فصاعداً أي إذا كانت الجائحة في دون الثلث، فهو من مال المشتري، وإن كان أكثر فمن مال البائع.

الاقتصاد السلوكي وأثر المشاعر في رسم سياسة القطيع:

يُقبل الناس عادة على الشراء في حالة ازدهار الأسواق أو توقع ازدهارها، كما يُقبلون على بيع ما يملكونه إذا لاح لهم كساد الأسواق في محاولة للخروج قبل انهيارها.

ويبتعد الناس عن الإنفاق إن شعروا بخطر محدق، خاصة بعد ركود الاقتصاد أو كساده، لذلك تبذل السياسات العامة جهدها لإعادتهم إلى الإنفاق خشية وقوف عجلة الاقتصاد عن الدوران، لما للإنفاق من دور حيوي في إنعاش الأسواق وتحريكها.

ويتميز الاقتصاد الإسلامي بفرض حد أدنى من الحوالات المالية من الأغنياء إلى الفقراء (وهو صدقاتهم من زكاة أموالهم وغيرها)، وبما أن الفقراء ومن في حكمهم من مستحقي الزكاة؛ حيث يكون ميلهم الحدي

[1] لسان العرب، جوح.

للاستهلاك مساوٍ للواحد؛ فسينفقون كل ما يأتيهم لسد حاجاتهم الضرورية. وبذلك لا تتوقف عجلة الاقتصاد تماما عن الدوران مما يؤهلها للحركة ثانية بسرعة ابتدائية إيجابية تساعدها في عودة الحياة الاقتصادية من جديد. وبذلك تحدُّ شريعة الإسلام من أثر المشاعر التي تتحكم بسلوك الناس لأنها جعلت الإيمان بأن الرزق مكفول من الله تعالى هو من الإيمان الراسخ؛ مما يحد من سياسة القطيع ويبقي حركة الاقتصاد السلوكي إيجابية دومًا.

يقول الله تعالى:

وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۗ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ * وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ۚ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ (البقرة: ١٧٠-١٧١)

يأتمر القطيع بصراخ الراعي؛ أي بدعوته للاجتماع أو اتباعًا لندائه، ثم تراه يسير خلف قيادته كالكبش أو ما شابهه؛ حيث يُوضع في رقبته جرسًا ليلحق به من خلفه، فيسير القطيع على خطى زعيمه دون تفكير ولو كان السير للذبح والسلخ، فهم صمٌ لا يسمعون؛ بكمٌ لا ينطقون؛ عميٌ لا يرون؛ وهم بالنتيجة لا يعقلون أي لا يدركون حقيقة الأمور ولا يميزونها.

وقد نهى صلى الله عليه وسلم أن يكون الناس (إمعات)، فقال: **(لا تكونوا إمَّعةً تقولون إن أحسَن النَّاسُ أحسنَّا وإن ظلموا ظلمنا ولكن وطِّنوا أنفسَكم إن أحسَن النَّاسُ أن تُحسِنوا وإن أساءوا أن لا تظلِموا)**؛ فالسلوك الذي مؤداه الظلم لا يصح فعله، بل لابد من فعل الأحسن.

الخوف سلبي إذا كان أثره تحول المجتمع نحو الخوف والإرجاف:

إن إشاعة الرعب بين الناس منهج اتبعته مدارس عديدة عبر التاريخ. وهو منهج مذموم.

فقد سادت نداءات تخيف الناس وتحبطهم، حدث ذلك في المدينة المنورة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر القرآن الكريم ذلك. قال الله تعالى:

لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا (الأحزاب: ٦٠)

ذكر الطنطاوي في تفسيره الوسيط؛ بأن المرجفين في المدينة: هم الذين كانوا ينشرون أخبار السوء عن المؤمنين ويلقون الأكاذيب الضارة بهم ويذيعونها بين الناس. وأصل الإرجاف: التحريك الشديد للشيء، وهو مأخوذ من الرجفة التي هي الزلزلة. ووصفت به الأخبار الكاذبة، لأنها في ذاتها متزلزلة غير ثابتة، أو لإحداثها الاضطراب في قلوب الناس.

وذكر القرطبي في تفسيره: قال ابن عباس: الإرجاف التماس الفتنة، وإشاعة الكذب والباطل للاغتمام به. وقيل: تحريك القلوب، يقال: رجفت الأرض – أي تحركت وتزلزلت – ترجف رجفًا. والرجفان: الاضطراب الشديد، والرجاف: البحر، وسمي به لاضطرابه.

وذكر ابن عاشور في تفسيره أن الإرجاف: إشاعة الأخبار، وفيه معنى كون الأخبار كاذبة أو مسيئة لأصحابها يعيدونها في المجالس ليطمَئِّن السامعون لها مرة بعد مرة بأنها صادقة؛ فالإشاعة إنما تُقصد للترويج بشيء غير واقع أو مما لا يُصدَّق به لاشتقاق ذلك من الرجف والرجفَان وهو الاضطراب والتزلزل، والمرجفون قوم يتلقون الأخبار فيحدِّثون بها في مجالس ونَوادٍ ويخبرون بها من يسأل ومن لا يسأل. وكان **أكثر المرجفين من اليهود** وليسوا من المؤمنين لأن قوله عقبه: (لنغرينك بهم) لا يساعد أن فيهم مؤمنين.

لقد سادت في القرون الأخيرة نداءات تخيف الناس وتحبطهم؛ كهستيريا انتشار الوباء، وهستيريا التغير المناخي، وهستيريا الكساد الاقتصادي وما يصاحبه من انهيارات، واستغلت وسائل الإعلام التقليدية والحديثة تحقيق تلك الهستيريا.

وقد انتشر بين الناس كلام كثير عمن يتحكم بالعالم ويحركه كما يشاء.

قادت ذلك في القرون الماضية حركة سميت **بالماسونية** تقودها مجموعات **يهودية**؛ بهدف السيطرة على السياسة في العالم، لكن نجمها أفل، وانحل دورها وصار باهتًا لأنها اعتمدت على تربية أشخاص متنفذين يساعدونهم في استلام مناصب رفيعة في بلادهم ثم يقودون الناس بغطرسة وحكم استبدادي لتحقيق مآرب أولئك الأشرار وبما أن الموت مصير كل شيء فإن ديمومة أولئك الأشرار تصطدم بالموت لينتهي أثرهم.

ودرج مدرج هذه الحركة **مدرسة شيكاغو النقدية**؛ بهدف السيطرة على الاقتصاد في العالم، والتي كتبنا عن سياساتها عدة مرات[1]؛ فقد زعزعت اقتصاد بلدان عديدة تمهيداً لسرقة خيراتها.

ومؤخراً ظهرت **طائفة CULT الدينية**؛ التي تتعدى الحدود؛ لتعمل في جميع الدول الكبرى، وتمثل صميم النظام في الصين والولايات المتحدة الأمريكية، تهدف إلى إنشاء دولة عالمية طاغية هرمية، رأسها ١٪ من أغنياء العالم[2]، وقاعدتها عامة الناس من الفقراء والمساكين؛ أي مجتمع الجائعين الذي تحكمه Hunger games والعبارة مقتبسة من عنوان فيلم سينمائي، ويكون بين الطبقتين طبقة من العسكريين المتجبرين، وهم بمثابة دولة عسكرية شرطية شريرة عديمة الرحمة يعملون على تحقيق هذا النظام لمصلحة ال ١٪ وفرض إرادتهم واستعبادهم للناس. وهذا شبيه (بالكربوقراط؛ الذي تمثله الشركات الكبرى، والبنوك الدولية، والحكومة، حيث يُنشد تنمية الاقتصاد وتقويته عن طريق إثراء قلة من الأشخاص ممن يتربعون على قمة الهرم الأكثر ثراء في العالم)[3].

لقد استخدمت تلك المدارس والجماعات؛ الإدارة بالأزمات لإحداث تغييرات شمولية عالمياً؛ فافتعلت الأزمات وأظهرتها كأحداث عشوائية لإرهاب الناس، وانتظرت التغيير لحصد النتائج، وكسب التغييرات، وتوظيفها ضمن رؤية شاذة لبعض القادة والمخططين. ولعل أزمات (كورونا والتغير المناخي والكساد وغيرها) أحداث عشوائية خضع حصولها للصدفة، وإذ بتلك الأحداث تمثل خطوات على الطريق الذي ينشده أولئك الأشرار، فسلاح الخوف هو ما يسوقونه لأنه وسيلة إحكام السيطرة؛ بإثارة الرعب والإرجاف، ومن شدة مكرهم أنهم يُحسنون ركوب الموجة في الوقت الصحيح، والنزول منها في الوقت المناسب؛ ليبدو للعالم أنهم مهرة في التخطيط والتنفيذ وهذا ليس صحيحاً بالمطلق.

---

[1] للمزيد يمكن الرجوع لمقالاتنا:
(١) **قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي** (العدد ٣٥-٢٠١٥، رابط).
(٢) **المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية هل هو مذهب الأشرار؟ (ميلتون فريدمان) أنموذجا** (العدد ٥٧-٢٠١٧، رابط)

[2] فيديو: النيو مالتوسية (الفاشية الجديدة) وما هي علاقة بيل غيتس بـ كورونا؟، رابط المشاهدة

[3] للمزيد يراجع كتابنا الأخير: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، منشورات كاي، ٢٠٢٠، رابط التحميل: https://kantakji.com/4708/

لقد وصف الله عملهم بالمكر. يقول الله تعالى:

وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ

(الأنعام: ١٢٣)

ووعدهم الله تعالى؛ بأن ذاك المكر السيء لن يحيق إلا بأهله، فهذه سنة من سنن الله تعالى في أرضه.

يقول الله تعالى:

اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ۚ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا (فاطر: ٤٣)

لقد تفطن الإسلام لهذه الألاعيب الماكرة منذ بزوغه – ومثالها حادثة الإرجاف التي ذكرناها آنفا –؛ فسلّح أتباعه بالعلم والمعرفة بوصفهما أدوات صد الخوف غير العقلاني أو المدبر (أي المؤامرة)، فتراه يأمرهم ألا يخافوا إلا من الله لأنه هو الضار وهو النافع، وهذه عقيدة راسخة، أما التخويف والمكر بالناس فمنهج شيطاني.

يقول الله تعالى عن أصحاب هذا المنهج:

إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (آل عمران: ١٧٥)

ويقول أيضًا:

الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ ۖ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ

(البقرة: ٢٦٨)

ويقول أيضًا:

أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِن دُونِهِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ (الزمر: ٣٦)

إن المسلم لا يخاف من المستقبل ولا من المجهول، فلديه من الإخبار الصادق ما يكفي رد خوفه.

يقول الله تعالى:

أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (يونس: ٦٢)

فالمسلم لا يخاف الموت أو لقاء الله، ولا يخاف من قضاء الله لأن الله عدل وحكمه عدل، ولا يخاف الجوائح؛ كنقص الماء لأن المطر يتحكم به خالق كل شيء، وقد علّم الله المؤمنين أن الاستغفار سبيل من سبل طلب الماء، وعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الاستسقاء لاستزادة الماء.

والمسلم لا يخاف الفقر ونقص الرزق لأن رزقه مكتوب له من ربه جلّ في علاه:

وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ (هود: ٦).

وما من دابة تحمل رزقها بل آتيها حسب حاجتها من رب لا ينسى ولا يضل وعلى الإنسان أن يسعى ولا يقعد:

وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (العنكبوت: ٦٠)

والمسلم لا يخاف الضرّ، ولا ينفع معه التهويل والتخويف، لأن اعتقاده الراسخ أن الضار والنافع هو الله دون غيره.

يقول الله تعالى:

قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ (الأعراف: ١٨٨)

بل إن رسول الهدى صلى الله عليه وسلم زرع الإيجابية في نفس المؤمن بغض النظر عما يصيبه فقال: **(عَجَبًا لأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وليسَ ذاكَ لأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكانَ خَيْرًا له، وإِنْ أَصابَتْهُ ضَرَّاءُ، صَبَرَ فَكانَ خَيْرًا له)** (صحيح مسلم).

كما نهى الإسلام عن تقنيط الناس وتخويفهم، قال صلى الله عليه وسلم: **(إِذا قالَ الرَّجُلُ: هَلَكَ النَّاسُ فَهو أَهْلَكُهُمْ)** (صحيح مسلم)، وهذا حال من ينشر الذعر والخوف بين الناس هذه الأيام.

وإن في قصة يوسف عليه السلام التي حكاها لنا القرآن؛ بيان برحمة الله بالناس، فالله تعالى أرى الملك مناماً فيه تحذير من خطر قادم قد يُهلك الناس إن لم يتدبروا أمرهم، ولم يفهم تلك الرؤيا من كان يسمون أنفسهم بالقادة والحكماء فسفّهوا الرؤيا. ولما وصل الأمر ليوسف عليه السلام، فسّر الرؤيا وأحسن فهمها،

فاستعان به الملك لإدارة الأزمة لما رأى فيه من الحفظ والعلم؛ **فحوّل يوسف عليه السلام خوف الملك إلى خطة رشيدة حقق فيها للناس الأمن الاقتصادي ودرأ عنهم الخوف والفقر.**

إنها سنة الله تعالى في خلقه الصالحين الذين يداومون على ذكر الله تعالى حيث تتحقق لهم الطمأنينة فينشروها بين الناس، يقول الله تعالى:

الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ (الرعد: ٢٨).

وقد أوضح الله تعالى حقيقة الحياة الدنيا لعباده، فقال عز وجلّ:

اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا ۖ وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ ۚ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ (الحديد: ٢١)

لذلك يجب على المؤمنين أن يتسابقوا في طلب المغفرة من الله تعالى، يقول عزل وجلّ:

سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ (الحديد: ٢٢).

والمؤمن مُسلِّم لربه مستسلم لقضائه؛ لأن حقيقة الأمور أن كل شيء في علم الله العزيز، يقول تعالى:

مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ (الحديد: ٢٣)

يستفاد من ذلك؛ نجاة الإنسان مما يصيبه في هذه الدنيا، فلا يتوقف حسرة على ما فات، ولا فرحًا بما أوتي من خير، يقول الله تعالى:

لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (الحديد: ٢٤)

ونختم بحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما الذي رواه الترمذي في صحيحه، ففيه الكلام الجزل حيث السلامة من كل خوف وإرهاب، وفيه كل طمأنينة وسلامة:

(كنتُ خلفَ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يومًا قال يا غلامُ، إني أعلِّمُك كلماتٍ: احفَظِ اللهَ يحفَظْك، احفَظِ اللهَ تجِدْه تجُاهَك، إذا سألتَ فاسألِ اللهَ، وإذا استعنْتَ فاستعِنْ باللهِ، واعلمْ أنَّ الأمةَ لو اجتمعتْ على أن ينفعوك بشيءٍ، لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كتبه اللهُ لك، وإنِ اجتمعوا على أن يضُرُّوك بشيءٍ لم يضُروك إلا بشيءٍ قد كتبه اللهُ عليك، رُفِعَتِ الأقلامُ وجَفَّتِ الصُّحُفَ) .

حماة (حماها الله) ٢٢ رمضان ١٤٤١ هـ الموافق ١٥ أيار/ مايو ٢٠٢٠ م

باب الاقتصاد

الشيخ صالح كامل في ذمة الله

رائد من رواد الاقتصاد الإسلامي

حياته[1]:

صالح كامل من مواليد مكة ١٩٤١، نال شهادة بكالوريوس التجارة في الرياض. كانت بداية عمله في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السعودية، ثم عمل لمدة ١٠ سنوات في وزارة المالية كمستشار مالي. ثم ترك الشيخ صالح العمل في الحكومة السعودية واتجه للأعمال الخاصة حيث أسس شركته العملاقة "دلة بركة القابضة" عام ١٩٦٩ التي تملك استثمارات في عدة مجالات داخل السعودية وخارجها كمصر وغيرها من دول العالم.

المهام والمناصب التي شغلها:

شغل العديد من المهام والمناصب في الكثير من الاستثمارات والمشاريع المختلفة والتي تنتشر في العديد من البلدان ونذكر منها[2]:

- رئيس مجلس إدارة مجموعة دلة البركة، جدة – المملكة العربية السعودية.
- رئيس مجلس إدارة في كل من بنك التمويل المصري السعودي – مصر، بنك البركة – لبنان، شركة الإعلام العربية – المملكة العربية السعودية وراديو وتليفزيون العرب – جزر كايمان.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار الزراعي – البحرين.
- عضو مجلس إدارة شركة صاني لاند– قبرص.
- رئيس مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- رئيس غرفة التجارة الإسلامية – المملكة العربية السعودية.
- عضو مؤسس لبنك فيصل الإسلامي – السودان ومصر، الشركة السعودية لتجارة ونقل المواشي، الشركة الوطنية السعودية للشحن البحري والشركة السعودية للنقل الجماعي.

---

[1] نقلا عن موقع سبوتنيك نيوز، ٢٢-٥-٢٠٢٠ رابط.
[2] المصدر: ويكيبيديا، رابط.

- عضو في عدد من الهيئات الاجتماعية والتعليمية في عدد من الدول العربية والأجنبية، مثل: المملكة المتحدة، ألمانيا، سويسرا والولايات المتحدة. كما قام بتقديم عدد كبير من الأوراق والمحاضرات حول الاقتصاد الإسلامي والتمويل، والتنظيم المصرفي، التنمية والفلسفة الاجتماعية، وقام بإنشاء مراكز بحث الاقتصاد الإسلامي في المملكة العربية السعودية ومصر. ويملك رجل الأعمال صالح كامل نظام ساهر السعودي للمرور بوزارة الداخلية.

الجوائز:

حصل على العديد من الجوائز الدولية فحصل على:

- جائزة رجل أعمال الخليج عام ١٩٩٣.
- رجل المصارف من البنك الإسلامي للتنمية في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦.
- جاء ترتيب صالح السابع من حيث التأثير في مسرح الأحداث وفق تصنيف أجرته مجلة "أرابيان بيزنس" من بين أقوى ٥٠ شخصية عربية في المنطقة والعالم في عام ٢٠٠٦.
- حصل على درجة الدكتوراة الفخرية لجهوده في تنمية مفاهيم الاقتصاد الإسلامي والأداء الإعلامي الإسلامي من جامعة الحياة الجديدة المفتوحة في عام ٢٠١١.

وفاته:

كشف[1] الداعية الإسلامي المصري، الشيخ خالد الجندي، عن كواليس وفاة الشيخ صالح كامل، الذي توفي في الأسبوع الأخير من رمضان المنصرم؛ بأن الراحل توفي أثناء أدائه صلاة التراويح راكعا ساجدا بين يدي الله.

وشيعت جنازته في المسجد الحرام بمكة المكرمة ووري جثمانه الثرى في مقبرة المعلاة.

[1] نقلا عن موقع سبوتنيك نيوز، ٢٢-٥-٢٠٢٠ رابط.

إحسان الضرورة في زمن الدواهي والجوائح

صندوق تدبير جائحة كورونا في المغرب أنموذجًا

عثمان المودن

أستاذ اللغة العربية - باحث بسلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط المغرب

ماجستير اقتصاد إسلامي وماجستير علوم شرعية وشهادة دولية في الصيرفة الإسلامية

من حسنات "سيئات فيروس كورونا" أنه حول إنسان اليوم من مجرد وحدة بشرية، تنتج وتستهلك وتتوالد ليرتفع بها عدد الكائنات البشرية في العالم، إلى وحدة إنسانية يزداد بها منسوب الرحمة والتماسك والخير، فتجري بين علاقات الناس بعضهم ببعض؛ ذلك أن فيروس كورونا هذه الأيام أعاد إلى الواجهة الزاد الروحي للإنسان على حساب زاده الحسي الطيني، وهذا يعني أن آثار صفات الله بدأت تحيا وتتجدد في الضمير البشري لتبرز حقيقة الإنسان التي طمسها ولوعه في زينة الحياة الدنيا وشوهتها أفكاره المادية وحاصرتها نزوات اللذة والهوى.

تنطوي هذه الحقيقة المنظورة اليوم، على حقيقة أخرى مفادها أن صفات الخير موجودة في نفس الإنسان وأن هيئات الإحسان مكنونة في داخله بالقوة أي بالفطرة، لكن تحولها إلى وجود بالفعل أي بالتجلي والسلوك في حياة الناس وانتشارها بينهم علما وعملا، يحتاج إلى اجتهاد ومجاهدة وفي أحايين كثيرة إلى ابتلاءات ومحن على غرار محنة كورونا.

في هذا السياق الفلسفي المقامي المرتبط بحال الأمة الإسلامية اليوم وما تعانيه من جراء وباء كورونا أقدم هذه الورقة، للمساهمة بجهد فكري بسيط في سبيل إحياء وتفعيل الدور الخيري المكنون في الإنسان من أجل التفاعل الإيجابي بين ما ينغرس فيه من إيمان وتقوى، وما يجب أن يتبع ذلك من تجليات ومظاهر سلوكية تمثل الدور الوظيفي والعملي لهما من خلال نظام التبرعات عموما أو ما يطلق عليه في عرف الفقهاء: **نظام الإحسان الاختياري ونظام الصدقة خصوصا**.

ماذا يعني الإحسان الاختياري؟

الإحسان في اللغة مصدر من فعل أحسن بمعنى أتقن وأجاد المفضيان إلى جلب المنفعة، وضده أساء وهو نفس المعنى في الاصطلاح إلا أن منفعته هنا على ضربين عاجلة وآجلة مرتبطة بحقوق الله من جهة وبحقوق العباد من جهة ثانية.

إن الإحسان بناء على ما سلف هو من صفات الخير المكنونة في نفس الإنسان، وحين يصبح هيأة راسخة فيه يؤدي وظيفته على أكمل وجه؛ فيأتي الإنسان بما يطلب منه شرعا في حق الله من عبادة وتقوى ويبذل المعروف لغيره من بني جنسه وباقي مخلوقات ربه والكون كله، وكل ذلك على وجه الإتقان والإخلاص فينتفع المحسن برضا الله عنه، وبالتبع ينتفع العباد ويعم الخير البلاد ويستقيم نظام الحياة في الكون وتتقوى العلاقات الاجتماعية بين الجماعات والأفراد ويتحقق للأمة المراد.

وليس يخفى أن لفظ الإحسان يتسع لأكثر من معنى ودلالة، لأنه يستغرق كل معاني الخير ومراتبه وأنواعه من حب وسخاء ومودة ووفاء، وتكافل وعطاء وكرم وصفاء، ورحمة وبر وإرفاد وغيرها من المعاني التي بها يتبوأ لفظ الإحسان أسمى مقامات العبودية وأرفع كمالات الشريعة.

قال ابن القيم الجوزية في (مدارج السالكين): "منزلة الإحسان هي لب الإيمان وروحه وكماله"؛ والإحسان شطرين: شطر في العبادة وشطر في المعاملة يقول ابن القيم في هذا المعنى في مؤلفه (حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح): "مفتاح حصول الرحمة الإحسان في عبادة الخالق والسعي في نفع عبيده" من هنا حظي الإحسان بأهمية قصوى في الإسلام دلت عليها آيات كثيرة؛ منها قوله تعالى في الآية الرابعة والثلاثين من سورة آل عمران: **(الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين)** وأحاديث متعددة منها الحديث المشهور الذي رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه لرجل سقى كلبا يلهث الثرى من العطش: **(في كل كبد رطبة أجر)** وإذا كان الإحسان مطلوبا من الإنسان إلى الحيوان فإنه من الإنسان إلى أخيه الإنسان أشد طلبا وأقوى نفعا، وهكذا جعل الإسلام الإحسان ذروة سنام نظام حياة المسلم ورأس أمر ما بعد حياته؛ فبه يغنم اقتصادا واجتماعا وسياسة وبيئة، وبه يسلم معاذا ومآلا.

واقتران الإحسان بالاختيار ونسبته إليه معناه أولا أنه إحسان تطوعي تبرعي، لا يشترط له شرط لا في وقته ولا في محله ولا في مقداره، فهو يخضع لإرادة المحسن ولدرجة تقربه من الله سبحانه؛ وتنتج عن اقتران الإحسان بالاختيار علاقة طردية، فكلما زاد الإيمان والتقرب من الله زاد الإنسان في إحسانه لاسيما في أوقات المحن والشدائد، وكلما نقص الإيمان وشرد الإنسان عن طريق ربه انتكس الإحسان؛ ثم إن اقتران الإحسان بالاختيار دليل على أن هناك إحسانا آخر ليس اختياريا، وهو الإحسان الملزم أو الإلزامي وحيث

أن موضوعنا ينحصر في إحياء الدور الوظيفي العملي للإحسان الاختياري ممثلا في نظام التبرعات كما سلف فإن ذكر الإحسان الإلزامي هنا لم يأت إلا عرضا وعلى سبيل المقابلة فقط.

لماذا الصدقة؟ وما علاقتها بالإحسان الاختياري؟

سبقت الإشارة إلى أن الإحسان شطران شطر في العلاقة مع الخالق وشطر في العلاقة مع المخلوق علما أن الثاني ينبني على الأول، ويهمنا هنا الشطر الثاني من الإحسان أي شطر المعاملة التي تستوجبها علاقة المخلوقات فيما بينها وهو الذي يروق لي أن أسميه: فعل الخير المتعدي إلى الغير؛ وإذ أن الفعل شطران قول وعمل فإن، الذي يهمنا هنا كذلك هو الشطر الثاني المتعلق بالعمل؛ وبالجمع بين الشطرين دون إنكار أو استبعاد الأولين يحضر تفاعل النفس البشرية مع الواقع بمقتضى الإيمان والتقوى فيتحقق العمل الصالح في الأرض ويتناسق بناء العلاقات الاجتماعية بين الناس على أساس سليم، وهذا هو أس نظام الإحسان الاختياري ويأتي على رأس نظام هذا الإحسان: الصدقة.

إن الحديث عن الصدقة في حقيقته حديث عن الإحسان على أوسع نطاق، وهو حديث رحب الآفاق متعدد الأبعاد، إنه حديث اقتصادي تشريعي تنموي اجتماعي؛ غير أن احترام سياق كتابة هذه الورقة يحتم التزام ما عزمت معالجته ولفت النظر إليه وهو الصدقة في بعدها الاجتماعي، باعتبارها تمثل الإحسان الاختياري في أبهى صوره، علما أن كل الأبعاد الباقية كامنة في كل الآحاد الأخرى، وإن بنسب متفاوتة.

إن الصدقة من جهة معناها الاختياري، إحسان عملي جاري غير منقطع، وتعني الإنفاق عن طيب نفس تطوعا واختيارا بلا مَنّ ولا أذى لصالح الضعفاء والمحتاجين ومنكوبي الطوارئ ابتغاء وجه الله تعالى، إنفاق يخرج صاحبه من دائرة الفردانية وحب النفس إلى رحاب استشعار الواجبات نحو المجتمع؛ وهكذا نجد أنفسنا إذن أمام نظر يستحضر رؤية الإسلام للإنسان في الكون ويدمجه في نظام صلة الإنسان بالمال والثروة وفقها وبمقتضاها، ونجد أنفسنا أمام وعي وعلم سديدين بالعقيدة والاقتصاد والاجتماع تجعلنا نستحق – أولا – مهمة الاستخلاف في الأرض ونستطيع – ثانيا – أداء أمانة عمارتها وفق إرادة المستخلف ومنهاج الرشد والحكمة المفضيان إلى التحرر من سلطان زينة الحياة الدنيا وحب شهواتها إلى سلطان الخير والعدل والإحسان.

هل للصدقة مسؤولية اجتماعية؟ وما دورها فيها؟

تعتبر الصدقة وعاء فريدا للقيم الإنسانية والأخلاق الإسلامية التي هي مفتاح تحصيل التكافل الاجتماعي وسبيل إقامة المشترك الإنساني، على أساس الرشد والحكمة في التصرف في المال والثروة ثم إن الصدقة "مؤسسة" مواطنة يترسخ فيها الوعي الاجتماعي العام، وتتجسد عبرها ثقافة البر والإحسان والعيش المشترك فكرا وممارسة؛ فينتشر النفع ويعم العطاء وتستقيم التركيبة الاجتماعية للمجتمع؛ بل إن الصدقة تتجسد فيها ثقافة الحقوق والواجبات وفريضة الإحسان، لا سيما عندما ترتفع الصدقة إلى درجة الضرورة فتدخل حيز إحسان الضرورة في حالات رصدها ووقف عندها فقهاؤنا وبينها علماؤنا؛ وهي إجمالا ترتبط بحالات إنقاذ حياة الآخرين أو التخفيف من معاناتهم وضيقهم.

ولا يشك لبيب في أن للصدقة مفهوما اجتماعيا قويا يشغل مساحة واسعة من مفهوم التكافل؛ بل إن الصدقة والتكافل إلفان متآلفان، كلما ذكر أحدهما كفى الآخر، ليصح القول بأنهما يشملان معا كل مجالات الحياة، وبالتالي فإن الصدقة والتكافل كلاهما يقوم على الإقرار بدور الفرد، إلى جنب دور الجماعة؛ ودورهما معا يدور في فلك المصلحة، فمصلحة المجتمع في مصلحة الفرد ومصلحة الفرد جزء من مصلحة المجتمع فهي إذن خاصة وعامة؛ لكن المصلحتين قد تتعارضا وفي ديننا الحنيف إذا تعارضتا قدمت العامة على الخاصة لأن صلاح أحوال الأفراد لا يُلْتَفَتُ إليه إذا كان سَيُفَوِّتُ صلاح أحوال المجتمع والأمة؛ ولأن المصلحة العامة أهم وأعظم وأبقى من المصلحة الخاصة.

قيل في القاعدة المقاصدية: إذا تعارضت مصلحتان حملت العليا منهما بتفويت الدنيا، وانطلاقا من هذا الفهم بادر عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى شراء بئر رومة وجعلها وقفا للسقيا لصالح سائر المسلمين إلى يوم القيامة، بعدما عرضها للبيع النبي صلى الله عليه وسلم حين قال في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري في باب الشرب من كتاب المساقاة: **(من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين)**؛ فشراء عثمان رضي الله عنه للبئر دليل قاطع على أنه قدم المصلحة العامة على مصلحته الخاصة المتمثلة في الحفاظ على ماله، ودليل على تحمل الفرد عبئا تكافليا لصالح الجماعة لأنها أولى بالبقاء؛ إن ما قدم عثمان بن عفان مظهر من المظاهر الراقية للإحسان الاختياري الذي عرف به الصحابة الأخيار والأسلاف الأطهار حيث كتب السيرة والتاريخ والنوازل مملوءة بنماذج للإحسان في صورة أوقاف وصدقات دالة على وعي مبكر عميق بضرورة ارتقاء الوحدات البشرية إلى وحدة إنسانية التي يساهم – في اعتقادي – وباء كورونا اليوم في إحيائها.

وفي سياق المسؤولية الاجتماعية للصدقة والإحسان عموما وردت نصوص كثيرة في القرآن والسنة والأثر تحث على استشعارها والعمل بمقتضاها هذه بعض منها دليلا على غيرها: – قال تعالى في سورة البقرة: **(وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين).**

– وقال جل وعلا في صورة القصص: **(وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك)**.

– وقال المصطفى صلى الله عليه وسلم: **(خير الناس أنفعهم للناس)**.

– رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا عظيم البطن فأشار بإصبعه إلى البطن وقال: **(لو كان ما في هذا في غير هذا المكان لكان خيرا لك)**.

– لقي عمر رضي الله عنه في السوق – وهو خليفة لرسول الله ورئيس دولة المسلمين – جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ومعه لحم اشتراه فقال: ما هذا يا جابر؟ قال: لحم اشتهاه أهلي فاشتريته، فقال: أكلما اشتهيتم اشتريتم، أكلما اشتهيتم اشتريتم؟ أما يريد أحدكم أن يطوي بطنه لجاره وابن عمه؟ هذه نصوص صريحة في الحث على البر والإحسان والصدقة، وواضحة في التذكير بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على أفراد المجتمع لاسيما المحظوظين الميسورين منه حفاظا على متانة المجتمع وصموده أمام الدواهي والجوائح.

إن الإحسان بالصدقة في مثل هذه الظروف فيه نفع كثير وأثر عظيم على مستويات عديدة متنوعة يمكن استنباطها من فقه النصوص السابقة وإجمالها في الآتي:

أولا: توفير وسائل الوقاية والعلاج للدفاع عن الصحة العامة ودفع البلاء والداء عن جميع أفراد المجتمع.

ثانيا: بناء المجتمع والحفاظ على مقومات وجوده واستمراره يتم بتوفير الروابط الإيجابية بين وحداته والتي تصبحه وسطا متماسكا فاضلا تشتغل القيم العليا في ضمير كل واحد منه.

ثالثا: توجيه الرغبة الاستهلاكية والقدرة الشرائية لأن يكونا تحت سيطرة المصلحة العامة وليس تحت سيطرة الشهوة والهوى، لأن ذلك من جهة مدعاة لأن يراعي المحسن في إحسانه صلته الإنسانية بمجتمعه وأمته ولأنه من جهة ثانية رفع لدرجة الإنسانية وانتصار على الأنانية وحماية لحقوق الضعفاء.

رابعا: توطين المسؤولية الاجتماعية في المال والاقتصاد من خلال الصدقات، فهذه الأخيرة تنقل الاقتصاد إلى رؤية أخرى مغايرة لرؤى الاقتصاد المتوحش الذي يسود عالم اليوم، هدفها إرساء مبدأ العيش الجماعي المشترك على أسس الرحمة والتضامن والتكافل وابتغاء الخير للغير حماية للبناء المجتمعي من الانهيار والتصدع.

خامسا: توجيه فكر المسلم نحو حقيقة العبادة المالية ممثلة في الصدقة، فهي ليست تفضلا ولا منا خاصة عندما تتعلق بالوطن كله في ظروف كظروف (كورونا)؛ فالصدقة في أوقات الشدة والبلاء، أفضل الأعمال وأجل الصدقات؛ بل إنها تدخل في زمرة إحسان الضرورة، والصدقات المفروضة التي تربط المسلم بعقيدته على الدوام، فتصفو نفسه ويربو الإيمان في قلبه؛ ولعل صيغة الأمر التي ورد بها فعل الإحسان في الآية السابقة دليل على ذلك كما أن استحقاق الإنسان الإحسان من ربه مرهون بإحسانه إلى غيره؛ ولذلك قال الشوكاني في فتح القدير مفسرا الآية: "أي: أحسن إلى عباد الله كما أحسن الله إليك بما أنعم به عليك من نعم الدنيا" إن ارتفاع الإحسان لدرجة الضرورة في حالات الدواهي والجوائح، يُسَوِّغُ تدخل الدولة في شخص رئيسها من أجل منع الاضطراب في الحياة المعيشية للمواطنين في وطنهم ولصد التغابن في معاملاتهم والتَّخادُع في تعايشهم بما يتوافق مع المواطنة فهما وممارسة.

وإن الحديث عن المواطنة ذو شجون، فالمواطنة صفة لعضوية انتمائية كاملة في دولة، من حيث الفهم؛ وهي شرف الإسهام والمشاركة في شؤون الجماعة والخضوع والطاعة لقوة الجماعة[1] من حيث الممارسة؛ وهكذا يظهر أن حضور الفعل الإحساني بكل أشكاله وأنواعه لدى المواطن إلى جانب الأفعال الواجبة الأخرى، يجعل للمواطنة معنى وظيفيا وسلوكا عمليا أرقى من المفهوم الفلسفي الجدالي الذي يؤشر على المواطنة بالانتماء العاطفي الأيديولوجي فقط، والذي قد يكون فيه صاحبه صادقا كما قد يكون خادعا، ما دام ذلك مجرد حالة وجدانية عابرة لا ثمرة تجنى منه لصالح الوطن والمواطنين في الواقع؛ ولا يعني هذا أنني أعيب الوجدانيات التي يحملها الفرد تجاه بلده فهذا لا يستقيم عقلا ولا طبعا، فمن حب الوطن تبدأ المواطنة؛ لكن حين تتعزز الوجدانيات بالمشاركة والمساندة والانخراط الفعلي في إشباع الحاجات الأساسية وتوفير ما تتحقق به الكرامة الإنسانية والمكانة الاعتبارية لكل مواطن داخل وطنه يجدر القول

[1] - إبراهيم درويش، علم السياسة، دار النهضة العربية القاهرة، ص: 187

حينئذ : إن هذه مواطنة كاملة صالحة مطلوبة، لأنها تجمع بين حب الوطن ونفع المواطنين، ولأنها تسعى لتوطيد ثوابت البناء بالفعل والعطاء وبحسن إدارة الأزمات والقدرة على حل المشكلات.

قال عمر بن الخطاب عام الرمادة[1] : "الحمد لله لو أن الله لم يفرجها ما تركت أهل بيت لهم سعة إلا أدخلت معهم أعدادهم من الفقراء فلم يكن اثنان يهلكان من الطعام على ما يقيم واحدا"[2]؛ الشاهد من هذا الحدث الذي ترويه قصة عام الرمادة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لمواطنته الحقيقية، ولعدله وإنصافه ولفقهه الواسع بالواقع، وفي إطار مسؤوليته الدينية والوطنية كان يعتزم فرض إنفاق الأغنياء على الفقراء والمحتاجين لتغطية حاجاتهم لولا أن فرج الله عنهم كربتهم.

إن ما سقته من أدلة نصية ومن أحداث واقعية – على قلتها – كان مصدر العديد من أوجه البر والإحسان على مر التاريخ الإسلامي في الشعوب الإسلامية ولا أبالغ إذا قلت إنه كان مصدر استلهام للشعوب الأخرى في مجال العمل الخيري الطوعي القائم على التبرع والذي يتفوق فيه الغرب في الوقت الراهن كما تدل على ذلك الإحصائيات. وتفعيلا لمقتضيات الدستور الذي ينص على ضرورة تحمل جميع المواطنين بصفة تضامنية التكاليف والأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث المختلفة، وسيرا على نهج السلف، ووعيا بمسؤولية الإمارة واستشعارا لمهمة ضمان دوام الدولة واستمرارها بدوام الوطن ومواطنيه، بادر ملك المغرب باعتباره رئيس الدولة وأمير المؤمنين إلى إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا مع دعوة الأشخاص الذاتيين والاعتباريين إلى التبرع في الصندوق المذكور، استحضارا لقيم التضامن والتكافل والإحسان والرحمة المغروسة في المجتمع المغربي المسلم منذ كان، بحيث إن من يفتح ملف الأوقاف – وهو أوج الصدقات وسيد الإحسان – في تاريخ الدولة المغربية يقف مذهولا أمام صور راقية للإحسان والخير، حتى إنه وجدت أوقاف لعلاج الطيور وإطعامها والرفق بالحيوانات وإيوائها[3]؛ أما أوقاف العناية بالمرضى والرعاية الصحية والاجتماعية للمحتاجين والفقراء والمصابين والمنقطعين والغرباء من الناس فحدث ولا حرج. وليس يهمني هنا الصندوق وما فيه، بقدر ما يهمني القصد منه والسبب في إحداثه، وأثر ذلك على المساهم فيه والمستفيد منه؛ فالسبب في إحداث الصندوق هو وباء مثل الأوبئة التي عانت منها البشرية في التاريخ

---

[1] - هو عام وقعت فيه مجاعة شديدة في المدينة فمرض الناس وماتوا وهلكت البهيمة، كان ذلك في السنة (18.ه) زمن إمارة عمر بن الخطاب

[2] - الإمام البخاري، الأدب المفرد، الجزء الثاني، ص: 25

[3] - بيمارستان (مستشفى) سيدي فرج بفاس في القرن السابع الهجري

البعيد والقريب مثل الطاعون والكوليرا والإنفلونزا وغيرها وهو كارثة مثل الكوارث التي قَضَّتْ مضاجع الشعوب قديما وحديثا، مثل المجاعات والجفاف والزلازل والفيضانات... وباستقراء تاريخ أحداث هذه الجوائح والكوارث نقف على كثير من المستنتجات أجملها في ثلاثة عناوين مركزة دالة على ثلاث حالات:

أولها: ارتجاج البنية الاجتماعية للمجتمع من خلال الانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية والانهيارات الأخلاقية والنفور الاجتماعي والعودة إلى الفردانية...

ثانيها: إعطاب الاقتصاد وإرباك المعيشة من خلال تراجع نسبة النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر بفقدان سبل الرزق، وتعثر الاستثمار، والاحتكار، وتعطيل وظائف المجتمع، واستنفاد رأس المال البشري...

ثالثها: اختلال في المنظومة الصحية من خلال الخسائر في الأرواح وانتشار العاهات المستديمة وتدهور الصحة العامة وانتشار المرض والعدوى... ولابد من القول هنا بأن أسوأ ما قد يصدر عن إنسان تجاه مجتمعه ومؤسسات وطنه لا يصدر عنه إلا وهو في حال من أحد الأحوال الثلاثة السابقة؛ إما في حال كمد وحزن وغم تعني في علم النفس الاجتماعي: **فقدان الأمن النفسي**؛ وإما في حال مرض أو عاهة تعني في علم اجتماع الصحة: **انعدام الأمن الصحي**؛ وإما في حال مخمصة وجوعة وتعني في علم الاقتصاد الاجتماعي: **فقدان الأمن المعيشي أو الاقتصادي**؛ وقد يكون في حال رابع أخطر وهو حين تطوقه الأحوال الثلاثة فيكون **فاقدا للأمن العام**، وبفقدانه يفقد الأمان الذي هو شعور ناجم عن الأمن؛ ثم بفقدانهما معا تُفْتَقَدُ الكرامة والاستقامة والمواطنة الصالحة ليتحول من فرد يلعب دوره كاملا في الحياة والمجتمع بطواعية التفاعل مع قوانين الإنتاج والتنمية مستوفيا شروط مبدأ صلاحيته ورسالته في الكون، إلى ناقم حاقد عنيف متمرد على الدولة مُتَفَلِّت من نظام المجتمع فاقد لحس الانتماء الوطني مُتَجَرِّئ على رموز الوطن، هادم لمقومات التنمية والعمران والتساكن والتعايش.

أصل الآن إلى القصد من إحداث صندوق تدبير جائحة كورونا، وأثر ذلك على المساهمين والمستفيدين لأقول: إن الصندوق يرفع تحديا كبيرا من أجل التصدي لكل المشكلات والمهلكات والعاهات لبلوغ التعافي على صعيد كل المستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية؛ وليس المقام هنا مقام تعداد لهذه

المشكلات ولا مقام تفصيل في إجراءات حلها؛ فهذا متروك لأهل الاختصاص وذوي الخبرة في إدارة الأزمات، ليبقى المقام هنا مُرَكِّزا على امتحان الإنسان في ماله من خلال ربط خُلُقِ الإحسان والصدقة بالصندوق، وهو مقام يروم التقاط الفكرة وأخذ العبرة سواء كنا مساهمين أو مستفيدين، واستحضار النعم والنقم شكرا وصبرا مخلصين النية لله عز وجل متعلقين بأسباب الأمل والفرج، عازمين على تجاوز آفات الخذلان والعَطَب آملين في إحراز النجاح والتفوق في الإيمان والعمل؛ وهذا كله مقرر في قوله تعالى في سورة التوبة: **(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)**؛ فالصدقة آثارها عظيمة ونتائجها جليلة وهي لا تعد ولا تحصى سواء تعلق الأمر بالمتصدق أو بالمتصدق عليه وقد أجملت في لفظتي التطهير بمعنى التنقية حسا ومعنى والزكاء أو الزكاة بمعنى التنمية والزيادة حسا ومعنى كذلك، ليظهر لمن يتفكر ويعتبر عمق قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام مسلم: **(يا ابن آدم أن تبذل الفضل خير لك وأن تمسكه شر لك)**.

وبمثل ما بدأت هذه الورقة أختمها به قائلا: إن من حسنات كورونا أنه أظهر لنا بالحجة الدامغة أنه لن يستطيع مجتمع التغلب على آهاته ولن ينجح في تخطي أزماته إلا إذا اشترك جميع أعضائه في ابتغاء الخير واتقاء الشر، مراعاة للصالح العام؛ ذلك أن الفرد وفق هذه الرؤية لا يمكن أن ينجو وحده كما لا يمكن أن ينجح وحده، وإن معاناة مشتركة أهون كما أن نجاحا مشتركا أسعد، وصدق من قال: "ما رام قوس أخ معه قوس أخيه"، ودون هذا لا يكون المجتمع ممكنا إلا وهو مُنْذَر بهلاكه وزواله؛ وهذا الإحساس الجماعي الصادق هو أساس دولة المواطنة؛ هذا الإحساس الذي أسجل باعتزاز تفوق المغاربة فيه ملكا وشعبا، من خلال انخراطهم التطوعي للمساهمة في الصندوق بذلا وإحسانا وتصدقا وكأني بهم يقولون: إن الأرض ما وجدت لتقل بعضا دون بعض وإن السماء ما خلقت لِتُسْقِفَ بعضا دون بعض، بل إن الكون وما فيه مائدة دائمة، كل فرد له نصيبه ورزقه منه، إما بالعمل إن استطاع وإما بالإحسان من غيره إن عجز؛ وأما إن فُقِدَ الإحساس الجماعي أو انْخَذَلَ فإن المواطنة تبقى اسما لغير مسمى وهدفا في غير مرمى، إذ يتعذر تحقيقها في الواقع.

ثم اللهم عافنا من كل وباء، وارفع عنا كل بلاء، وهيئ لنا لكل داء دواء؛ اللهم أكرمنا بالصواب في القول، والإخلاص في العمل، وأقدرنا على الإحسان دون ملل، وردنا إليك الرد الجميل، فيك رجاؤنا سبحانك والأمل.

النموذج المغربي في محاربة كورونا

رشيد أشنين

باحث في الاقتصاد القياسي وعلوم البيانات

أدى تفشي وباء كورونا إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم في محاولة للحد من انتشار الفيروس، فبالإضافة إلى إيقاف السفر بين البلدان فإن بعض الحكومات، تقيد حركة الناس داخل حدود بلدانها الخاصة أيضا ومنع الاختلاط بين الناس في الأماكن العامة، ويعتبر الحجر الصحي من الآليات التي سارعت الدولة المغربية إلى تنزيله في أرض الواقع، كما أن التضامن والالتزام الأخلاقي لجميع مكونات المجتمع المغربي دون استثناء بدأ أثره واضح في تسجيل معدل الإصابات بفيروس كورونا.

إن تحليلنا للبيانات ما هو إلا لمعرفة مستقبل المغرب مع هذه الحرب ضد كورونا ومقارنته ببعض البلدان فيما يتعلق بهذا الوباء، بدلاً من قصفه بالمعلومات وأرقام عشوائية ببعض وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. ونتيجة لذلك، أخذت وقت التزامي بالحجر الصحي بالمنزل لإعداد تقرير جامع شامل لهذا الوباء، الذي لم تسلم منه أي دولة قوية أو ضعيفة في المجال الصحي، ومن خلال هذا التقرير سوف نحاول فهم ما مدى نجاح نموذج المغرب ضد Corvid-19، وربما إلى أين؟ ومتى سيتم رفع الحجر الصحي وهل هذا ممكن؟، هل من الصواب أن نبحث عن نقطة الذروة أم نقطة الاطمئنان؟ وطرح فرضيات وتأكيدها أو رفضها بالتحليل.

مستقبل كورونا بالمغرب إلى أين ؟

للإجابة على هذا السؤال قارنا المغرب بمجموعة من الدول ويبلغ عددها ٢٣٥ دولة، حيث أنه قمنا بدمج مجموعة قواعد بيانات تم تحميلها من مواقع لها مصداقية المعلومة والرسمية في ذلك وهي منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وموقع kaggle وبعد تحليلها عبر تقنية classification بأداة cluster hiérarchique والتي أعطتنا النتيجة التالية:

- **أوجه التقارب والتشابه مع بعض الدول كمثال**: أوكرانيا، العراق، تايوان، نيوزيلندا، فيتنام، مصر.

- **أوجه التباعد والاختلاف مع بعض الدول كمثال**: إيطاليا، فرنسا، اسبانيا، بلجيكا، أمريكا، بريطانيا.

التحليل:

١. الدول المختلفة مع المغرب في قرار الحرب مع الوباء (إيطاليا، فرنسا، اسبانيا، بلجيكا، أمريكا، بريطانيا)، والتي وضعت ثقتها في نظامها الصحي (الدول المذكورة هي أفضل الدول في النظم الصحية حسب إحصاء ٢٠١٩)، واعتبرت الفرضية الصحيحة هي أن نترك العدوى تحترق في جميع السكان، حتى نحصل على مناعة جماعية (٤٠٪ إلى ٧٠٪)، ونقوم ببساطة بتفريق العدوى لفترة أطول من الزمن (تسطيح المنحنى). تأخرت في أخذ الإجراءات الاحترازية وبدأ الفيروس ينتشر بشكل كبير وأصبحت السيطرة عليه صعبة، والان يحاولون تسطيح المنحنى.

٢. الدول المتشابهة مع المغرب في القرار المتخذ (أوكرانيا، العراق، تايوان، نيوزيلندا، فيتنام، مصر) والتي وضعت ثقتها في ترشيد مواردها المحدودة ونظامها الصحي المتواضع (للإشارة تايوان هي في مقدمة البلدان الرائدة في الرعاية الصحية حسب إحصاء ٢٠١٩ ورغم ذلك لم تعمل بالفرضية الأولى المذكورة أعلاه)، واعتبرت الفرضية الصحيحة هي إذا نفذنا تدابير التخفيف، فيمكننا تقليل العدوى في اليوم إلى مستوى يمكننا مواجهته دون انهيار نظامنا الصحي، وهذا هو الملاحظ إلى تاريخ ١-٤-٢٠٢٠ نجاح الحجر الصحي.

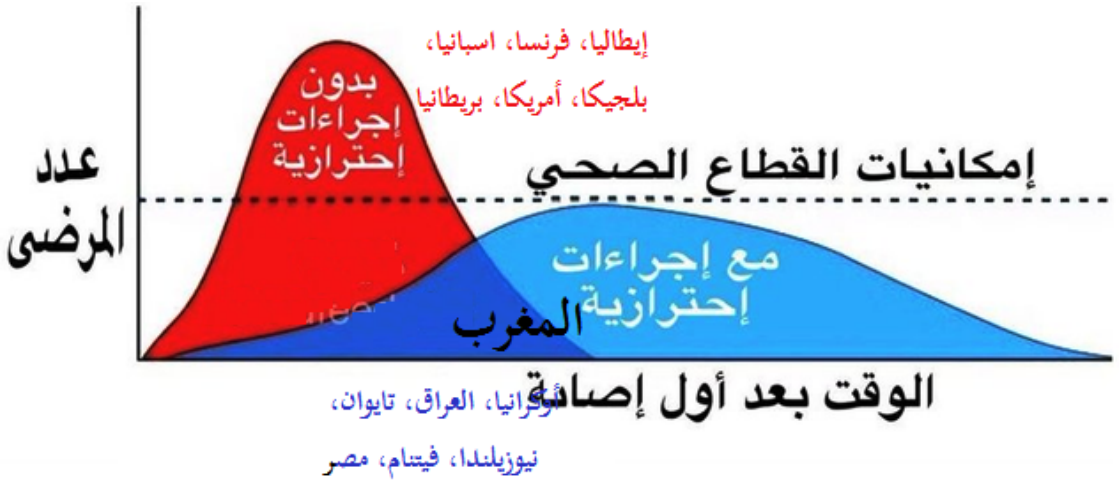

محاكاة للحجر الصحي

A.R

Adapted from CDC / The Economist

الخلاصة :

الفرضية الثانية التي راهن عليها المغرب كانت ناجحة ضد الوباء وانه بهذا التقدم والحمد لله لن يصل إلى حالة الدول المختلفة معه المذكورة أعلاه التي تعتبر حالات استثنائية بالعالم .

بالاستمرار في اتخاذ الإجراءات الاحترازية في الأسابيع القادمة من تباعد اجتماعي ومنع التجول، من المتوقع أن يتجه المغرب إلى المسار الصحيح، أي الذي يحاول تسطيح المنحنى بمحاصرة الفيروس وحجره لضمان عدم انهيار المنظومة الصحية (إمكانيات القطاع الصحي) بعدد يفوق طاقتها، كما حدث في بعض الدول الأوروبية القريبة من المغرب جغرافيا .

كيف ساهم الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي في ابطاء انتشار الفيروس التاجي في رسم بياني واحد :

نظرا لوجود عدة متغيرات كامنة (الجود والكرم، التضامن والتماسك، أخلاقية ريادة الأعمال، أخلاقية القرار العمومي...)، لا يمكن حصرها أو معرفتها أو قياسها وبالتالي صعوبة في صياغة نموذج قياسي

يحدد مدى تأثير الحجر الصحي على انتشار الفيروس التاجي، وسنكتفي بالاستعانة بالمحاكاة التفاعلية (من إبتكار داليسون هيلي) قمت بترجمته وتكييفه مع حالة المغرب، وهو كالاتي :

رسم بياني رقم ٢ :

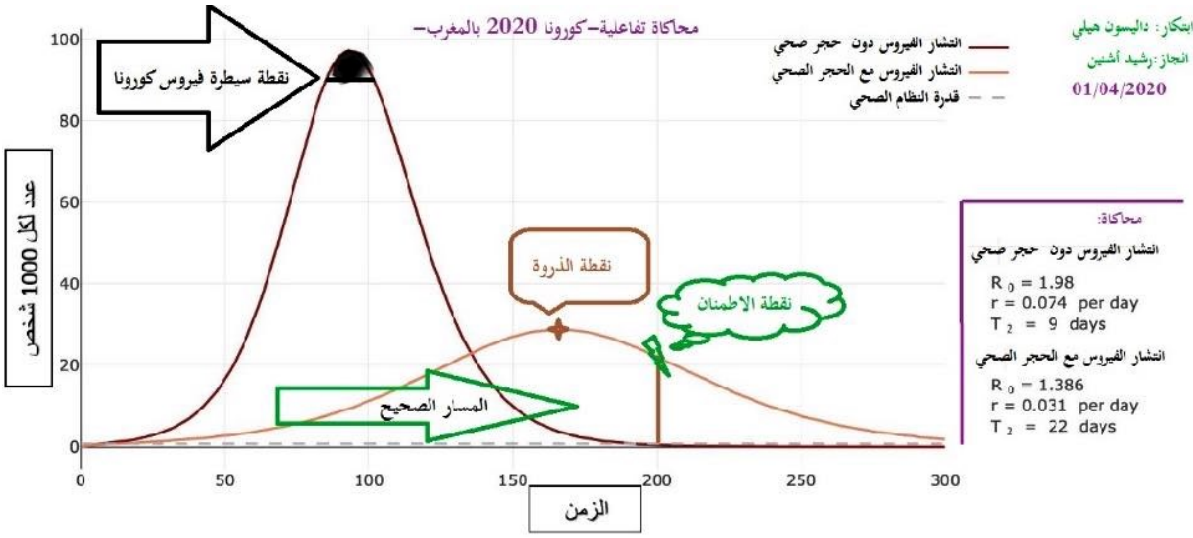

الوصف والتحليل :

إن الإطار الزمني لهذا التحليل نحن اليوم بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٢٠ .

- ✓ **شرح حالة التشاؤم**، عدم تدخل الدولة (انتشار الفيروس دون حجر صحي)، أي أنه ستفعل كما فعلت الدول المختلفة المذكورة أعلاه، عدم اصدار أي قرار في مواجهة حرب فيروس كورونا وتترك المواطن في مواجهة مباشرة مع الفيروس، وسينهار نظامها الصحي امام جائحة هذا الفيروس لأنه ستبحث عن تسطيح المنحنى وهذا سيكلف الدولة خسائر كبيرة لا تعد ولا تحصى لأنه كما نلاحظ هناك مسافة كبيرة بين نقطة سيطرة الفيروس ونقطة الاطمئنان .
- ✓ **شرح حالة التفاؤل**، تدخل الدولة (انتشار الفيروس دون حجر صحي)، واقعيا كما نرى اليوم والحمد لله، الدولة المغربية بإصدار قرار حالة الطوارئ، والإجراءات التدبيرية الأخرى المصاحبة لهذا القرار (الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن القانوني، الأمن القضائي)، ساهمت في إبطاء انتشار الفيروس التاجي (أي أنه إذا كنا سنصل إلى ٦٩١ حالة مؤكدة بتاريخ ١١-٣-٢٠٢٠ ستجعلنا نصل إلى هذا العدد بتاريخ ٢-٤-٢٠٢٠ والمسجل فعليا حسب إحصاء وزارة الصحة، أي

قمنا بتبطيئه مدة ٢٢ يومًا)، وستساهم في الوصول إلى نقطة الذروة في أقرب الآجال وبالتالي الوصول إلى نقطة الإطمئنان في أسرع وقت ممكن، كما نلاحظ المسافة قصيرة بين هاتين النقطتين.

فهم النموذج المغربي في محاربة كورونا : (ذكاء من نوع آخر)

لنرجع إلى حالة الصفر أي قبل صدور القرار الرشيد من القيادة العليا للدولة المغربية، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حيث صنع بجدية ومنطق كبير، فرضية العدم (أفرغ جميع المتغيرات المميزة لدولتنا الرشيدة ووضعها في حالة الصفر) وكأن الدولة بدأت من جديد بتاريخ ٢-٣-٢٠٢٠ ظهور أول إصابة بالمغرب، اعتبر أن نظامنا الصحي يساوي الصفر، ونظامنا التعليمي يساوي الصفر، والمالية العمومية صفر، ومؤشر تعداد السكان يساوي الصفر، ونسبة الوفيات ١٠٠٪. وكل هذا راجع لان الفيروس كانت مميزاته مجهولة.

وبهذا بدأت الحرب ضد كورونا بناء على هذه الفرضية، حيث أنه قام بتكوين ثابتة المعادلة (أحداث صندوق جائحة كورونا) وبعدها أصدر قرار حالة الطوارئ، أي الحجر الصحي والابتعاد الاجتماعي، وبعدها بدأ اصدار قرارات مصاحبة مالية – إدارية – شبه مالية، لتوفير الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن القانوني، الأمن القضائي وبكل هذا لتكتمل المعادلة السحرية ويكتمل النموذج المتوقع لمحاربة ومواجهة انتشار فيروس كورونا.

النتيجة :

ظهور نظرية جديدة في محاربة الأوبئة، ألغت معايير دول عظمى، أقوى اقتصاد، أغنى دولة وظهور معايير جديدة من ضمنها الحجر الصحي وأخلاقية القرار العمومي (الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي...) وأخلاق ريادة الأعمال والتضامن والجود والكرم بين افراد المجتمع المغربي.

التوصيات :

- الإيمان بوجود إمكانيات محدودة وترشيد جميع الموارد في مواجهة هذا الوباء، وتكافل وتضامن المجتمع المغربي بمسؤولية هو الحل الناجع، والحجر الصحي والوقاية أقل تكلفة من أي إجراء آخر أو قرار في هكذا حالات.
- قرار رفع الحجر الصحي، لا زال مبكرا ولابد من تمديد آخر، أو الإنتقال من الكلي إلى الجزئي، لحين شفاء الجميع أي وصولنا إلى نقطة الاطمئنان وليس نقطة الذروة.

- ضرورة التزام المواطنين بالحجر الصحي لأن هذه هي الطريقة التي نساعد بها جميعًا لإبطاء انتشار الفيروس التاجي .

البيانات: مصادر بيانات مقترحة من طرف منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وقاعدة بيانات نوفل كورونا

novel-corona-virus-2019-dataset

تم تحميلها من الموقع العالمي : www.kaggle.com

الصكوك الاستثمارية الإسلامية

ومدى مساهمتها في معالجة عجز خزينة الدولة

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية - المركز الجامعي أحمد زبانة - غليزان - الجزائر

يعتبر مشكل عجز خزينة من بين المشاكل التي تؤرق الكثير من الدول، لكونها تكبح جماحها في التنمية وتحقيق الأهداف المسطرة في برامجها وموازناتها العامة السنوية وهذا برغم من وجود أدوات مالية ونقدية متنوعة لمعالجتها مثل: إصدار أُذونات الخزينة، والاقتراض من البنك المركزي، والاستدانة من الداخل أو الخارج، وطبع الأوراق النقدية بدون غطاء. ورغم هذا كله؛ وجدت الدول نفسها غير قادرة تمامًا على تمويل ذلك العجز باستعمال هذه الأدوات في الكثير من الأحيان مما استدعى منها البحث عن أدوات أخرى أو أدوات بديلة قادرة على معالجة هذا العجز.

وبناء على ما سبق، تتضح لنا معالم إشكالية هذا البحث الموسوم بـ: " **ما مدى مساهمة الصكوك الاستثمارية الإسلامية في معالجة عجز خزينة الدولة ؟**"

المبحث الأول: صكوك عقود المشاركات ودورها في تمويل عجز الخزينة

أولاً – صكوك المضاربة: انطلاقًا من طبيعة صكوك المضاربة وشروط عملها، يمكن اعتبارها الأداة المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات، وكذلك مشروعات إنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق، بحيث تقوم الحكومة ممثلة في إحدى مؤسسات القطاع العام، بإصدار كمية معينة من هذه الصكوك وطرحها للاكتتاب العام لتمويل مشروع معين، أو لتوسيع مشروع محدد، بحيث تشكل قيمة الأموال التي تحتاجها؛ فتكون مضاربة يخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة[1].

ثانيًا – صكوك المشاركة: تلجأ الحكومة إلى مثل هذه أنواع من الصكوك لغرض إنشاء شركات في مشروع استثماري باستخدام حصيلة إصدارها لتمويل حصة مالكي الصكوك مع منشئ الصكوك.

[1] كردودي صبرينة، "**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م، ص 192 - 193.

ويستحق مالكو الصكوك حصة شائعة من عائد استثمار موجودات المشاركة ويتحلمون مخاطر هذا الاستثمار بنسبة ما يملكه كل واحد منهم من صكوك[1].

ثالثًا – صكوك المزاراعة، المغارسة والمساقاة: تلجأ الحكومة والمتمثلة في وزارة الفلاحة إلى مثل هذه الصكوك لتمويل زراعة الأرض "صكوك المزارعة"، أو رعاية أشجار قابلة للإثمار"صكوك المساقاة"، أو غرس الأرض بأشجار الفاكهة "صكوك المغارسة"، عندما تعجز الخزينة عن تمويل هذا القطاع.

المبحث الثاني: صكوك عقود المداينات ودورها في تمويل عجز الخزينة

أولاً – صكوك السلم: يمكن للدولة استخدام هذه الصيغة التمويلية بإصدارها لصكوك سلم، تشمل الإنتاج الوطني للدولة كما هو الحال بالنسبة للبترول والغاز الطبيعي حيث يمكن للدولة إصدار صكوك سلم، تسمى بـ: "صكوك سلم بترول" أو "صكوك سلم غاز"، كما يمكنها إصدار "صكوك سلم منافع" متعلقة بالنقل والصحة والتعليم. ومثلها أن تقوم الدولة بإصدار صكوك لرسوم المدارس والجامعات وصكوك لخدمة النقل على خطوط معينة. وتحدد المواصفات والأجل طبقا للأحكام الشرعية[2].

بالنسبة لـ "صكوك سلم بترول أو غاز" فتصوره يكون على الشكل التالي تقوم الدولة مثلاً ببيع كمية من البترول أو غاز التي ستقوم باستخراجه من الآبار. وتطرحه في صورة صكوك سلم يقوم الأفراد أو المؤسسات المالية بشراء تلك الصكوك بسعر متفق عليه، ويأخذ هذا السعر في الاعتبار القيمة السوقية المتوقعة عند التسليم مع هامش ربح متوقع لصاحب الصك. وتكون قيمة الصك مبلغًا معينًا يمثل كمية معينة من البترول أو الغاز تذكر في الصك. وعند استحقاق الصكوك تقوم الدولة بتوفير الكمية المتفق عليها، وتبيعها الجهة الموكلة من قبل أصحاب الصكوك كالوزارة مثلاً بصفتها وكيلة عنهم في السوق العالمية، وتوزيع قيمة المبيع على أصحاب الصكوك نسبة وتناسبًا، وقد تكون النتيجة ربحًا أو خسارة.

ثانيًا – صكوك الاستصناع: تصلح صكوك الاستصناع كأداة لتمويل الخزينة بصورة رئيسية للحصول على التمويل متوسط الأجل من البنوك الإسلامية، ويمكن للدولة استخدمه بصورة رئيسة لإنشاء بنى تحية

---

[1] أشرف محمد دوابه، " **الهندسة المالية الإسلامية**"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1438هـ/2017م، ص 346.

[2] محمد عبد الحليم عمر، " **الأدوات المالية للتمويل الحكومي**"، ندوة: " الصناعة المالية الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، الفترة: 15 - 18 أكتوبر 2000م، الإسكندرية، ص31

من مطارات وموانئ وجسور ومباني ومستشفيات، مصانع وغيرها، ويكون ربح البنك هو الفرق بين كلفة الإنشاءات وثمن بيعها للحكومة بعقد الاستصناع[1].

ومن وجه آخر يمكن للدولة والمتمثلة في وزارة السكن ان تصدر "صكوك استصناع سكن" وبجانبها صيغة السكن المراد إنجازها إذا أرادت أن تبنى مساكن للمواطنين من ذوى الدخل المحدود وهو التزام تقوم به الكثير من الدول ثم تبيعها لهم بعد ذلك، وذلك بأن تصدر وزارة السكن والعمران "صكوك استصناع سكن" تجمع بموجبها الأموال اللازمة من المواطنين الذين يحتاجون السكن وتتعاقد معهم على إنشاء السكن اللازم بمواصفات محددة وحسب الصيغة الإسكانية المطلوبة مقابل أن يدفعوا الثمن على أقساط في صورة شراء "صكوك استصناع سكن" كل مدة عدداً منها ويمكن أن يمتد الدفع لمدة تتجاوز وقت تسليم المسكن، ومع مراعاة أن الدفع المقدم سيكون أقل من الدفع لاحقًا وبهذا الشكل يمكن لحاملى الصكوك تداولها بناء على ما سبق أن قلناه في بيع المسلم فيه قبل قبضه، ويمكن أن يختلف ثمن بيع الصك عن القيمة الاسمية له بناء على ما يراه فقهاء المالكية من جواز بيع السلم لغير المسلم فيه سواء بمثل الثمن الأصلي أو أقل أو أكثر وذلك بحسب سعر السكن في السوق، ويمكن للدولة أن تشترط أن تتم عملية تداول الصكوك لمن يستحقون شراء المسكن من ذوى الدخل المحدود حتى لا تصبح العملية تجارة لمن لا تنطبق عليهم الشروط. هذه تعتبر الطريقة الأولى المقترحة لـ "صكوك استصناع سكن"؛ أما الطريقة الثانية المقترحة فيتم ذلك بناء على طلب من وزارة السكن لبنك إسلامي بطرح "صكوك استصناع سكن" بناء على عقد الاستصناع بينهما لتمويل عملية إنجاز بناء السكنات طبقًا للصيغة المخطط لها من قبل الوزارة. ويقوم البنك الإسلامي بدوره بالدخول في استصناع موازي بالتعاقد مع شركة انجاز وبناء عن طريق مناقصة دولية أو وطنية من أجل تنفيذ المشروع. ويكون عائد الربح الذي سيحصل عليه البنك الإسلامي هو الفارق بين ثمن المبيع في عقد الاستصناع الأول (الدولة والبنك الإسلامي) والثمن في عقد الاستصناع الثاني(البنك الإسلامي والشركة بناء وانجاز). كما يمكن للوزارات الأخرى الاستفادة كثيرا من هذه الصيغة كوزارة التعليم في انجاز وبناء جامعات أو معاهد أو وزارة الاتصال أو الصناعة أو وغيرها من الوزارات الحكومية.

---

[1] كردودي صبرينة، "**تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة**"، مرجع سابق، ص 195.

ثالثًا – صكوك الإجارة: هي صكوك تصدر من الدولة أو أحد أجهزتها، تمثل وثائق ملكية مرتبطة في أدوات وآلات ومعدات وأصول ثابتة وتجهيزات أو عقارات للحائزين عليها، فيمكن للدولة إصدارها بدلاً من استملاك العقارات والآلات والتجهيزات والمنافع.[1] فيستطيع البنك مثلاً إصدار صكوك أعيان مؤجرة، مقابل التمويل بالتأجير، وذلك من أجل استرداد ما قدمه من تمويل ليستعمل في مشروعات تمويلية أخرى[2]. وصورة إصدار صكوك الإجارة أو التأجير تكون على الشكل التالي:

الصور الأولى (صكوك إجارة تمويلية): ومثال ذلك أن تقوم الدولة عن طريق وزارة النقل والأشغال العمومية بطلب من بنك إسلامي بطرح صكوك بناء على عقد إجارة بينهما لتمويل عملية إجارة بواخر سياحية أو لنقل بضائع، أو طائرات لنقل المسافرين أو غيرها. ويقوم البنك الإسلامي بدوره بالدخول في إجارة موازية بالتعاقد مع شركة الطيران أو البواخر أو شركة متخصصة في إجارة هذا النوع من العتاد، ويكون العائد الذي سيحصل عليه البنك الإسلامي هو الفرق بين ثمن إجارة المنفعة (بين البنك الإسلامي وشركة الإجارة) وبيعها عائد الصكوك (بين البنك الإسلامي ووزارة النقل).

الصورة الثانية (صكوك إجارة تشغيلية) أو الإجارة الحكومية: ومثال ذلك أن تقوم الدولة بإصدار "صكوك الإجارة الحكومية" والتي تمثل حصة في أصولها عن طريق البنك المركزي نيابة عنها لصالح محفظة الصكوك الإسلامية كأن تطرح نسبة معينة من معمل الاسمنت. وتقوم البنوك الإسلامية بطرح صكوك بقيمة هذه الأصول للاكتتاب العام وجمع مبالغ هذه الأصول من عند المستثمرين. ويعني به تحويل ملكية أصل الدولة إلى هؤلاء المستثمرين. ثم تقوم الحكومة ممثلة (بوزارة المالية) أو أي طرف ثالث باستئجار الأصل من المالكين الجدد بعائد إيجاري وبموجب عقد إجارة تشغيلية، وعند نهاية فترة الإجارة يقوم المستثمرون ببيع الصكوك للدولة أو أي جهة أخر[3]. ويكمن الهدف من الصكوك الإجارة الحكومية في[4]:

ا. إدارة السيولة في الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة؛

---

[1] اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية - اللجنة الاقتصادية، "**الأدوات المقترحة لتمويل عجز الموازنة العامة**"، الكويت، مطبعة السلام، محرم 1417هـ/ جويلية 1996م، ص50.

[2] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، "**الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،1427هـ/2007م، ص 73 - 72.

[3] سامر مظهر قنطقجي، "**فقه الاقتصاد المالي - سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين**"، شعاع للنشر والعلوم، سورية - حلب، ص 79 - 80.

[4] نفس المرجع، ص 79.

ب. تغطية جزء من عجز الموازنة من موارد نقدية حقيقية؛

ج. تجميع المدخرات الوطنية وتشجيع الاستثمار؛

د. إيجاد مجالات جديدة للاستثمار بتفعيل الأصول التي تملكتها الدولة.

رابعًا – صكوك الانتفاع: هي صكوك مشتقة من صكوك الإجارة، وهي عبارة عن وثيقة تعطي لحاملها (صاحبها) الحق في الانتفاع بعين موصوفة (ملكية عقار غالبًا) لفترة زمنية محددة من السنة خلال عدد محدد من السنوات، مما يخوله بيع واستثمار وتوريث وهبة الصك. وبذلك تقدم شركة الاستثمار (إدارة المحفظة) لزبائنها مجموعة خدمات للتمتع بخدمات سكنية في مواقع مختلفة حول العالم. علمًا أن أبراج مكة المحيطة بالحرم المكي يتم استثمارها بهذه الطريقة[1].

خامسًا – صكوك المرابحة: ويمكن أن تستخدم صكوك المرابحة بغرض توفير مستلزمات الإنتاج، من المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والآلات والأجهزة، مما يساهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني[2]. ويسهل تمويل عجز الخزينة بناء على بنود الموازنة العامة المتعلقة بشراء السلع والمعدات ووسائل النقل عن طريق المرابحة مع البنوك الإسلامية أو غيرها من مؤسسات التمويل؛ ويمكن تحويل المرابحات إلى صكوك ذات استحقاقات متتالية، بحيث تخدم هدف السيولة لدى مشترياتها[3].

وصورة صكوك المرابحة هو أن تتقدم الدولة ممثلة في وزارة الفلاحة إلى بنك إسلامي لغرض تمويل عملية اقتناء تجهيزات أو معدات فلاحة كالجرارات وآلات حصاد نظرًا لوجود عجز في خزينة الدولة. ويقوم البنك الإسلامي على أثرها بإصدار "صكوك مرابحة" للاكتتاب العام لغرض تمويل عملية الاقتناء لصالح الدولة. وعائد هذا الصك بطبيعة الحال هو الفرق بين سعر اقتناء التجهيزات وثمن بيعها. وبهذا تكون الوزارة قد غطت حاجيتها من معدات وعتاد في ظل العجز الآني للخزينة.

سادسًا – صكوك البيع الآجل: وهذا النوع من الصكوك هو شبيه كثيراً بصكوك المرابحة. فيمكن أن تلتجئ إليه الدولة عند عجز موازنتها العامة عن تغطية نفقات التجهيز بسبب العجز في خزينتها.

---

[1] سامر مظهر قنطقجي، "**فقه الاقتصاد المالي - سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين**"، مرجع سابق، ص 80.

[2] جمال لعمارة،" **اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاديات السوق**"، البصيرة، دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد الأول، 1419هـ/1999م، ص 73.

[3] منذر قحف،" **تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية**"، البنك الإسلامي للتنمية، د.م، 1997م، ص 49.

سابعًا – صكوك التوريد: يمكن للدولة التي تعاني من عجز في خزينتها أن تصدر صكوك التوريد لغرض:

١. توريد السلع: كالمواد الغذائية والملابس للمستشفيات والمدارس والمطارات والوحدات العسكرية والمواد الأولية للمصانع وغيرها؛

٢. توريد عمل الغير مثل تعهد أحد الأشخاص بتقديم جماعة من العمال لأعمال شق الطرقات أو تطهيرها أو لإقامة الجسور الكبرى، أو لشحن السفن؛

٣. توريد الخدمات كتوريد الكهرباء والغاز والمياه للمواطنين والشركات الاقتصادية والقطاعات العمومية.

المبحث الثالث: الصكوك التمويلية الأخرى ودورها في تمويل عجز الخزينة.

أولاً – صكوك التنمية: ويتم ذلك بمراعاة الخطوات التالية[1]:

١. يقوم البنك المركزي بتكوين صندوق مضاربة مقيدة ذات غرض محدد وذلك بهدف توفير الموارد اللازمة لتمويل إحدى المشاريع التنموية أو المشاريع البنية التحيتية مثل: الطرق والجسور والمطارات والمستشفيات والموانى...وغيرها؛

٢. تقوم الحكومة ببيع أصول محسوسة لصندوق المضاربة المقيدة؛

٣. يصدر مدير الصندوق صكوك التنمية عن طريق توريق الأصل ويتم عرضها على المستثمرين من الأفراد والشركات على أساس ملكية مؤقتة ويتم استلام قيمة هذه الصكوك بواسطة الصندوق؛

٤. يتم إعداد الترتيبات والاتفاقيات لتشييد إحدى مشاريع البنية التحتية المحددة عن طريق عقد الاستصناع (أو أي صيغة شرعية أخرى) يتم فيه تحديد كافة المتطلبات والمواصفات والإجراءات المتعلقة بتشييد المشروع إضافة لأي عقود أخرى يتطلبها الموقف؛

٥. تقوم الحكومة باستئجار الأصل الذي تم التعاقد على إنشائه أو بعد تشييده عن طريق الإجارة والاقتناء من الملاكين وذلك مقابل عائد تأجيري يتم الاتفاق عليه بموجب عقد إيجار ينتهي بالتمليك؛

٦. يقوم مدير الصندوق بإدارة أصول وخصوم الصندوق؛

---

[1] سامر مظهر قنطقجي، "**فقه الاقتصاد المالي - سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين**"، مرجع سابق، ص 83 - 84.

٧. تلتزم الحكومة وتقدم ضمانًا غير مشروط لإعادة شراء الأصل من المالكين والمشترين عند نهاية الإصدار، ويكون الشراء بالقسمة الإسلامية للصك (مبلغ الإيجار يمثل عائد على الصك). هنا تلتزم الحكومة باستمرارية استئجارها للصك طيلة فترة الإصدار المحدد للصك؛

٨. يدفع عائد الصكوك (عائد التأجير) كل ثلاثة أشهر لمنح المستثمرين درجة معقولة من السيولة.

ثانيًا – صكوك الوقف: يمكن استعمال صكوك الوقف لتمويل المشاريع الخيرية كبناء المستشفيات والمدارس ودار الأيتام والمعاقين وكذلك الهلال الأحمر الجزائري كما يمكن توظيفها في إنشاء صناديق للتقليل من البطالة وإقامة مشاريع بنظام المشاركة أو المضاربة، وإنشاء صناديق وقفية لرعاية الفقراء والأيتام دور العجزة كشراء عقارات وتأجيرها حتى تعود مداخليها إلى الفقراء، والصندوق للرعاية الاجتماعية، والذي يوجه مباشرة على مكافحة الفقر عن طريق توفير بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمياه النقية.

والصورة التي يمكن اقتراحها للوقف من خلال الصكوك سواء الأهلية منها أو الخيرية أو الاستثمارية لتمويل عجز الخزينة هي على النحو التالي:

- قيام الدولة بتحديد بعض المشروعات العامة الخدمية كإنشاء طريق والجسور أو مجموعة من المدارس والمعاهد والجامعات أو المستشفيات وعيادات.
- إصدار "صكوك وقف استثمارية" حسب المشروع مراد تشيده بقيم مختلفة لكونها من الأعمال الخيرية.
- أن تطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام بحسب قدر كل شخص.
- بعد تحصيل وتجميع المال اللازم تبدأ الدولة في إنشاء المشروع الوقفي.

ثالثًا – صكوك القرض الحسن: يمكن أن تستعمل هذه الصكوك في تمويل مشاريع الخاصة أو إقراض الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مشاريع صغيرة خاصة به، وتكون وزارة الأوقاف هنا هي الضامنة لقيمة هذه الصكوك، كما يمكن للحكومات أن تستفيد من هذه الصكوك في دعم عجز الخزينة خاصة إذا كانت تحتاج إلى سيوله نقدية لتغطية أجور العمال ومعاشات المتقاعدين والمعوزين في الدولة مثلاً: يتم طرح صكوك قرض حسن للاكتتاب العام لمدة سنه فقط، فيتم الإقبال عليه من الجمهور أو الإيعاز للبنوك العاملة في الدولة من قبل البنك المركزي لشراء هذه الصكوك من خلال استخدام الأموال الموجودة في

حساباتها الجارية المودعة لديها كأمانة من قبل المواطنين، حيث لا تدفع هذه البنوك عليها أي عائد للمودعين، وذلك من زاوية انتمائها في مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى نقطة مهمة أن هذا النوع من الصكوك يختلف عن الصكوك الوقفية والاستثمارية الأخرى، لأنها لا تستحق عائدا وتعتبر الزيادة على القرض محرمة، لذلك فإن إجراءات إصدارها وتداولها تختلف عن غيرها من الصكوك الاستثمارية الوقفية.

الشكل البياني رقم (١): أنواع الصكوك الاستثمارية الإسلامية

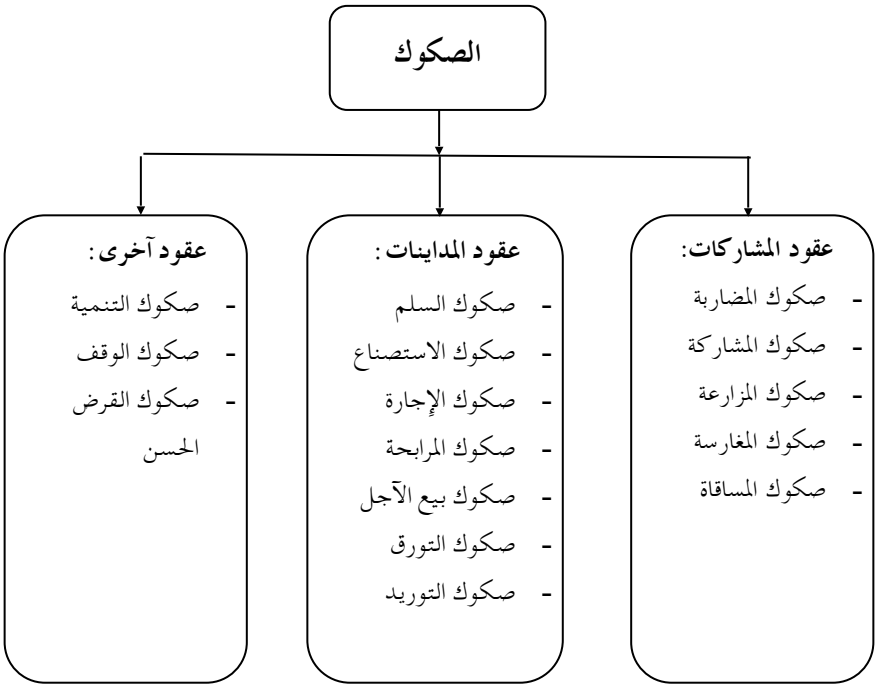

المصدر: من إعداد الباحث

وبذلك تثبت الصكوك الاستثمارية الإسلامية أنها قادرة على تمويل عجز خزينة الدولة من خلال تنوعها وأهدافها وآليات عملها في ظل عجز الأدوات التقليدية الأخرى. كما يمكنها المساهمة بشكل كبير وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة ضمن برامج الدولة.

كاريكاتير: أثر الاقتصاد في شعور الناس

خالد قطاع

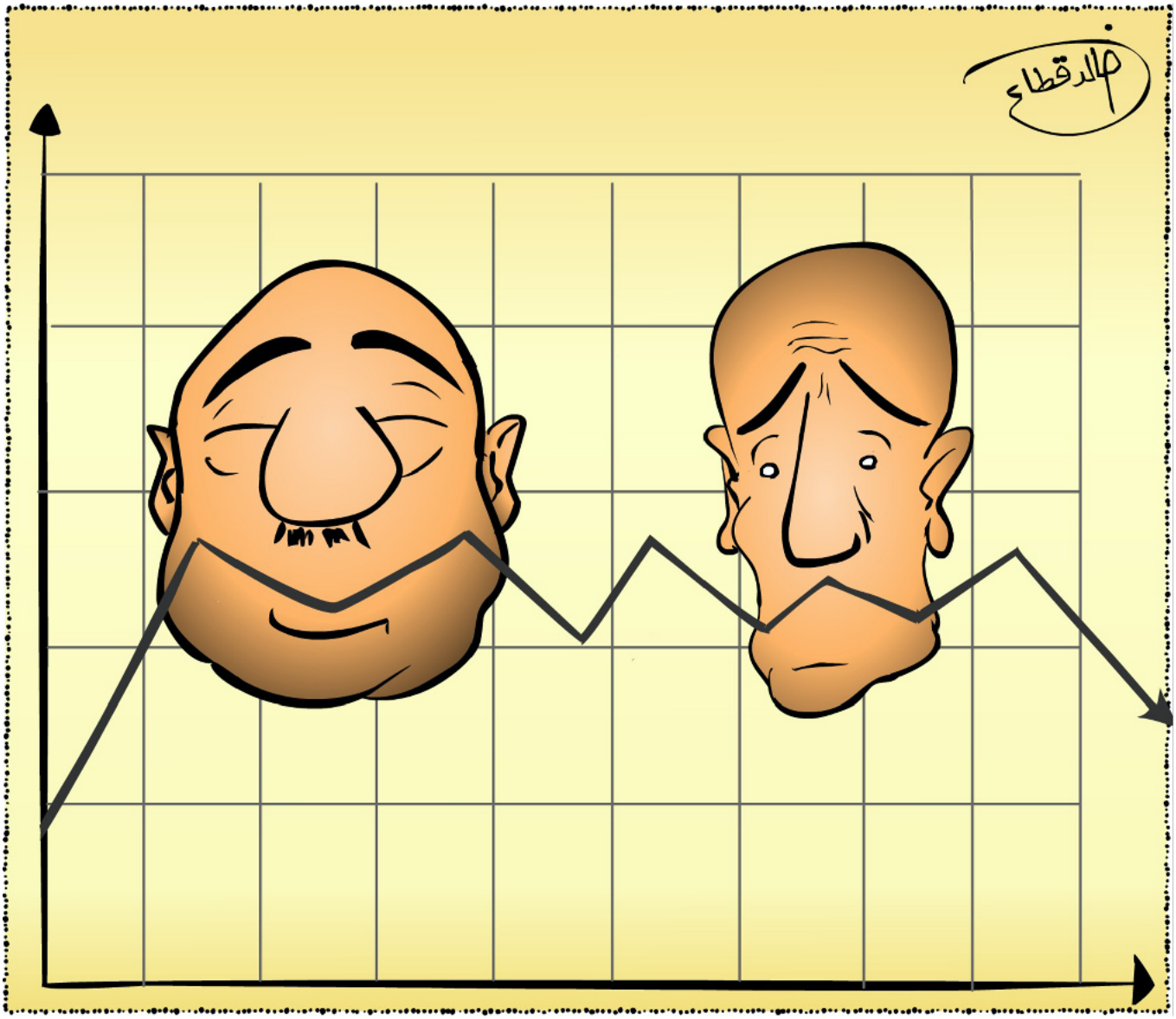

باب الإدارة

مدخل استراتيجي لمواجهة وباء كورونا

د. فادي محمد الدحدوح

خبير في البحث العلمي والدراسات

إنها أمواج عاصفة عاتية أصابت حتى السفن الشامخة التي ما فكرت يوما أنها ستميل ميلا عظيما، إنه هدير كورونا، بأمواجه المتلاطمة الصاخبة التي لا يبدو أنها سترنو للهدوء قريبا حتى يعيد الإنسان حساباته جيدا مع منظومة الحياة ومقتضى انسجامه الفطري معها، والركن الأسمى كمدخل استراتيجي للوصول لذلك بناء الحضارة البشرية الصالحة القائمة على القراءة الحقيقية والمعرفة العلمية واستخلاص التجارب بعناية. وفيما تضرب هذه الأمواج المتلاطمة بني البشر على اختلاف أجناسهم وأعراقهم ومذاهبهم وتخترق كل الحدود تتكاتف الجهود وتتوحد القلوب وترنو للخلاص العاجل من هذا الوباء الذي يموج في الناس كسرعة انتشار النار في الهشيم.

اليوم لا بد من وقفة جادة نحو ميزان البحث العلمي الطبي لمواجهة وباء كورونا، أو أمراض فتاكة أخرى قد تصبح يوما ما زائرا ثقيلا يهاجمنا من حيث نحتسب أو لا نحتسب، وفيما تعمل الدول المتقدمة بمؤسساتها ومختبراتها ومعاملها الطبية الحديثة ومراكز أبحاثها بكل جهد متسارع وتسابق وتنافس حميم في إيجاد اللقاح الذي يعالج المصابين ويوقف أمواج كورونا من السير مجددا للمهاجمة وإيقاع خسائر في الأرواح، وترتاح البشرية جمعاء من شر عدو لا يرحم ليعود للحياة نبضها السليم، تنتظر الدول العربية بمؤسساتها ومراكز أبحاثها وكلياتها ومعامل الطب في الجامعات جهود الدول المتقدمة في ايجاد الحل ومعالجة الأزمة.

إن ميزان البحث العلمي في المجال الطبي يعتبر مقياساً حقيقيًا لمعرفة مدى التقدم في مختلف العلوم والجوانب الأخرى، وكما تسعى الدول للتطور والنهوض من خلال دعم هذا المجال ماديًا ومعنويًا، وتذليل الصعوبات التي تواجه الباحثين في عملهم الدؤوب للخروج بنتائج حديثة تعزز ذلك العلم وترفع مستوى التنمية الشاملة، تأتي المسؤوليات الجسام أمام صناع القرار في مؤسساتنا للمراجعة الشاملة على صعيد مسار دعم البحث العلمي بكل قوة.

إن دعم البحث العلمي في منطقتنا العربية ليس ترفًا ودربًا من دروب الكماليات التي يمكن تأجيل اتخاذ قرار استراتيجي نحوها، نتحدث عن عصب الحياة وحماية منجزات كل مقومات الحياة البشرية في منظومة الحضارة العربية، إن جودة الحياة الصحية للمجتمع وسلامته ليؤدي كل فرد منه الدور المناط به على أتم وجه، لا يمكن أن يتحقق دون وجود الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة.

لقد أنشئت العديد من كليات الطب والمراكز البحثية في المجال الطبي في بيئتنا العربية لتوفير الخدمات والرعاية المجتمعية والنهوض بالإنسان إيمانًا منها بأن الصحة أولاً، ومع تعاقب السنوات والأزمات نجد أن البحث العلمي الطبي عربيًا ما زال يعاني كثيرا، ويثقله ضعف التمويل والدعم مضافا إليه قلة المبادرات والبرامج البحثية المنوعة، والاستراتيجيات الواضحة والخطط المبرمجة على الاحتياجات المرحلية والمستقبلية.

وبناء على جملة من الأزمات والكوارث المتنوعة التي عصفت أمواجها في بيئتنا العربية، ومنها الأزمات الطبية تأتي النقطة المركزية ضمن جوهر هذه الأزمات في عملية المعالجة والتعامل معها حتى اللحظة هو الإدارة للأزمة لحظة حدوثها..!! أو اللجوء للخبرات الأجنبية وخاصة في ظل الأزمات والكوارث الكبرى، دون وجود إستراتيجية واضحة ومحددة تتعامل مع مختلف التطورات، مستفيدين من عقول العلماء والباحثين والموهوبين في كل الأقطار العربية، الذين يملؤهم الأمل والهدف في خلق رؤية مشتركة للوصول إلى هذا الطموح وتلك الرؤية الاستراتيجية التي تؤسس لعصور مشرقة بعيداً عن هدر الطاقات والأزمات الداخلية.

نعم يوجد العديد من التحديات أمام خطوة مركزية لأجل تحقيق ذلك، ولكن هذه ضريبة كل فرد، كل دولة وحضارة من أجل التقدم والريادة، التحديات التي تواجه تأسيس قطاع بحثي طبي قوي والمحافظة عليه شامخًا، فإن جهود الإصلاح يجب أن تنفذ بخطوات واضحة المعالم مع تأكيد العمل والتعاون المشترك عربيًا، والانطلاق نحو دعم مراكز الأبحاث والمؤسسات الجامعية ذات الصلة بمجال الطب وتطوير التعليم الطبي بكل المقدرات الاستراتيجية وعقد المؤتمرات والندوات عن مستجدات الأبحاث والدراسات الجارية وتشجيع الباحثين في المجال الطبي ودعمهم طبيًا وعلميًا وماديًا.

وأخيرا يتردد السؤال الاستراتيجي لدى كل الباحثين والطامحين، **متى يمكن أن نتحول من مستهلكين إلى منتجين للبحث العلمي الطبي المبني على المعرفة الشاملة؟!**

دعونا نبدأ قبل أن نرى عاصفة جديدة مستقبلاً قد تكون أخطر.

إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الليبية

وأثرها على سوق العمل

د. أحمد محمد احمد

عضو هيئة تدريس بالمركز العالي للعلوم

د. عائشة الهادي محمد أبو عبد الله

عضو هيئة تدريس بالمركز العالي للعلوم

يحظى التعليم في ليبيا بأولوية اهتمام وزارة التربية والتعليم في ليبيا لأنه يهتم بشريحة مهمة جدا وهى شريحة الشباب، ويبرز الحرص على أعطاء هذا الجانب الكثير من الاهتمام من خلال رصد التمويل اللازم لتنفيذ خطط التنمية، ومتابعة المشاريع والبرامج التي أينعت استقرارا لهذا القطاع الهام.

شهد التعليم في العالم بشكل عام في الربع الأخير من القرن الماضي تحولا جذريًا في أساليب التدريس وأنماط التعليم ومجالاته، وقد أتى هذا التطور استجابة لجملة من التحديات التي واجهت التعليم والتي تمثلت في تطور تقنيات التعليم وزيادة الإقبال عليه والانفجار المعرفي الهائل، وبروز التكتلات الاقتصادية وظاهرة العولمة ونمو صناعات جديدة أدت إلى توجيه الاستثمار في مجالات المعرفة والبحث العلمي إضافة لاعتماد المنافسة الاقتصادية في الأسواق العالمية على مدى قدرة المعرفة البشرية على الإنتاج، من هنا فقد أصبح التعليم مطالبًا أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار البشري بأقصى طاقة ممكنة وذلك من خلال تطوير المهارات البشرية تتناسب ومتطلبات العصر مع الحرص على تخريج كوادر بشرية تمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع كافة المستجدات والمتغيرات التي يشهدها العصر, ومن هنا تبرز أهمية موضوع وتطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في النظام التربوي التعليمي .

وانطلاقا من كون الشباب عماد المستقبل وضرورة الوصول بهذه الشريحة إلى أرقى مراحل العلم والمعرفة، وانطلاقا من التحديات التي تواجه التعليم بمراحله المختلفة ومتطلبات العصر مع الحرص على تخريج كوادر بشرية تمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع كافة المستجدات والمتغيرات التي يشهدها العصر. والعمل على إنجاز مسيرتها في تحقيق رسالتها التعليمية التربوية .

إذا كانت قضية ضبط الجودة مهمة في المؤسسات الاقتصادية فإنها تعد **أكثر أهمية** في المؤسسات التعليمية التربوية والنظم التعليمية بسبب ارتفاع تكلفة التعليم في ضوء معدلات التضخم العالمية، وسوء نوعية بعض المخرجات التعليمية، وضعف ارتباطها بسوق العمل، مما يؤثر سلبيًا على معدلات التنمية وقدرة المجتمع على تحقيق طموحاته وأهدافه وضبط جودة التعليم وسيلة للتأكد من أن العملية التعليمية والإدارة التربوية وتدريب المعلمين والإداريين، والتطوير التربوي في المؤسسات التعليمية، تتم جميعًا وفق الخطط المعتمدة وبالمواصفات القياسية المطلوبة.

أهداف الدراسة:

- المعرفة والإحاطة بمفاهيم علمية تربوية جديدة مثل الجودة وإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم المختلفة في شتى الجوانب ومفهوم جودة التعليم وتأكيد ضمان تلك الجودة.
- رصد الدواعي والمبررات المؤدية للأخذ بمدخل أدارة الجودة الشاملة، كمدخل لدور الأبعاد التربوية للعملية التعليمية، باعتبارها مدخل من المداخل المهمة لكل جوانب العملية التعليمية التربوية كما قد يجمع في داخله مدخل أو مداخل أخرى للبعد التربوي لعملية التعليمية.
- كما تكشف الورقة البحثية عن الجوانب المختلفة آليات الارتقاء بتجويد مخرجات التعليم، من حيث جانب طبيعة مخرجات التعليم وارتباطها بسوق العمل.

المبحث الأول: مفهوم الجودة وإدارة الجودة الشاملة

تعددت وتباينت التعريفات التي أوردها الباحثون والمهتمون بموضوع الجودة منها:

مفهوم الجودة: تعرف بأنها المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة. بينما يعرفها المعهد الأمريكي للمعايير بأنها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادراً على الوفاء باحتياجات معينة [١٤].

البند الأول: ضبط الجودة في المؤسسات التعليمية:

يحقق ضبط جودة المؤسسات التعليمية عدداً من الأهداف والفوائد لعل أبرزها ما يلي:

١. مراجعة المنتج التعليمي المباشر وهو الطالب من حيث العوائد المباشرة وغير المباشرة طويلة المدى وقصيرة المدى ذات التأثيرات الفردية والاجتماعية التي تعبر عن مجموعة التغيرات السلوكية والشخصية لدى الطالب مثل القيم والولاء والانتماء والدافعية والإنجاز وتحقيق الذات.

٢ . مراجعة المنتج التعليمي غير المباشر مثل التغيرات الثقافية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية والسياسية التي يحدثها التعليم في المجتمع من خلال تنشئة أفراده ويؤثر بها في مستوى تقدمه ومدى تحضره .

٣ . اكتشاف حلقات الهدر وأنواعه المختلفة من هدر مالي وهدر بشري وهدر زمني، وتقدير معدلاتها وتأثيرها على كفاءة التعليم الداخلية والخارجية .

٤ . تطوير التعليم من خلال تقييم النظام التعليمي وتشخيص أوجه القصور في المدخلات والعمليات والمخرجات، حتى يتحول التقويم إلى تطوير حقيقي وضبط فعلي لجودة الخدمة التعليمية [٥] .

البند الثاني : إدارة الجودة الشاملة

تعد إدارة الجودة الشاملة من أكثر المفاهيم الفكرية والفلسفية الرائدة التي استحوذت على الاهتمام الواسع من قبل الاختصاصيين والباحثين والإداريين والأكاديميين الذين يعانون بشكل خاص في تطوير وتحسين الأداء الإنتاجي والخدمي في مختلف المنظمات . وسنحاول البحث عن معنى إدارة الجودة الشاملة وما المقصود به، ومن ثم التوصل إلى مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتعريفه في الميدان التعليمي التربوي .

وتعد إدارة الجودة الشاملة بأنها أسلوب إداري يعتمد على مفهوم النظم وينظر إلي المؤسسة بشكل شامل لإحداث تغييرات إيجابية مرغوب فيها وذلك بتناول كل جزء داخل المؤسسة وتطويره بالشكل المطلوب للوصول إلي جودة أفضل وإلى زيادة فاعلية الأداء والإنتاج من خلال تطوير وتحسين النظام القائم مركزا على العمليات المكونة من مدخلات وسلسلة خطوات، ومخرجات، وذلك بمشاركة جميع العاملين في المؤسسة بهدف تحقيق رغبات ومتطلبات الزبائن سواء الداخليين أو الخارجيين .

ومنها فان إدارة الجودة الشاملة هي (طريقة لتحقيق نجاحات مستمرة وصغيرة ومتواصلة على المدى البعيد من خلال تحقيق رضاء الزبون) .

وكما يرى البعض أن الجودة الشاملة في التعليم هي : مجموعة الخصائص، السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر عملية التعليم وحالتها بما في ذلك كل أبعادها : مدخلات، وعمليات، ومخرجات قريبة وبعيدة، وتغذية راجعة، وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين، وعلى قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة .

ويرى البعض أن جودة التعليم تعني مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة ويستنتج الباحث أن

تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مؤاتية للابتكار والإبداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوي الذي نسعى جميعًا لبلوغه.

في حين يعتبر البعض الأخر أن الجودة الشاملة تعني: "إيجابية النظام التعليمي"، بمعنى أنه إذا نظرنا إلى التعليم على أنه استثمار قومي له مدخلا ته ومخرجاته، فإن جودته تعني أن تكون هذه المخرجات جيدة، ومتفقة مع أهداف النظام من حيث احتياجات المجتمع ككل في تطوره ونموه، واحتياجات الفرد باعتباره وحدة بناء هذا المجتمع. ويركز هذا التعريف على مفهوم إدارة النظم الذي يربط بين المدخلات والعمليات والمخرجات للعملية التعليمية، وبالتالي يتطلب هذا المفهوم النظر إلى كل من الطلاب المستفيدين بصورة مباشرة من هذا الأسلوب وكيفية إعداد المؤسسة لهم لتحقيق حاجاتهم ورغباتهم الحالية والمستقبلية، وكذلك المعلمين والإداريين والعاملين الذين هم بحاجة إلي تدريب وتطوير لمهاراتهم وكفايتهم لاستيعاب فلسفة ومفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها وفق لمبادئ الجودة الشاملة، وهذا يتطلب فحص الهيكل التنظيمي للنظام التربوي في أي مؤسسة تعليمية حتى يتوافق مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة مع توفر مناهج توافق متطلبات الحياة العصرية.

وتعرف منظمة التقييس العالمية إدارة الجودة الشاملة بأنها (عقيدة أو عرف متأصل وشامل في أسلوب القيادة والتشغيل لمنظمة ما بهدف التحسين المستمر في الأداء على المدى الطويل من خلال التركيز على متطلبات وتوقعات الزبائن مع عدم إغفال متطلبات المساهمين وجميع أصحاب المصالح الآخرين).

واعتمدت اللجنة الفنية (ISO\ TC 176) بعد دراسة متكاملة لأساسيات مفاهيم وفلسفة إدارة الجودة الشاملة على ثمانية مبادئ لإدارة الجودة الشاملة تعكس أفضل الممارسات الإدارية الواجب تنفيذها وهى كالآتي:

١. **التركيز على الزبون:** تعتمد المنظمة على زبائنها في استمرارها ونجاحها مما يتوجب عليها فهم حاجاتها الحالية والمستقبلية والعمل على تلبيتها والسعي بجد لتجاوز توقعاتهم.

٢. **القيادة:** تقع على قيادة المنظمة مسؤولية وحدة الغرض والتوجه الكلى للمنظمة وإيجاد البيئة الداخلية المناسبة التي تسمح للعاملين بالمشاركة الفاعلة في تحقيق الأهداف والمحافظة على تلك البيئة.

٣. **مشاركة الأفراد**: إن الإفراد في جميع المستويات هم أساس المنظمة والسماح لهم بالمشاركة الكاملة تمكنهم من إظهار قدراتهم ومواهبهم من اجل فائدة المنظمة.

٤. **مدخل العملية**: إن الوصول للنتائج المرجوة يتحقق بصوره أكثر كفاءة عندما يتم إدارة الأنشطة والموارد ذات العلاقة من خلال نموذج العملية.

٥. **استخدام مدخل النظام للإدارة**: إن تحديد وفهم وإدارة العمليات المترابطة والمتفاعلة كنظام يسهم في تحقيق المنظمة لأهدافها بفاعلية وكفاءة.

٦. **التحسين المستمر**: إن التحسين المستمر للأداء الكلى للمنظمة يجب أن يكون هدفا ثابتا ومستمرا.

٧. **مدخل الحقائق في اتخاذ القرار**: إن القرارات الفعالة هي تلك المستندة على تحليل البيانات والمعلومات وليس على الحدس والتخمين أو الخبرة.

٨. **علاقات المنفعة المتبادلة مع المجهزين**: تعتمد المنظمة والمجهزين كلا على الأخر إذا تربطهم علاقة مصلحة مشتركة تودي عند إدارتها بكفاءة إلى تعزيز قدرتهما على خلق قيمة مضاعفة لكل منهما [١].

وببساطة فإن إدارة الجودة الشاملة تعني " أن كل عضو في المؤسسة وعلى أي مستوى مسئول بصورة فردية عن إدارة جودة ما يخصه من العمليات التي تساهم في تقديم الناتج أو الخدمة ".

ومن هنا يتبين أن عملية تطوير الجودة في أي مؤسسة تعتبر مسئولية جميع العاملين في المؤسسة تحت قيادة داعمة، وتركز على المخرجات، أساسها الارتباط الواضح بين رسالة المؤسسة ورؤيتها بعمليات النظام ومدخلاته وبالمخرجات التي يمكن قياسها. إن إمكانية قياس المخرجات وتقييمها باستخدام الطرق العلمية الدقيقة يساعد في تحديد المشاكل وتشخيصها، ووضع البدائل المناسبة، واتخاذ القرارات الصائبة، وتعمل على تطوير مدخلات وعمليات النظام بشكل مستمر لتتلاءم مع رسالة المؤسسة المرتبطة بتحقيق التوقعات المرجوة من قبل أفراد المجتمع والعاملين في المؤسسة [١].

أولاً: أهداف إدارة الجودة الشاملة

أما أهداف الجودة في المؤسسات الاقتصادية والتعليمية،على حد سواء، والتي تسعي إدارة الجودة الشاملة إلي تحقيقها في أي منظمة إدارية عند تطبيقها فيمكن تلخيصها في ما يلي:

- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة.
- زيادة كفاءة المؤسسة في إرضاء الزبون والتفوق والتميز علي المنافسين.
- زيادة إنتاجية كل عنصر في المؤسسة.
- زيادة حركة ومرونة المؤسسة في تفاعلها مع المتغيرات.
- ضمان التحسين التواصل الشامل لكل قطاعات ومستويات وفعالية المؤسسة.
- زيادة القدرة الكلية للمؤسسة علي النمو المتواصل.

ونتيجة للنجاح الهائل الذي حققته إدارة الجودة الشاملة في مختلف التنظيمات الاقتصادية والصناعية والتجارية والتكنولوجية والخدمية والتعليمية في الدول المتقدمة وظهور تنافس بين هذه التنظيمات للحصول على المنتج الأفضل وإرضاء الزبائن، ظهر الاهتمام بتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة أسلوبا إدارياً مميزاً في المؤسسات التعليمية.

إن الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة والسعي لتطبيقها في المؤسسات التعليمية لا يعني أننا نخطط لجعل المؤسسات التعليمية منشآت تجارية أو صناعية تسعى إلى مضاعفة أرباحها عن طريق تحسين منتجاتها، ولكن ما ينبغي أن نستفيد منه من مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم هو تطوير أساليب الإدارة التعليمية تحقيقا لجودة المنتج (الطالب)، وسعيا إلى مضاعفة إفادة المستفيد الأول من كافة الجهود التعليمية وهو المجتمع بكل مؤسساته وجماعاته وأفراده في مجال التربية والتعليم.

ثانياً : إدارة الجودة الشاملة في التعليم :

جرت في العقدين الماضين محاولات عديدة لتطبيق نظام إدارة الجودة في المدارس والمعاهد والجامعات وبرز بشكل مقبول عدد من الأساليب تمثل في المعيار الدولي أيزو ٩٠٠١ الذي يعتبر معيارا عالميا، حيث هذا المعيار في إدارة الجودة قامت العديد من الدول المتطورة كأستراليا وإنجلترا وبولندا وأيرلندا بتبنيه، وهو يستخدم كأداة علمية تعنى بالتقييم الذاتي من أجل تطوير المؤسسة التعليمية، ويتميز هذا المعيار عن غيره بأنه صمم خصيصا ليتلاءم مع رسالة المؤسسة المرتبطة بتحقيق التوقعات المرجوة من قبل أفراد المجتمع والعاملين في المؤسسة أي ليلائم طبيعة التعليمو ،يتصف بالشمولية في إدارة مؤسسات التعليم إذ أنه يغطي جميع العمليات التي تجري في المؤسسة لما يوفره من مجموعة من المؤشرات التي تهتم بمجال تنمية الموارد البشرية، حيث يهدف إلى ضمان استمرارية التطوير في المؤسسات التعليمية فضلا عن تقليل

التعقيدات الإدارية، كما أنه يحقق العديد من الفوائد كما تشير الدراسات العلمية والتي ترتب عليها تحسن الإنتاجية العامة للمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى أنه يركز على تلبية حاجات المستفيدين من النظام التعليمي المتعلمون، أولياء الأمور، سوق العمل، المجتمع المحلي، المعلمون والإداريون [١٣].

وقد أصدرت منظمة أيزو وثيقة خاصة بتطبيق المواصفة الدولية ٩٠٠١ وهي عبارة عن إرشادات للمؤسسات التعليمية التي تسعى إلى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة التعليمية.

وعرف البعض مفهوم جودة التعليم على انه " مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة."

وعرف البعض مفهوم الجودة في التعليم على أن "جودة التعليم هي مجموع الخصائص والمميزات في مدخلات وعمليات ومخرجات نظام التعليم التي تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية والتطلعات الإستراتيجية للزبون الداخلي والخارجي."

وعليه فإن تحديد الغرض أو الهدف من المنتج(الطالب) وتحديد ا لمواصفات التي يجب أن تتوافر فيه وتحديد الزبون سواءً الداخلي أو الخارجي تعتبر من الأمور الأساسية التي تعرف جودة المنتج , وفي ضوئها يحدد مستوى الجودة. وعرف آخرون ضبط جودة التعليم هي (وسيلة للتأكد من أن العملية التعليمية والإدارة التربوية وتدريب المعلمين والإداريين، والتطوير التربوي في المؤسسات التعليمية، تتم جميعًا وفق الخطط المعتمدة والمواصفات القياسية) [٥].

ثالثًا : أهداف إدارة الجودة الشاملة في التعليم :

تهدف إدارة الجودة الشاملة إلى إعداد الطلاب بمؤهلات ومهارات تربوية مناسبة تجعلهم قادرين علي معايشة غزارة المعلومات وعمليات التغيير المستمرة والتقدم التكنولوجي الهائل بحيث لا ينحصر دورهم فقط في تلقي للمعرفة والاصغاء ولكن في عملية التعامل مع هذه المعلومات والاستفادة منها بالقدر الكاف لخدمة عملية التعلم التربوي المطلوبة، لذلك فإن هذه المرحلة تتطلب " إنسانا بمواصفات معينة لاستيعاب كل ما هو جديد ومتسارع والتعامل معه بفعالية، وهذا يتطلب تحول كبير في دور المؤسسة التعليمية، بحيث يعمل الجميع علي توفير مناخ تعليمي يسمح بحرية التعبير والمناقشة ومساعدة الطلاب علي التعلم الذاتي والتعاوني، وهذا التوجه يتناسب مع أسلوب وفلسفة التعلم عن بعد . ويمكن تلخيص أهم أهداف إدارة الجودة الشاملة في المجال التعليمي فيما يلي :

١. ضبط وتطوير النظام الإداري بالمؤسسة التعليمية نتيجة لتوصيف الأدوار والمسئوليات المحددة لكل فرد في النظام المؤسسي وحسب قدراته ومستواه.

٢. الارتقاء بمستوي الطلاب الأكاديمي والاجتماعي والنفسي والتربوي باعتبارهم أحد مخرجات النظام التعليمي.

٣. تحسين كفاءات المشرفين الأكاديميين ورفع مستوي الأداء لجميع الإداريين من خلال التدريب المستمر.

٤. توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية بين جميع العاملين في النظام التعليمي.

٥. تطوير الهيكلية الإدارية للمؤسسة التعليمية بطريقة تسهل عملية التعلم وتسمح بالمشاركة في اتخاذ القرارات التعليمية.

٦. رفع مستوي الوعي لدي الطلاب اتجاه عملية التعليم وأهدافه مع توفير فرص ملائمة للتعلم الذاتي بصورة أكثر فاعلية.

٧. النظرة الشمولية لعملية التعليم من كافة جوانبها والابتعاد عن التجزئة بين عناصر التعليم مع الأخذ بعين الاعتبار عمليات التدريب المستمر لكافة المعنيين والمشاركين من أجل التطوير والتحسين للوصول إلي مخرجات تعليمية ملائمة ذات صبغة تنافسية.

٨. زيادة الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي بالمؤسسات التعليمية لما تقدمه من خدمة مختلفة للطلاب والمجتمع من خلال المساهمة في تنمية المجتمع المحلي.

رابعًا: مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم:

إن من مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في النظام التعليمي:

- ارتباط الجودة بالإنتاجية.
- ارتباط نظام الجودة بالشمولية في كافة المجالات.
- عالمية نظام الجودة وسمة من سمات العصر الحديث.
- نجاح تطبيق نظام الجودة الشاملة في العديد من المؤسسات التعليمية سواء في معظم دول العالم.
- ارتباط نظام الجودة الشاملة مع التقييم الشامل للتعليم بالمؤسسات التعليمية.

ولتحقيق الجودة الشاملة للمؤسسات التعليمية ينبغي أن يكون في إطار فلسفة تتضمن المبادئ التالية:

- قيادة الإدارة التربوية لضبط جودة التقييم من أجل تقديم خدمات متميزة.

- مسؤولية كل فرد من أفراد المؤسسة التعليمية عن تحقيق الجودة الشاملة للتعليم فيما يخصه.
- استناد الأداء الوظيفي إلى منع حدوث الأخطاء.
- اعتماد مواصفات قياسية لجودة الأداء والتحقق من إنجازها.
- اكتساب ثقة المستفيدين من الخدمة التعليمية بتحسين جودتها.
- الاهتمام بتدريب الهيئة التدريبية والإدارية.
- يتبنى نظام متابعة لتنفيذ إجراءات التطوير والتجديد التربوي.
- تعزيز الانتماء إلى المؤسسات التعليمية والولاء إلى مهنة التعليم.

المبحث الثاني: إدارة الجودة الشاملة وآليات الارتقاء بجودة مخرجات التعليم

ونظرا لان العملية التعليمية التربوية تعد من اجل بناء جيل المستقبل بأبعاد تربوية وتعليمية ذات كفاءة عالية ومواكبة للتطورات الحديثة وسوق العمل المطلوب للارتقاء بمستقبل المجتمع الليبي, ومن ذلك فان هذا المبحث يتكون من ثلاثة بنود رئيسية وهى:

١. دور المعلم (مربي) بالمؤسسة التعليمية لابد أن يجيد تطبيق إدارة الجودة الشاملة بإتقان مهارات التدريس أو التعليم التربوي.
٢. تطوير المناهج الدراسية وعلاقته بجودة المنتج (الطالب).
٣. تهيئة الظروف الفكرية والجسمانية للطلاب ودورها في العملية التعليمية.

البند الأول: دور المعلم بالمؤسسة التعليمية:

وذلك أن مستوى دافعية المتعلم يتشكل من خلال سلوك المعلم وخبرته ضمن البيئة الصفية بالإضافة إلى العوامل الأخرى مثل مفهوم الذات الخاص بالتحصيل، والاتجاه نحو المادة المتعلمة، ونوع البيئة التعليمية، والرغبة في التخصص في مجال معين، وتوقعات النجاح، وتنوع النشاطات الصفية، واندماج وتفاعل الطالب، والتغذية الراجعة المباشرة، وتقبل الأصدقاء والزملاء [١٢]. ويكمن دور المعلم في تطبيق إدارة الجودة الشاملة للوصول إلى أفضل مهارات التعليم التربوي وهى كالأتي:

المهارات التدريسية المرتبطة بمرحلة التخطيط والتنفيذ:

حيث أن مستويات التخطيط والتنفيذ ومهارات كل مستوى تنقسم إلى:

- التخطيط الطويل المدى والمهارات اللازمة له.

- التخطيط المتوسط المدى والمهارات اللازمة له.
- التخطيط القصير المدى والمهارات اللازمة له.

البند الثاني :تطوير الوسائل والمناهج الدراسية وعلاقته بجودة المنتج (الطالب) :

تطوير المناهج والخطط القائمة حاليا، وتحديثها، وتبسيط طريقة تناولها، وإعادة صياغتها بما يزيل التداخل بينها، ويستبعد الحشو والتكرار وإعداد دراسة مستقبلية تستشرف التطورات العلمية التي سيشهدها العالم في العقدين القادمين، والنشاطات المتوقعة وقتها، ومجالات العمل المتوفرة ونوعها، وكيف يتم تصميم المناهج والمقررات الدراسية التي تستجيب لذلك وطرح المقررات الدراسية بطريقة تبتعد عن الإملاء والتلقين، وتحفز على النقد والتحليل، وتشجع على الابتكار والاختراع كذلك التوسع في وضع المعارف أمام الطلاب، وتمكينهم من انتقاء واختيار المعارف التي تناسبهم، وتستجيب لاهتماماتهم.

تطوير الوسائل والمستلزمات التعليمية وإدخال التقنيات المعملية المتطورة للمؤسسات التعليمية والاستفادة مما تقدمه المنظمات والهيئات والشركات الوطنية والعالمية من دعم للمؤسسات التعليمية بالإضافة إلى توفير مستلزمات النشاط والمعامل ووسائل الإيضاح المتطورة والقابلة للتطوير.

البند الثالث : تهيئة الظروف الفكرية والجسمانية للطلاب ودورها في العملية التعليمية :

إن تفعيل دور برامج الصحة المدرسية، والأنشطة الطلابية في العملية التعليمية, وتوحيد الزى المدرسي لجميع المراحل الدراسية بمؤسسات التعليم وإضفاء جو من المتعة للعملية التعليمية، وإذكاء روح التنافس الشريف بين الطلاب في مختلف المجالات، وتقوية الروابط بين الطلاب في المؤسسات التعليمية والمناطق المختلفة وكذلك ربط المؤسسات التعليمية بالمؤسسات الرياضية والثقافية والفنية في محيطها [٧].

وفي ضوء استعراض بعض التجارب الرائدة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة والتي تم تطويرها وتطبيقها في العديد من المؤسسات التعليمية، يتضح أهمية تحديد المحاور والعناصر الرئيسية لأية خطة أو برنامج أو نموذج عمل لتطبيق الجودة في مؤسسات التعليم المختلفة، وتؤكد على أن المحاور الرئيسية يجب أن تتضمن ما يلي [٦]:

- جودة عضو هيئة التدريس (المعلم أو المربى).
- جودة الطالب (الزبون).
- جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس.

- جودة المباني التعليمية وتجهيزاتها.
- الإدارة التعليمية والتشريعات واللوائح.
- جودة الكتاب التعليمي.
- جودة الأنفاق التعليمي.
- جودة تقييم الأداء التعليمي.

نتائج الدراسة:

– إن إدارة الجودة الشامل تقدم مخططا مستقبليا وتضع القواعد والإجراءات لضمان جودة التعليم تربويا في ضوء ما يتوقع حدوثه من متغيرات في المستقبل.

–يعد هذا الموضوع من الاتجاهات الحديثة للتعليم في ليبيا لمواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، والمنافسة الدولية، تحسبا للمستقبل، حيث لم يعن هذا الموضوع بإتاحة التعليم بل عنى بجودة التعليم والأسس التربوية المتضمنة له، مما يرسخ التغيير في سياسة التعليم وفلسفته في ليبيا والانتقال من مفهوم الإتاحة إلى مفهوم الجودة في التعليم.

– يفصح الموضوع محل الدراسة عن التزام الدولة ومؤسساتها المختلفة بضمان جودة التعليم، والالتزام أيضا بالاعتماد التربوي للمؤسسة التعليمية، وللبرنامج التعليمي.

– توضح نتائج الدراسة عن أنه من أبرز المعالم في إدارة الجودة الشاملة والعلاقة بين جودة التعليم والحياة، وجودة التعليم ومتطلبات التنمية، وجودة التعليم والمستقبل، وجودة المنتج التعليمي (الطالب) والمنافسة العالمية.

– تؤكد النتائج على أن مفهوم التعليم الجيد هو الأساس لتغيير مستقبل المجتمع الليبي، وتحقيق الأهداف الوطنية والقومية الطموحة في التنمية الشاملة ورفاهة الإنسان الليبي وتحقيق المنافسة العالمية.

– تكشف نتائج الدراسة عن الوعي التام والاستنارة الكاملة لأعضاء وزارة التربية والتعليم الليبية لأهمية جودة التعليم بالمؤسسات التعليمية والبعد التربوي لها، وموقفهم الإيجابي من قضايا الجودة والبعد التربوي لها. وتجلى هذا الوعي وتلك الاستنارة في الرعاية الكاملة لهذا المؤتمر مما يؤكد الاهتمام الشديد والحرص التام من جانب الوزارة بقضية التعليم بين تحديات الواقع ورؤى التطوير بصفة عامة وقضية جودته بصفة خاصة في كل أبعاد المنظومة التعليمية.

– تؤكد النتائج موقف وزارة التربية والتعليم من العملية التعليمية للمجتمع الليبي، مما يؤكد اعتبار المصلحة العامة والعليا في الوصول لجودة التعليم التربوي المطلوبة.

الخلاصة:

يمكن القول أن إدارة الجودة الشاملة تمثل نهجًا إداريًا متقدمًا، وليس برنامجًا له بداية ونهاية تناط إدارته إلى فرد أو أفراد معينين، بل رحلة مستمرة وسباق بلا نهاية تتطلع باستمرار نحو التحسين والتطوير الشامل والمستمر لمواكبة تطلعات وتوقعات المستفيدين المتغيرة باستمرار. ومع الإمكانيات والمحاولات الجارية الآن لإعادة هندسة التعليم التي قد ينتج عنها أساليب تعليم جديد ة وأصبح لزامًا على كل المعنيين بالعملية التعليمية التفكير جديا في **تطبيق نظام إدارة ا لجودة الشاملة** الذي بمقدوره لعب دور هام في تمكين مؤسسات التعليم من مواكبة هذه التحديات بشكل فاعل. وفي الواقع هناك العديد من المحاولات الناجحة في كثير من مؤسسات التعليم في دول كثيرة استخدمت ووظفت كثير من الأساليب العلمية والإحصائية لتطوير وتصميم المناهج وأساليب التدريس التربوية وغيرها من النشاطات في مؤسسات التعليم المختلفة.

توصيات الدراسة:

١. تعمل وزارة التربية والتعليم على نشر **ثقافة جودة التعليم**، للقيادات التعليمية ومديري المدارس والمعلمين بكافة المراحل التعليمية عن طريق الورش العلمية والمؤتمرات العلمية، وطبع الكتيبات اللازمة.

٢. نشر ثقافة جودة التعليم وإدارة الجودة الشاملة عن طريق الصحافة خاصة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

٣. تعميم هذه الدراسة على مكتبات مؤسسات التعليم المختلفة بجميع مراحله لتحقيق الفائدة المرجوة في نشر ثقافة جودة التعليم وإدارة الجودة الشاملة.

٤. إعداد دراسة مستقبلية تستشرف التطورات العلمية التي سيشهدها العالم في العقدين القادمين، والنشاطات المتوقعة وقتها، ومجالات العمل المتوفرة ونوعها، وكيف يتم تصميم المناهج والمقررات الدراسية التي تستجيب لذلك.طرح المقررات الدراسية بطريقة تبتعد عن الإملاء والتلقين، وتحفز

على النقد والتحليل، وتشجع على الابتكار والاختراع. التوسع في وضع المعارف أمام الطلاب، وتمكينهم من انتقاء واختيار المعارف التي تناسبهم، وتستجيب لاهتماماتهم.

٥. دعوة كافة المهتمين بشئون التعليم والجودة فيه والمجتمع المدني بكافة فئاته ومنظماته المختلفة إلى المشاركة بصورة أكثر عمقا لتفعيل إدارة الجودة الشاملة وتحقيق أهدافها ومضامينها.

المراجع:

١– العزاوى محمد عبد الوهاب (2005). إدارة الجودة الشاملة,(ط العربية). الأردن, دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع.
٢– حمود خضير كاظم (2002).إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء,(ط ١).الأردن, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
٣– العاني راجي زكى (2005).اعتبارات الجودة في إعداد التصميم الهندسي. مجلة الدراسات العليا، السنة السادسة، العدد السادس عشر,ص(209–224).
٤– الغريرى سامي ذياب (2001)، فلسفة إدارة الجودة الشاملة. مجلة الدراسات العليا، السنة الثانية, العدد الثامن، ص (١٠٢–٧٦).
٥– وحدة تقويم الأداء وتوكيد الجودة (2002).معايير التقويم الشامل في التعليم. جامعة المنوفية، مصر.
٦– العزابي نورا لدين أسامة، الأسود على خليفة (2006).تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم.المركز العالي للتقنية الصناعية، طرابلس، ليبيا.
٧– الشربينى حمزة غادة (2007).دور الإشراف التربوي في تحقيق الجودة في التعليم العام.المملكة العربية السعودية.
٨– سلام توفيق محمد، والآخرون (2007).التشريع لضمان جودة التعليم والاعتماد فى مصر.المركز القومي للبحوث.مصر.
٩– لحوات على (2007).العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.الهيئة الوطنية للمعلومات والاتصالات.ليبيا.
١٠– مرعب نسرين (2007).الوسائل التربوية أداة أم حاجة.جامعة السوربون، فرنسا، جامعة الجنان.لبنان.
١١– حسن نعمان علام (2005).الجودة في مجال التعليم في الوطن العربي.الجمعية الليبية للجودة.ليبيا.
١٢– حسن محمود محمد الشيخ (2000),الأساليب المشجعة على دافعية التحصيل لدى التلاميذ.جامعة الإمارات العربية المتحدة.
١٣– البادي، نواف محمد (2010)، الجودة الشاملة في التعليم وتطبيقات الايزو، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٤– جمال مرازقة (2011)، متطلبات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم. جامعة الجزائر.

الحكامة المالية والرقابة على الفساد

زكرياء مسامح
باحث في سلك الدكتوراه - كلية الحقوق سطات

المصطفى المصبحي
أستاذ التعليم العالي - كلية الحقوق سطات

إذا كانت السياسات العمومية المغربية في السنوات الأولى من زمن الاستقلال، اتجهت إلى التحكم في كل شيء من خلال ضبط مداخل ومخارج جميع المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تحقيق التنمية، وتحسين الشرط الاجتماعي والاقتصادي المستوى المعيشة في المغرب، فإنها كانت محكومة بالحضور القوي للهاجس السياسي والأمني للدولة في جميع المجالات، الشيء الذي ساهم في تراكم ملفات التخلف والانكسار والتراجع.

كنتيجة لهذا التراكم؛ لم تطرح المسألة الاجتماعية والاقتصادية بقوة على أجندة الحكومات المغربية المتعاقبة إلا في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث حصل التماس القوي بين الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المغربية، وبين تلك التي يعرفها العالم. فكان لا مناص من الإقدام على تجديد المواقف وتحديد المواقع لرسم الملامح الكبرى.

إن تحليل حضور الحكامة المالية في السياق الدولي والوطني، يفترض بيان المقاربة الدولية للحكامة المالية في محاربة الفساد المالي (المحور الأول)، وخطاب الحكامة في الدستور المغربي، كمؤطر للسياسات العمومية بالمغرب (المحور الثاني)؛

المحور الأول : المقاربة الدولية للحكامة المالية في محاربة الفساد المالي

تكون ظاهرتا العولمة والفساد" – على حسب نظر أحد الباحثين – حتميتان ليس بمقدور أحد أن يوقف عجلتهما طالما أن المنافع والمنجزات التي حققها شاهدة للعيان ويلتمسها كثير ممن تعاملوا معها، ومساوئهما محدودة إذا ما قورنت بالمزايا، وفي هذا الاتجاه، تمت بلورة مفهومين مؤطرين لممارسة الفساد، هما : الدافع والفرصة؛ فالدافع هو الرغبة في الحصول على منافع مشروعة وغير مشروعة، من أجل اقتناص الفرصة المناسبة للتهرب من الكلفة الواجبة والتبعات القانونية والمالية. حيث باتت العديد من المؤسسات

الأجنبية تتحكم محليا بـ« الخدمات والمصادر العامة والاستثمارات الخاصة والخصخصة والتقدم التكنولوجي كلها ذات تأثيرات هامة في الحكومات في جميع أنحاء العالم. وبالواقع أن هذه التغيرات هامة جدا لدرجة حتى أن البعض يجادلون أنها تجوف الدولة وتسرق منها سيادتها من جهة، ومن مسؤولياتها أمام مواطنيها من جهة أخرى" وفي هذا الصدد، يشير تقرير هيئة الشفافية الدولية أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية فالصينية فالألمانية، كما يشير التقرير نفسه إلى أن عددا كبيرا من كبار الموظفين في أكثر من ١٣٦ دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات... وإنه قد تم اكتشاف قرابة ٣٠ بليون دولار قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل إبرام أكثر من ٦٠ عقدا للشركات الأمريكية في الخارج"[1].

أمام هذا التنامي الخطير لإشاعة الاعتداءات على المال العام بالدول الوطنية تحت يافطة المصلحة الشخصية والاغتناء غير المشروع، تعالت أصوات من العديد من الدول التي اكتوت بنار الفساد المالي، من أجل التعاون وتضافر الجهود في هذا المجال، وفي هذا الإطار، تميز التعاون الدولي عبر شكلين، الشكل الأول هو التعاون الدولي تحت راية الأمم المتحدة، والشكل الثاني هو التعاون العربي.

أولا: التعاون الدولي

تشكل لدى هيئة الأمم المتحدة مفهوم واسع لمفهومي السلم والأمن الدوليين المكلفة برعايتهما، حيث تبلور أن الفساد في مختلف تجلياته قد يعتبر مهددا من مهددات هذا السلم والأمن في العالم، حيث تم لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية توقيع معاهدة تعنى بمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣، حيث وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأغلبية ١٤٤ دولة على إصدار الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وأصبحت هذه الاتفاقية مؤخرا نافذة المفعول بعد أن تمت المصادقة عليها من قبل عدد من الدول الأعضاء، وتمثل هذه الاتفاقية آلية دولية لرعاية التعاون الأممي على النهوض بهذه المهمة[2].

تطرقت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعديد من مظاهر الفساد وأشكاله كالرشوة، واختلاس المال العام، والاتجار بالنفوذ، والفساد في صفقات الدولة ومؤسساتها وغيرها من صور الفساد المالي والإداري.

---

[1] - عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي، مقالة ضمن كتاب: الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 19.

[2] - عمر خياط، مفهوم الفساد، مقال بمجلة المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1 2006 الدار العربية للعلوم ببيروت، ص47

وإذا كانت الأمم المتحدة قد أصدرت اتفاقية لمكافحة الفساد، فقد ألزمت كل الدول الأعضاء بالعمل على اعتماد هذه الاتفاقية ونشرها، وهو ما قام به المغرب –كبلد عضو في هيئة الأمم المتحدة –عبر إصداره لظهير شريف رقم ١.٠٧.٥٨ صادر في ١٩ من ذب القعدة ١٤٢٨ هـ موافق ٣٠/١١/٢٠٠٧ بنشر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[1].

تكمن أغراض هذه الاتفاقية حسب المادة الأولى[2] في ثلاثة إجراءات:

- ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع
- ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك مجال استرداد الموجودات؛
- تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

فبالنسبة لتولي الوظائف العامة؛ ورد تحت عنوان: الترشيح للمناصب العمومية: حيث نصت المادة السابعة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[3]، على أن كل دولة طرف تنظر أيضا في اعتماد تدابير تشريعية وإدارية مناسبة، بما يتوافق مع أهداف هذه الاتفاقية ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لوضع معايير تتعلق بالترشيح للمناصب العمومية وانتخاب شاغليها (. . .) وتنظر أيضا في اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة، بما يتسق مع أهداف هذه الاتفاقية ووفقا المبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية وفي تمويل الأحزاب السياسية، حيثما انطبق الحال (. . .) وتسعى كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم تعزز الشفافية وتمنع تضارب المصالح.

وعددت هذه الاتفاقية مجموعة من المجالات التي يمكن أن تطالها أيادي المفسدين، مثل تدبير الممتلكات العمومية، والمشتريات وإدارة الأموال العمومية، حيث نصت على أن كل دولة طرف، تقوم بالخطوات اللازمة لإنشاء نظم اشتراء مناسبة تقوم على الشفافية والتنافس وعلى معايير الموضوعية في اتخاذ القرارات، إضافة إلى إقامة نظام فعال للمراجعة الداخلية، بما في ذلك نظام فعال للطعن، ضمانا الوجود سبل قانونية للتظلم والانتصاف، كما أن كل دولة طرف تتخذ ما قد يلزم من تدابير مدنية وإدارية، وفقا

[1] - الجريدة الرسمية عدد 5596 بتاريخ 17/01/2008 ص 133
[2] - الجريدة الرسمية عدد 5596 بتاريخ 17/01/2008 ص 135
[3] - الجريدة الرسمية عدد 5596 بتاريخ 17/01/2008 ص 138

للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، للمحافظة على سلامة دفاتر المحاسبة أو السجلات أو البيانات المالية أو المستندات الأخرى ذات الصلة بالنفقات والإيرادات العمومية ولمنع تزوير تلك المستندات[1].

ثانيا : التعاون العربي

تعتبر المقاربة العربية في محاربة الفساد، هي المقاربة الأكثر جدية في توصيف ظاهرة الاعتداء على المال العام، حيث يتم التعامل معها كإفراز وانعكاس للاختلالات المجتمعية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بدل الاكتفاء بإبراز الفساد كمشكلة اقتصادية بحته، ذات طبيعة حيادية لا تتعلق بخيارات المجتمع وسياساته العامة. وفي هذا الصدد، يقول المدير العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، "إننا وعلى الصعيد العربي العام، ننظر إلى أبعد من هذا، ذلك أن منظمتنا تنظر إلى الفساد كظاهرة مجتمعية متعددة الأبعاد لها تداعيات تهدد سلامة وأمن المجتمع العربي[2]، بل إن مكافحة الفساد ليست بالعملية التي تتصف بالسهولة، وخاصة إذا بلغ حدا معينا من التشابكات المعقدة بين عدة أطراف حكومية وغير حكومية، محلية وخارجية[3]، وفي هذا التوجه تأكيد على صوابية المعالجة الشاملة الظاهرة الفساد التي تستحضر المدخل السياسي والشرط المجتمعي وتفكيكهما، لفهم عمق ظاهرة الفساد الممارسة في أغلب دواليب الإدارة العربية. على اعتبار أن الدول العربية هي جزء من دول العالم الثالث، وهذه الأخيرة ما زالت تشعر أنها وقعت في مصيدة يصعب التخلص منها، فتراكم الديون أصبح ورقة ضغط تؤدي إلى فرض توجهات سياسية تجاه القضايا المصيرية للعالم الثالث"[4]، وهذه الوضعية أدت إلى تبعية هذه الدول وإفقادها الحرية والأهلية في تدبير سياساتها العمومية، الأمر الذي أدى إلى جعلها محضنا لكل السياسات العابثة وما تتخللها من فرص للفساد الإداري والمالي.

من داخل هذا التوصيف الذي شخصت به السياسات العربية، جاءت المقاربات في العديد من الدول العربية لتتبنى المدخل السياسي لمحاربة الفساد في شتى أشكاله، لأن "فساد القمة سرعان ما يستشري ويتسرب للمستويات الأدنى التي تحمي وتتستر بقياداتها المتواطئة معها"[5] وهذا ما يجعل من فكرة أن

---

[1] - الجريدة الرسمية عدد 5596 بتاريخ 17/01/2008 ص 139

[2] - عمر خياط "مفهوم الفساد" مقالة من ص: 47 إلى 58، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، 2006، الدار العربية للعلوم بيروت، ص 49

[3] - حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، (مقالة من ص: 445 الى 465)، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر العدد الأول 2002، ص 461

[4] - عبد المجيد أسعد، خلافات العالم المصنع ومارق العالم الثالث، مطابع افريقيا الشرق الدار البيضاء، 1988، ص: 179

[5] - عامر الكبيسي: الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 11

"تبني أية آلية أو إحداث أي تغيير مؤسساتي بهدف مكافحة الفساد هو في النهاية قرار سياسي"[1]، وهي فكرة ذات منسوب عال من الجدية، التي تنعكس تجلياتها على الاختيارات الدستورية والسياسات العمومية، عبر بوابة الوثيقة الدستورية.

المحور الثاني: حضور الحكامة في الدستور المغربي

يعتبر دستور فاتح يوليوز ٢٠١١[2] هو أول دستور مغربي يتناول مفهوم الحكامة"، في المقابل، لم تستطع الدساتير المغربية السابقة الحديث عن الحكامة كمقاربة تدبيرية، بل إنها لم تمنح حتى موضوع المالية المحلية العباءة الدستورية، إلا من باب ذكر وظائف الرقابة التي تمارسها المجالس الجهوية للحسابات على الجماعات الترابية في دستور ١٩٩٦، أما التفصيل في المالية المحلية خصوصا في بعديها الإرادي والاتفاقي، لم تتطرق إليها الدساتير المغربية – بخلاف الدستور الألماني والإيطالي والأسباني – وهذا في حد ذاته يقدم بعض المؤشرات على اهتمام المشرع الدستوري المغربي بشأن نظام اللامركزية المعتمد في المغرب، فالإشارة التي أخذتها الجماعات الترابية في الدستور المغربي لن تسعف في تبرير هذا التقصير وربما هذا التعمد في ترك الأمور بهذا الشكل حتى لا تضع سلطات الوصاية الممثلة للدولة نفسها في وضع حرج. سيما وأن الامتثال للوثيقة الدستورية والقانونية في الدول النامية، ومنها المغرب، لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب.

في النسخة الأخيرة للدستور المغربي الفاتح يوليو ٢٠١١، تم الارتقاء بموضوع حكامة التدبير المالي، وذلك من خلال "إقرار نظام للحكامة مبني على شبكة من المؤسسات الوطنية المبنية على مرجعية قيمية تتعلق بمعايير جودة وشفافية ومسؤولية المرافق العمومية"[3]، وهذه الشبكة من الهيئات، سيكون من بين مهامها، النظر في كل الاختلالات المالية، إلى جانب الدور الأساس الذي زكاه دستور يوليو ٢٠١١ للمجلس الأعلى للحسابات، ومجالسه الجهوية التابعة له، في تفعيل آليات الرقابة وفي هذا الصدد، أعطى دستور يوليو ٢٠١١، إشارات قوية لدعم توجه المجتمع والدولة في محاربة الاختلالات، وسياسات الفساد، التي يمكن أن تصيب ممارسة الشأن العام، وذلك حينما نص على "الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها"، وعمل على جعلها دستوريا (الفصل ٣٦) ومنحها حصانة قانونية تؤهلها لممارسة وظائفها

[1] - عمر الخياط: مفهوم الفساد، مقالة من ص: 47 إلى 58، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط 1، 2006، الدار العربية للعلوم بيروت، ص 56
[2] - الجريدة الرسمية: عدد 5964، 30/07/2011، ص 3600
[3] - حسن طارق: السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، عدد 92، 2012، مطبعة المعارف الجديدة، ص 26

ومهامها بكل استقلالية وحرية. على اعتبار أنها ضمير المجتمع الحي في إشاعة قيمة النزاهة والشفافية، ومحاصرة الرشوة، وكل أنواع الفساد والعبث في السياسات العمومية.

إن هذه الهيئة الدستورية، وهي تنوب – في عمق وظائفها – عن المجتمع في ممارسته لحقه في محاربة الفساد، تتولى بمقتضى الفصل ١٦٧ من الدستور مهام "المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وثقافة المرفق العام، وقيم المواطنة المسؤولة"[1].

أما بخصوص تطبيقات الحكامة على المستوى المالي، فقد حدد الفصل ٣٦ من الدستور مجموعة من الأعمال التي يعاقب عليها القانون، وهي: المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه وكل مخالفة ذات طابع مالي. كما حمل السلطات العمومية الوقاية، طبقا للقانون، من كل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها، وبإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها، والزجر عن هذه الانحرافات. وفي الفقرة الثالثة، من هذا الفصل، ورد التنصيص على تجريم الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخالفة المبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية.

وقد أناط الدستور المغربي بالمجلس الأعلى للحسابات وظيفة الرقابة والمحاسبة، حيث خصه المشرع الدستوري في الفصل ١٤٧ بكونه يمارس مهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية. بهذا التوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عكسه الدستور المغربي، أصبحت الحكامة تشكل إطارا معياريا لكل المبادرات التنموية الوطنية والمحلية، ومرجعا فلسفيا لكل الاختيارات المؤسساتية. وفي سبيل بسط حجم المساحة التي احتلها الحديث عن الحكامة في أبعد تجلياتها، قمت بجرد مختلف الاستعمالات والتوظيفات التي وردت في نص الدستور لمفهوم الحكامة.

[1] - الجريدة الرسمية، عدد 5964، 30/07/2011، ص 3626

تصنيف السلوكيات السامة المنحرفة في مكان العمل

نظرة عامة

د. أسامة عبود أحمد

باحث دكتوراه قسم إدارة الموارد البشرية جامعة عين شمس

طوال العقد الماضي زخرت الأبحاث والدراسات عن السُميّة والانحرافات في أماكن العمل بالكثير من المصطلحات والتصنيفات. نعرِّف في هذا القسم تصنيفات السميّة والانحرافات في أماكن العمل، والأنواع الحديثة من السلوكيّات المنحرفة والانحرافات المرتبطة بالتقنيات الحديثة. من الضروري للمنظمات المختلفة تفادي السلوكيّات المنحرفة والسامة، حيث أن الشركات تعتمد على رأس مالها البشريّ لتحقيق بيئة عمل ذات كفاءة جيدة. وفي الواقع شاركت نسبة لا بأس بها من كل الموظفين بشكلٍ أو بآخر في سلوكيّات غير طبيعيّة مثل السرقة والغشّ والتخريب (Harper, 2014).

السلوكيّات في أماكن العمل

يصف روبنسون وبينيت الانحراف بأنه تصرف مقصود يخرق الأعراف التنظيميّة ويهدد المشرفين أو فريق العمل أو المنظمة. "قد يفتقر الموظفون للتحفيز اللازم للالتزام بالأعراف والقواعد واللوائح التنظيميّة" (Bennett & Robinson, 2002). تم تصنيف هذه السلوكيّات وفقًا لاستهدافها الأفراد أو المنظمات، وتتراوح بين السلوكيّات البسيطة إلى الشديدة (Bennett & Robinson, 2000). بعض الأمثلة لما يمكن أن يخرق الأعراف يمكن تصنيفها كسلوكيّات منحرفة بسيطة، مثل المحاباة، بينما غيرها قد يصنف كسلوكيّات شديدة أو خطيرة مثل التحرش الجنسيّ. كذلك ظهرت في الأدبيات البحثيّة مصطلحات أخرى متنوعة للتصرفات المنحرفة، مثل السلوكيّات المعادية للمجتمع وسوء التصرف التنظيميّ والتصرفات غير المنتجة والسلوكيّات الفظَّة (Cortina, Magley, Williams& Langhout, 2001). ومن اللافت للنظر أن ثمة دراسة لبلانكاردوهِنل Blanchard and Henle أضافت التسكع الالكتروني كأحد السلوكيّات المنحرفة (Blanchard& Henle, 2008).

الفظاظة في مكان العمل

يشير مصطلح الفظاظة في مكان العمل إلى السلوكيّات أو التصرفات الفظة منخفضة الشدة غامضة النوايا بشأن خرق الأعراف التنظيميّة. يعرِّف دارسون آخرون الفظاظة في مكان العمل بأنها السلوكيّات السيئة وقلة الاحترام التي قد تحدث بقصد أو دون قصد وتضر بالأفراد المستقبلين لهذا السلوك. يُقال أن هذا السلوك بعينه منخفض الشدة لأن المجهود المبذول للقيام وبه وأثره منخفضان. مع ذلك فإنه يظلّ سلوكًا منحرفًا لانحرافه عن الأعراف التنظيميّة وترابط الفريق، ويضرّ بالأفراد بشكلٍ غير مباشر (Everton, Mastrangelo&Jolton, 2005). كذلك ذكرت دراسات سابقة أن المستهدفين بالفظاظة في مكان العمل أكثر عرضة للإصابة بالاكتئاب، حيث أن هذا التصرف يساهم وسيساهم في نشأة انحرافات أخرى في مكان العمل مثل كثرة التغيّب عن العمل وتعمد الخطأ في العمل وغير ذلك.

سوء السلوك غير المنتج

تُعَرَّف السلوكيّات غير المنتجة بأنها تصرفات للموظفين تخرق الأعراف التنظيميّة وقد تضر بصالح المؤسسة وأعضائها مما يشمل العملاء والزبائن والمشرفين والزملاء، مثل التخريب والسرقة وإهدار الموارد الوظيفيّة. أساسًا، تُعَرف السلوكيّات غير المنتجة بأنها منحرفة ومدمِّرة ومعادية للمجتمع. تُرْتَكَب هذه السلوكيّات المُيلة عمداً للإضرار بالمستهدفين، بينما لا تتحول النية بالضرورة إلى سلوك كهذا (Penny & Spector, 2005).

السلوك التنظيميّ غير العمليّ

عرَّف الباحثون سوء السلوك التنظيميّ بأنه أيّ فعل عمدٍ يخرق أعراف وقيم الشركة. يشمل السلوك غير العمليّ الأفعال البسيطة غير اللائقة (التدخين والحديث بصوتٍ عالٍ عن الآخرين والتأخر). أغلب هذا النوع من سوء السلوك يتألف من العنف الموجه تجاه فردٍ أو منظمة، مثل إشعال الحرائق داخل المبنى أو التسبب في الإضرار بالمبنى.

أصول نماذج تصنيف السلوك المنحرف

من خلال التعريفات المختلفة للانحرافات في مكان العمل، كوَّن الباحثون هذه التصنيفات للسلوكيات في أماكن العمل، وفقًا لبعدين: ١) وفق شدتها، متراوحة من البسيطة إلى الشديدة، ٢) وفقًا للمستهدفين بضرر هذا السلوك سواء أفراد أو منظمات. كان أول من اقترح تصنيفات السلوكيات المنحرفة

Quine & Mangione (١٩٧٥) اللذان قسماها إلى مفهومين، هما الانحراف تجاه الممتلكات، والانحراف الانتاجيّ. استخدم Clark & Hollinger (١٩٨٢) هذا التقسيم كأساس لتطوير إطارٍ يأخذ في الاعتبار فقط الجانب التنظيمي، دون التركيز على السلوكيّات المنحرفة في مكان العمل. أخيراً، فإن الأطر التي تشمل الجانب الشخصيّ تقسمها إلى بعدين مختلفين: الانحرافات الصغرى مقابل الكبرى، والانحرافات الشخصيّة مقابل التنظيميّة، وقد صمم هذه الأطر روبنسون وبينيت (١٩٩٥). من هذين البعدين المختلفين، يمكن تقسيم السلوكيّات المنحرفة إلى أربعة أنواع مختلفة من الانحراف. بالتالي، يقترح روبنسون وبينيت في إطارهم أن أرباع النموذج غير مرتبطة ببعضها البعض، وهي تتألف من الانحراف الإنتاجيّ، والانحراف تجاه الممتلكات، والانحراف السياسيّ والعدوانيّة الشخصيّة.

الانحراف الإنتاجيّ

الربع الأول من هذا النموذج يتناول الانحراف الانتاجي، والذي يتضمن سلوكيّات صغرى قد تؤثر على إنتاجية المنظمة، أو السلوكيّات التي قد تتسبب في انحدار مستوى العمل المؤدى. ينشأ هذا السلوك عن الشعور السلبي لدى الموظف تجاه منظمته. من أمثلة ذلك الوصول للعمل متأخراً، والغياب المتكرر و/أو إهدار موارد الشركة. كذلك يمكن إضافة التسكع الإلكتروني إلى هذا الربع.

الانحراف تجاه الممتلكات

يصف الربع الثاني سوء السلوك المتعلق بالممتلكات، والذي يشمل السلوكيّات الخطرة مثل أن يأخذ الموظفون أو يتلفوا المعدات الملموسة الخاصة بالشركة دون إذن. كذلك فإن مثل هذه السلوكيّات المتطرفة تتضمن السرقة وتزوير الفواتير والحسابات للحصول على المزيد من المال من العملاء. كشفت دراسات سابقة أن ٧٥٪ من موظفي الشركات قد سرقوا ممتلكات من شركاتهم مرة واحدة على الأقل، وبالتالي فإن سرقة الموظفين صارت تعد مشكلة وتكلفة لا مفر منها.

الانحراف السياسي

يعني هذا المصطلح انخراط الموظف في تفاعل اجتماعيّ يعرض الآخرين لمضرة شخصيّة أو سياسيّة (Bennett & Robinson, 2002)، مثل: المحاباة والنميمة عن الزملاء والمنافسة دون منفعة. يتعرض الموظفون ضحايا هذا السلوك للاكتئاب، وقليلاً ما يحضرون إلى أعمالهم ويتعمدون أداء مهامهم الوظيفيّة خطأ أو لا يؤدونها مطلقاً.

العدوانيّة الشخصيّة

وهي أعنف الأفعال وأكثرها عدوانيّة تجاه الموظفين الآخرين أو المشرفين. تشمل العدوانيّة الشخصيّة تجاه الآخرين التحرش الجنسي والاغتصاب والتقاتل على العمل، وللأسف أفعال القتل أيضًا.. سجلت الولايات المتحدة حوالي ٣٠٠ ألف حادث عنف داخل أماكن العمل سنويًا، وهو رقم كبير عدا احتماليّة وجود حوادث لم يتم الإبلاغ عنها.

جدليّة المصطلحات: السميّة أم الانحراف

رغم مؤسسيّة مصطلح السميّة، إلا أن ثمة جدل محتدم بين الباحثين بشأن مشروعيّة الاستخدام الاستراتيجيّ لمصطلحات "سام – سميّة – سموم" كتعبير عن التعطل الوظيفي المؤسسي (Goldman, 2008) حتى فروست Frost (٢٠٠٧) اعترف أن استخدام مصطلح السميّة يمكن اعتباره مفرط الدراماتيكيّة، رغم أنه يرى أن المصطلح مناسب بشكلٍ فريد، لأنه يصيغ حجم وقدر الأمور التي قد تسمم شخصًا ما أو كامل النظام. عام ١٩٩٣ اكتشف بيتر فروست اكتشافًا جديدًا قويًا باستخدامه مصطلح السميّة لوصف واقعٍ شائع وضارّ يتغلغل في المنظمات (Goldman, 2008). افترض فروست (٢٠٠٧) أن المنظمات ذات التعطل الوظيفيّ تنتشر سميتها من شخصٍ لآخر، وستصبح مضرّة بجميع أفرادها.

درس فروست (٢٠٠٧) آثار الألم الانفعاليّ على الجهاز المناعيّ للإنسان، ولاحظ أن "الانفعالات السلبيّة كالغضب والحزن والإحباط واليأس قد تكون "سامة" لجسم الإنسان وتؤثر على جهازه المناعيّ". نظّر فروست أن بيئة العمل السامّة هي بيئة يواجه فيها أفراد المنظمة ألمًا انفعاليًا يجردهم من ثقتهم وأملهم واعتدادهم بأنفسهم؛ حيث يصبحون في انفصال ذهنيّ عن عملهم، وبدلاً من ذك يركزون بل ويصابون بهوسٍ بشأن الألم الذي يشعرون به ومصدر الألم الذي يتصورونه. ومنذ هذه الدراسة المهمة، نشر عدد ضخم من الباحثين والدارسين دراسات أكاديميّة وشعبيّة مبنيّة على مصطلح السميّة (Appelbaum& Roy-Girard, 2007; Durre, 2010; Goldman, 2006, 2008, 2009; Kusy& Holloway, 2009; Musacco, 2009).

يدعم صامويل (٢٠١٠) هذه الحجّة برأيه أن استخدام مصطلح السميّة يوحي بوجود مشاكل تنظيميّة خطيرة تتجاوز بكثير مجرد المشاكل الصغرى في الحياة التنظيميّة. بهذا المغزى، يمكن للسميّة التنظيميّة

أن تضرّ ببقاء الشركة، لانتشار السموم في أجزاء كبيرة من المنظمة واختراقها العميق لثقافة المنظمة. انتقد Motamedi (٢٠٠٨) استخدام مصطلح السميّة لكونه يغيّم الحد الفاصل بين العلوم الماديّة والعلوم الاجتماعيّة، ما يسبب الارتباك والانتهازيّة. ويرى Motamedi أن استخدام مصطلح السميّة "يختزل التجربة الإنسانيّة في الأشياء والعناصر الماديّة والنواتج الثانويّة الشبيهة بالكيمياء".

يرى جولدمان (٢٠٠٨) أن "الاتجاه لاختزال البشر في أشياء هو بالضبط ما يستهدفه مصطلح السميّة". يستمر جولدمان فيقول أن مصطلح السميّة يصف الجانب المظلم من النطاق التنظيميّ، ويسلط الضوء بشكلٍ خاص على الممارسات المهملة غير الإنسانيّة المُعَطِّلة بل وأحيانًا الكريهة التي تدور في المنظمات في وقتنا الحاليّ. يستمر جولدمان قائلاً أن السميّة في المنظمات توضِّح مفهوم السمّ الذي ينتشر منهجيًا في كامل نظام المنظمة. يشير جولمان أن المصطلح قد أصبح "عبارة شائعة يتشاركها الباحثون والمستشارون وشبكة دوليّة من الزملاء في أكاديميّة الإدارة.. وعناوين الدورات الدراسيّة لكل من الخريجين وطلبة الجامعات في جامعة ولاية أريزونا" (Goldman, 2008, p. 244). تشرح الصفحات التالية السميّة وارتباطها بالسلوكيّات في أماكن العمل. هذا الأمر أساسيّ في دراسة السلوكيّات المنحرفة والسميّة للموظفين في بيئات العمل.

السميّة التنظيميّة

قدَّم فروست (٢٠٠٧) أكثر تعريفٍ رئيسي وموجز للمنظمة السامّة، وهي المنظمة التي يعاني أفرادها ألمًا انفعاليًا يؤثر سلبًا على اعتدادهم بأنفسهم ويشتت تركيزهم عن مهامّ العمل. ثمة دارسين ممارسين آخرين يتفقون على أن المنظمة السامّة تمتلك بيئة عملٍ غير صحيّة تجعل موظفيها غير منتجين (Appelbaum& Roy-Girard, 2007; Kusy& Holloway, 2009; Musacco, 2009).

بينما يؤكد باحثون عديدون أن المنظمات السامّة هي ذات نمطٍ محدد، فهي شديدة التحفظ والتضييق، وأهدافها عادة مبنية على الأرباح الأساسيّة تمامًا، والعلاقات الشخصيّة فيها مسوقة بنوايا خفيّة تحكميّة أنانيّة مبنيّة على الطمع والأنانيّة، وعمليّات حل المشكلات فيها مدفوعة بالخوف، ونظم الاتصال الداخليّ فيها رديئة، ويتم فيها المداراة على الأخطاء أو إلقاء اللوم فيها على الآخرين، ويحدث فيها التغيير كاستجابة للكوارث أو الأزمات فقط، ويتسبب فيها استخدام الحلول السريعة في الإهدار والتكرار

(Frost, 2007) . أبرز الأقوال في مسألة المنظمة السامّة هي أن السلوكيّات المؤذية عادة ما لا تُلاَحَظ وتصبح خارجة عن السيطرة (Holloway &Kusy, 2009) .

يصف فِرنهام (Furnham, 2015) العلامات المميزة التالية في المنظمات سامة: المطالب التي لا تتوقف، والضغوط المفرطة، والقسوة الشديدة، وغياب الإنسانيّة. يواصل حديثه فيقرر أن التركيز الحصريّ على المكاسب القاعديّة يساهم في زيادة ظاهرة السميّة التنظيميّة. وما من شك في أن الباحثين يتفقون أن المشرفين في المنظمات ذات السلوك السميّ يختارون السعي وراء المكاسب قصية الأمد كأولويّة مركزيّة، بدلاً من السلامة طويلة المدى لعملهم وموظفيهم (Furnham, 2015; Kusy& Holloway, 2009; Musacco, 2009) . أكد فروست (٢٠٠٧) أن وجود بعض السميّة في الحياة التنظيميّة ليس فقط أمراً حتمياً، بل إنه طبيعي ولا مفر منه نظراً للضغوط والتوترات والتطلعات لإنجاز الأعمال في المنظمة. يواصل فروست حديثه بأن الألم التنظيميّ هو جزء من أداء الأعمال، ينشأ من التغيّرات والصدمات والأزمات التي يواجهها الأفراد والشركات من حينٍ لآخر.

مع ذلك فإن شدة الضغوط المستمرة على فترة طويلة هي ما يصهر السم إلى أعماق الأنظمة. في أغلب الحالات يعاني الموظفون الأفراد من الألم الانفعاليّ، وإذا لم يُعالجوا أو يتحدثوا إلى مُعالج فإن هذا قد يتسبب لهم في ضرر طويل الأمد قد يدوم سنوات، حتى بعد مغادرة المنظمة (Samuel, 2010; Wilde, 2016) . قد يتساءل البعض ماذا يحدث؟ ويستشهد بعض الدارسين بالتراجع الاقتصاديّ والمنافسة العالميّة والتقدم التقنيّ وهجرة الوظائف للخارج والتحجيم وإعادة هيكلة الشركات واندماجها وتقصير مدد بقاء المديرين التنفيذيين في مناصبهم، وهو كله ما يؤثر سلباً على المناخ التنظيميّ (Appelbaum& Roy-Girard, 2007; Musacco, 2009) . خلال السنوات الخمس إلى العشر الأخيرة واجهت العديد من المنظمات ضغطاً زائداً لتوليد الأرباح، مع العمل بميزانيّات هزيلة وبعدد أقل من الموظفين الذين يعانون حالياً من فرط العمل. يطالب أصحاب العمل بالتوافق والانتاجيّة مع أنهم في الوقت نفسه يخنقون الإبداع ويغرِّبون موظفيهم. تحت هذه الظروف يتأثر الموظفون سلباً وتصبح السميّة التنظيميّة واقعاً لا مفر منه، خاصة مع تجاهل القادة لأثر ذلك على البشر (Furnham, 2015; Musacco, 2009) . نقدم لكم بعض النظريّات الإضافيّة عن السلوكيّات والخصال السامة.

سلوكيّات العنف المكتبي

ظروف وأهداف العنف في أماكن العمل تتباين بشكلٍ واسع، وعلى العكس لا تختلف كثيراً دوافع المُعتدين. بسبب اتساع مجال أنواع حوادث العنف في أماكن العمل، لا توجد نظريّة واحدة يمكن تعميمها بشكلٍ واسع لتكون قابلة للتطبيق عالميًا (Elias, 2013). من ناحية أخرى أثبتت عدة مقاربات نظريّة نفعها في فهم التركيبة متعددة الأبعاد للعنف عمومًا مع التركيز على العنف في أماكن العمل. من أجل أن تكون الإدارة العليا وإدارة الموارد البشريّة على درجة من الكفاءة فإن عليهم أن يتعلموا بعضًا من هذه السلوكيّات.

السلوك الإجراميّ

يتم تفسير العنف في أماكن العمل وفقًا للعمليّات الاجتماعيّة التقليديّة ونظريّات البنى الاجتماعيّة للإجراميّة، مثل "نظريّة الاحتواء" و"نظريّة القيد". كذلك فإن "نظريّة النشاطات الدوريّة" و"النظريّة العامّة للجريمة (نظريّة الانضباط الذاتيّ) تمثلان التفكير الإجراميّ عند تطبيقه على العنف في أماكن العمل (Elias, 2013). تفرِّق نظرية الاحتواء بين الصور المزدوجة للاحتواء التي توفِّر الدفاع والحماية أو الوقاية من الجنوح أو الإجراميّة. الاحتواء الخارجيّ هو المُعادل الهيكليّ الذي يحتوي الشخص في الحدود الاجتماعيّة، ويتألف من مجموعة منوعة من العوامل منها: مجموعة من القيود والمسؤوليات في حدود المعقول، والدور الاجتماعيّ الذي يرشد نشاطات الفرد، ومنح الفرصة للفرد لتحقيق ذاته، والإحساس بالانتماء والهويّة بين أفراد الجماعة.

وفقًا للنظرية، قد يحدث العنف في أماكن العمل حينما تدفع قوى داخلية وخارجيّة الفرد تجاه الجريمة، ولا تتمكن الحدود الاحتوائيّة الخارجيّة أو الداخليّة للفرد من السيطرة على هذه العوامل. عادة ما تعكس حوادث العنف في أماكن العمل انهياراً في الحدود الاحتوائيّة الخارجيّة للشخص، مع دوافع داخليّة من الغضب وضغط خارجيّ من خوف فقدان الوظيفة والحرمان من فرص الترقية أو الإحساس من ظلم المنظمة أو موظفيها للفرد (Furnham, 2015). يمكن تفسير مجموعة من الحالات التي تركز على العنف في أماكن العمل فيما بين الزملاء، من خلال قراءة الدورية السنويّة لعلم النفس Annual Review of Psychology، فهي تشرح أن العضب قد يتطور بسبب العجز عن تحقيق الأهداف الإيجابيّة والقضاء على المحفزات الإيجابيّة والتواجد الفعليّ أو المتوقع للمحفزات السلبيّة (Thau& Aquino, 2009). الأمر

متعلق بانعدام للتناسب بين الأهداف ووسائل تحقيقها. بالتالي، ووفقًا لهذه النظريّة فإن الناس ملتزمون بالقوانين، لكن تحت الضغوط الكبيرة فإنهم سيلجأون للجريمة.

كذلك يمكن استخدام هذه النظريّة لتفسير عد كبير من النزاعات التنظيميّة أو الفرديّة في أماكن العمل، مثلاً، قد تختلف أهداف وأولويات المنظمات والمؤسسات، فقد تركز المنظمات أكثر على الربحيّة والإنتاجيّة ومشاكل التنافس أكثر من تركيزها على الأفراد، وبالمثل فقد يعطي الأفراد وزنًا أكبر لدخلهم شاملاً الراتب والإضافات والزيادات والأجور، ولأسرهم، أكثر من الاحتياجات أو المهامّ أو الأهداف التنظيميّة. بالتالي تحاول المنظمات ويحاول الأفراد أن يستنزفوا بعضهم البعض بأقصى ما يستطيعون، بدلاً من التعاون لتحقيق أهداف بعضهم البعض. ذكرت مقاربة "الإدارة العلميّة Scientific Management التي صممها تايلور Taylor عام ١٩١١ أن الأفراد هم ببساطة تروس في العجلة التنظيميّة، قابلون للاستبدال. إلا أن الخطوة الأولى في تقليل التكاليف تعني ببساطة التخلص من الموظفين (Taylor, 1997). إلا أن العاملين هم أقيم الأصول التي تملكها المنظمات. بموجب نظريّة القيد العام، فإن افتقار المنظمة للدراية باحتياجات العاملين قد يؤدي إلى عدم الرضا عن العمل. إن التسريح المؤقت وتحجيم العمالة وإطالة ساعات العمل والمعاملة الظالمة وعدم دفع أجور كافية للعمالة الماهرة، كل هذا قد يكون مؤشراً مبكراً لحدوث العنف.

التسكّع الالكترونيّ

التسكع الإلكتروني هو أحدث أشكال السلوك المنحرف في أماكن العمل. تشمل هذه السلوكيّات بالذات استخدام إنترنت الشركة في نشاطات غير مرتبطة بالعمل، أثناء العمل (Lim, 2002). كشف باحثون أنه في ٥٩٪ من الحالات استخدم موظفو الشركات الإنترنت أثناء العمل لأسباب شخصيّة، ويعدّ التسكع الإلكترونيّ أكثر النشاطات الممارسة داخل العمل التي قد تقلل الإنتاجيّة. بشكلٍ عام، جميع هذه السلوكيّات تؤثر على صالح المنظمة، مهما كانت السلوكيّات صغيرة أو شديدة. استخدم الباحث جميع هذه التعريفات المختلفة لإعلام وتوعية القارئ، مع وصف الخصائص المنحرفة والسامّة. يتفق العديد من الباحثين أن جميع هذه السلوكيّات ضارة بالمنظمات والمشرفين وزملاء العمل (Penny & Spector, 2005).

References

Aquino, K., & Thau, S. (2009). Workplace victimization: Aggression from the target's perspective. Annual Review of Psychology, 60, 717-741. doi: 10.1146/annurev.psych.60.110707.163703.
Cortina, L., Magley, V., Williams, J., & Langhout, R. (2001). Incivility in the workplace: Incidence and impact. Journal of Occupational Health Psychology, 6, 64-80.
Elias, S. M. (2013). Deviant and criminal behavior in the workplace. New York, NY: New York University.
Everton, W., Jolton, J., & Mastrangelo, P. (2005). Be nice and fair or else: "Understanding reasons for employees' deviant behaviors." Journal of Management Development, 26(2), 117-131.
Frost, P. J. (2007). Toxic emotions at work: And what you can do about them. Boston, MA: Harvard Business Press.
Furnham, A. (2015). Backstabbers and bullies: How to cope with the dark side of people at work. New York, NY: Bloomsbury Publishing.
Goldman, A. (2009). Transforming toxic leaders. Stanford, CA: Stanford University Press.
Harper, D. (2014). Spotlight abuse-save profits. Industrial Distribution, 79(3), 47-51.
Lim, V. K. (2002). The IT way of loafing on the job: Cyberloafing, neutralizing and organizational justice. Journal of Organizational Behavior, 23, 675-694.
Mangione, T., & Quine, R. P. (1975). Job satisfaction, counterproductive behavior and drug use at work. Journal of Applied Psychology, 60, 114-116.
Motamedi, K. (2008). Company on the couch: Coping with organizational dysfunctions. Journal of Management Inquiry, 17(3), 239-240. doi:10.1177/1056492608320691.
Musacco, S. D. (2009). Beyond going postal: Shifting from workplace tragedies and toxic work environments. Charleston, SC: Book Surge.
Penny, M., & Spector, E. (2005). The moderating role of negative affectivity. Journal of Organizational Behavior, 26, 777-796.
Robinson, S. L., & Bennett, R. J. (2000). Development of a measure of workplace deviant. Journal of Applied Psychology, 85, 336-349.
Robinson, S. L., & Bennett, R. J. (2002). The past, present and future of deviant research. International Journal.
Samuel, Y. (2010). Organizational pathology: Life and death of organizations. New Brunswick, NJ: Transaction.
Taylor, F. W. (1856-1915, reprinted 1997). The principles of scientific management. New York, NY: Harper & Brothers.

الموقع الإلكتروني
لمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بحلته الجديدة

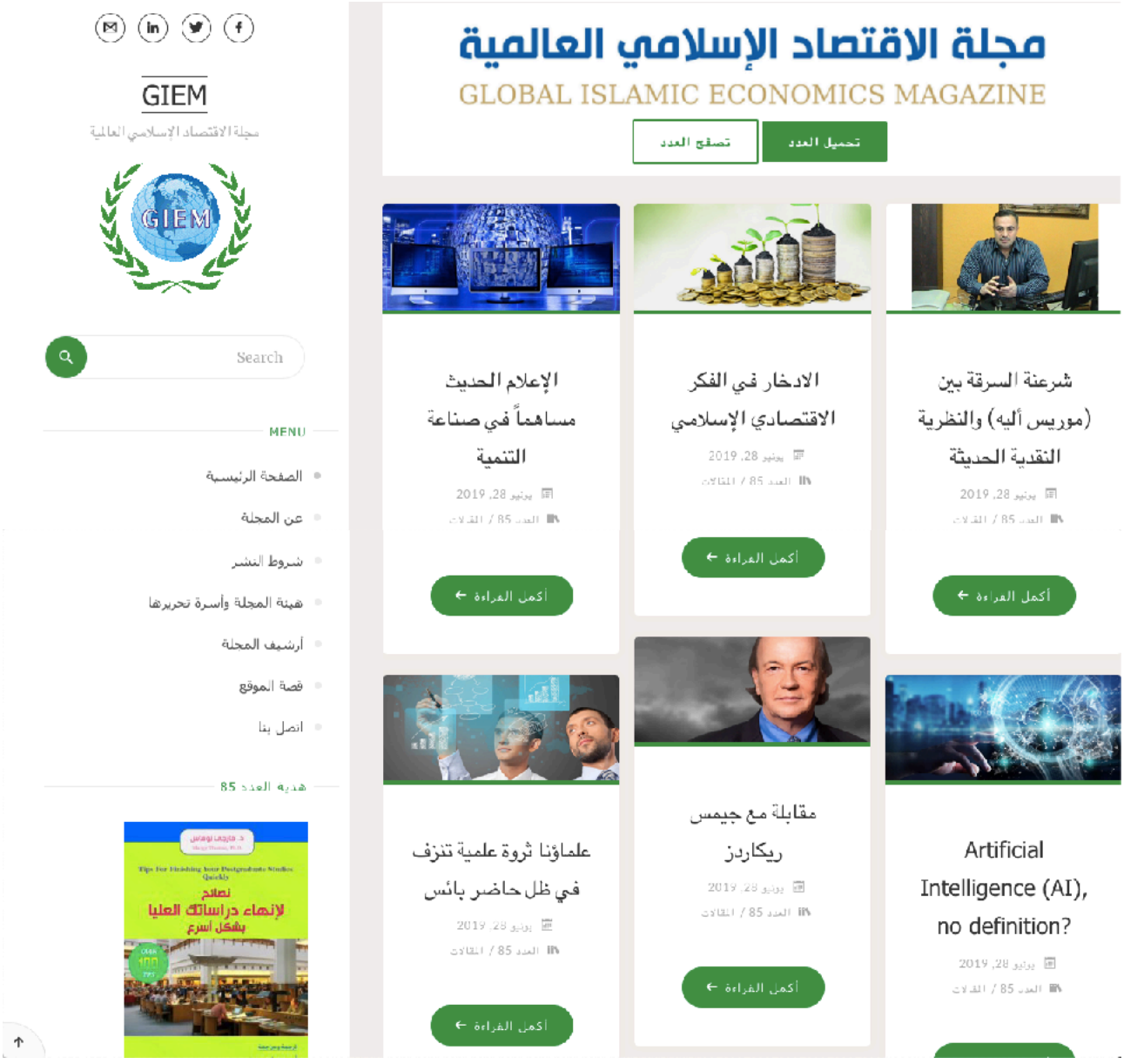

www. giem. info
https://giem. kantakji. com

باب المصارف

نشأة وتطور العمل المصرفي في الصومال

دراسة تاريخية

عبد الرحمن آدم سليمان البرعي

طالب دراسات عليا بقسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة

الحلقة (١)

المبحث الأول : نشأة المصارف في الصومال ومراحل تطورها

نشأة العمل المصرفي في الصومال

يختلف إنشاء العمل المصرفي – المنظم – في الصومال بسبب اختلاف المستعمر الذي في الغالب كانت تأتي معه المصارف المُنَظَّمَةُ، [1]، إذ كانت نشأته كالتالي :

أولا : أُسست أول مؤسسة مصرفية إيطالية في الصومال الجنوبي سنة ١٩١٦م[2]، في مدينة مقديشو كمقر رئيسي لها، كما تم افتتاح أول فرعين لهذه المؤسسة المصرفية في براوي وهبيو[3]، سنة ١٩٣٢م ثم توسَّعَتْ أعماله في الصومال الجنوبي حتى وصلت إلى كسمايو جنوبا .

ثانيا : أنشأ أول عمل مصرفي منظم في الصومال الشمالي سنة ١٩٠٨م حيث أدخلت بريطانيا فرعين لبنكين بريطانيين باسم بنك الادخار وبنك التسليف[4] .

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع وزير التجارة والصناعة لجمهورية الصومال الفدرالية، محمد عبدي حيِّر ماريي، /نيروبي/ ٠٩/٠٦/٢٠١٨/٥:٢٠pm.

(2) تثبت بعض الدراسات العلمية أن أول بنك افتتح في الصومال الجنوبي كان سنة ١٩٢٠م وهو (bank da italiana)، وهو البنك المركزي الإيطالي، انظر taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص:٣٦ - ٣٧)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١. وهذا يختلف مع ما أثبتناه في المقابلة التالية، مع الأستاذ محمد دعالي عقال، ويمكن الجمع بينهما بأنه تم التأسيس القانوني لإنشاء هذه البنوك في الصومال الجنوبي، بينما تم الافتتاح الفعلي في ١٥/نوفمبر/١٩٢٠م.

(3) هما مدينتان من مدن وسط وجنوب الصومال.

(4) مقابلة أجراها الباحث مع حسين دعالي عغال/ متخصص في المصارف/نيروبي/ ٠٧/٠٦/٢٠١٨/١:١٧pm ،

مراحل تطور العمل المصرفي في الصومال

يصعب استيعاب المراحل التي مرت المصرفية في الصومال بسبب قلة الكتابات التي كتبت، وفقدان الدراسات التي كتبت بسبب الحرب الأهلية التي طالت على الصومال، إلا أنه يمكن تقسيم تلك المراحل إلى قسمين.

ا. المراحل التي مرت المصرفية في الصومال الجنوبي.

ب. المراحل التي مرت المصرفية في الصومال الشمالي.

القسم الأول: المراحل التي مرت المصرفية في الصومال الجنوبي:

مر العمل المصرفي في الصومال الجنوبي بمرحلتين مهمتين [1].

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل ١٩٩١م.

في سنة [2] ١٩٦٩م كان عدد البنوك الموجودة في الصومال الجنوبي والتي تأسست في مرحلة الاستعمار تسعة فروع لبنوك أجنبية إضافة إلى بنك تابع للحكومة الصومالية وبنك آخر تابع للأفراد المواطنين وبنك تم تأسيسه بمرسوم رئاسي كشركة مساهمة بين الشعب والدولة، وهذه البنوك هي كالتالي:

١. بنكو دي روما الإيطالي Banco Di Roma وتم افتتاحه سنة ١٥ نوفمبر ١٩٢٠م.
٢. بنك Cassa Di Risparmio Di Torino، تم افتتاحه في سنة ١٩٣٦م، وكان هدف هذا البنك مساعدة الجالية الإيطالية المزارعة والتي تزرع الموز في ضفاف نهري (جبا وشبيلي) والتي تم جلبها من إيطاليا إلى ما بين مدينتي (جنالي وجَلْوَيْن)[3].
٣. بنكو دي نابولي الإيطالي Banco Di Naboli وتم افتتاحه سنة ١٩٣٨م.
٤. بنك غريند لايس المحدود. Grindlays Bank Ltd.
٥. بنك Barclays Bank dco، وهو بنك بريطاني تم افتتاحه في سنة ١٩٤١م.
٦. بنك بور سعيد المصري، وتم تأسيسه سنة١٩٦١م.

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع محمد نور سهل/نائب الوزير المالية الأسبق/نيروبي /.AM٢٠:٩/٢٠١٨/٠٦/٠٥.
(2) انظر: arnaldo mauri.www.researchgate.net.،banking development in somalia ٠١/٠٤/٢٠٠٧.٨:٥٣am.
(3) انظر: taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص:٣٨)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

٧. بنك التنمية الصومالي، وتم تأسيسه ١٩٦٨م.

٨. بنك Banco di sviluppo somala الذي تم تأسيسه بموجب مرسوم رئاسي سنة ١٩٦٨م [1].

٩. بنك National and Grindlays وتم افتتاح هذا البنك في مقديشو سنة ١٩٤٨م بعد استقلال الهند.

١٠. بنك Credito Somalo، وكان هدفه تسهيل الإقراض لأصحاب المشاريع الصغيرة من المزارعين والرعاة وأصحاب الصناعات الصغيرة[2].

١١. البنك الإيطالي banco di'Italia افتتح فروعه في مقديشو سنة ١٩٢٠م ثم في كسمايو سنة ١٩٢٥م ومركا[3].

١٢. وفي ١ يوليو سنة ١٩٦٠م تم تأسيس البنك الوطني الصومالي Banco Nazionale Somala بمرسوم رقم ٣ :lr،[4] وكان يقوم بأعمال البنك المركزي بما فيها تنظيم المصارف الأخرى حيث تديرهم شعبة إدارة الأعمال المصرفية التجارية التابعة للبنك.

وتم تأميم جميع البنوك الأجنبية والمحلية سنة ١٩٧٠م بأمر صادر من الحكومة الاشتراكية التي ترأسها الرئيس الأسبق محمد زياد بري[5] بعد قيامه بالحكم الإنقلابي بسنة واحدة، وعلى إثرها أمر بتأسيس مؤسستين ماليتين مملوكتين للدولة وهما:

١. البنك التجاري الصومالي Somali Commerical Bank، سنة ١٩٧١م.

٢. بنك الادخار والائتمان، Somali Saving And Credit bank[6].

([1]) انظر: (Banking Devlopment In Somalia ،) Arnaldo Maura،(ص٢١٤) جامعة ميلانو.

([2]) انظر: taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص:٣٨ - ٣٩)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

([3]) انظر: taariikhda bangiyada: Somalia، محمد حسين أمين، (ص: ٣٧)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

([4]) انظر: taariikhda bangiyada: Somalia، محمد حسين أمين، (ص: ٣٨)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

([5])محمد سياد بري الرئيس الثالث لجمهورية الصومال الديمقراطية ترأَّس سياد المجلس العسكري الذي جاء إلى السلطة في انقلاب عام ١٩٦٩م واعتمد الاشتراكية مبدأ في حكمه، ولد ٦ أكتوبر ١٩١٩، في شيلابو، وتوفي٢ يناير ١٩٩٥، لاغوس، نيجيريا وكانت الفترة الرئاسية: ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ إلى ٢٦ يناير ١٩٩١، انظر:
http://mogadishucenter.com٢٠١٨/١١/١٢/٢:٠٢pm.

([6]) انظر: (Banking Devlopment In Somalia)، Arnaldo Maura،(ص٢١٥) جامعة ميلانو.

وفي سنة ١٩٧٥م، تم توحيد البنكين باسم National Commerical bank، ثم بعد الانضمام والاسم الجديد للبنكين تم تغيير الاسم مرة أخرى إلى: Commerical And Saving Bank Of Somalia[1].

وفي سنة ٨ فبراير سنة ١٩٧٥م تم تغير اسم البنك الوطني الصومالي إلى اسم البنك المركزي الصومالي [2].

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد انهيار الحكومة المركزية سنة ١٩٩٠م.

إنهارت الحكومة المركزية بما فيها المؤسسات المالية والمصرفية بسبب الحروب التي بدأت في جميع الأقطار الصومالية والتي سببت ضياعا وانفلاتا أمنيا، ومع هذه المشكلة التي واجهت القطاع المصرفي قدمت بعض البنوك التجارية طلب تصريح للعمل في الصومال لأجل تمويل بعض التجارات القائمة في الصومال والتي لم تتأثر في الحروب كتصدير الماشية والفحم والموز.

وهذه المصارف كالتالي:

١. بنك بوبلاري دي سوندرو الإيطالي Banca Popolare di Sondrio[3]، حيث تم التصريح له في سنة ١٩٩٩م.

٢. البنك التجاري الإفريقي Commercial Bank of Africa[4].

٣. بنك اليمن الدولي [5].

إلا أنَّ هذه البنوك اقتصرت على تقديم طلب تصريحٍ ولم تباشر أعمالها المصرفية داخل الصومال عدا البنك التجاري الإفريقي، وأغلقت أبوابه خلال سنة بعد بدء أعماله المصرفية بسبب الأحوال الأمنية في

---

(1) انظر: taariikhda bangiyada: Somalia، محمد حسين أمين، (ص:٤٦ - ٤٧)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

(2) انظر: (taariikhda bangiga dhexe ee Somalia)، عبدالرحمن حاجي علي مركز مقديشو للبحوث والدراسات،٣مايو،٢٠١٦م. وانظر: taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص: ٤٨)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

(3) أسس هذا البنك سنة١٨٧١م كشركة مساهمة، وتوسع في داخل إيطاليا حتى سنة ١٩٧٠، ثم افتتح فروعه في المقاطعات الإيطالية، وله فروع في سويسرا، انظر: www.popso.it/chi-siamo/la-storia/1995-era-di-internet 08/03/1018

(4) هو أكبر بنك يملكه القطاع الخاص في شرق أفريقيا تم تأسيسه قبل خمسين عاما في تنزانيا وافتتح فروعه في أكثر دول شرق أفريقيا، انظر: http://cbagroup.com/ke/home\٨:٣٢\٢٠١٨\٠٣\٠٨AM

(5) تأسيس بنك اليمن الدولي عام ١٩٧٩م، له ٢٣ فرعا في داخل اليمن، انظر www.ibyemen.com 08/03/2018

مقديشو [1].

القسم الثاني: المراحل التي مرت المصرفية في الصومال الشمالي.

مرت الأعمال المصرفية المنظمة في الصومال الشمالي بأربعة مراحل رئيسية وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الاستعمار.

لم يكن في الصومال الشمالي، بنوك قبل الاستعمار سوى مؤسسات تشبه البنوك والتي كانت موجودة في مدينة بربرا[2]، وكانت هذه المؤسسات تقوم بوظائف البنوك مثل حفظ الأموال بالخزائن واستيداعها، وصرف وتبادل العملات، وخاصة النقد العثماني والذي كان يتداول في مدينة بربرا لكونها معبرا تجاريا مهما للعثمانيين والتجار المحليين، وكانت هذه المؤسسات تقوم بإقراض الصناعين والمزارعين وتجار الثياب والبخور والجلود والماشية وكانت هذه المؤسسات تسمى باسم
(amaano haye)[3]، ومعناه مستودع الأمانات وحافظها، ولم يكن لكل مؤسسة اسم خاص بها، بل كانت دكاكين مبنية بطريقة متينة مرصوصة بعضها ببعض تجمعهم هذه التسمية فقط، وكانت تعتبر بمثابة البنوك الحالية، حيث الثقةُ الائتمانيةُ كانت قويةً بينهم وبين المتعاملين معهم من حيث الإقراض والتمويل.

وكانت تلتزم الشريعة الإسلامية عموما وظلت تخدم للمجتمع إلى أن جاء الاستعمار سنة ١٨٨٩م، وتلاشت عن الوجود بسبب سياساته وتم احلال محلها جمعيات إقراضية ربوية خصوصا في مدينة بربرا.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستعمار.

دخل المستعمر البريطاني في الصومال الشمالي سنة ١٨٨٩م حيث أدخل المستعمر معه فرعين لبنكين بريطانيين باسم بنك الادخار وبنك التسليف [4].

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع، أحمد عمر نور/الوكيل السابق لقسم التصاريح في البنك المركز الصومالي، هرجيسا/ 01/10/2018.

(2) هي مدينة صومالية تقع في الشمال الغربي على ساحل خليج عدن، وهي معبر مهم للتجارة بين الصومال وبين الدول المجاورة، واشتهرت باستيراد المعز البربري عبرها.

(3) كلمة صومالية يدور معناها حول المكان والشخص الذي يستودع عنده المال لحفظه.

(4) لم تحدد الدراسات العلمية سنة إدخال هذين المصرفين في الصومال الشمالي لكن يذكر الخبير الاقتصادي ورئيس فرع البنك المركزي الصومالي في محافظة توغدير - سابقا - أنها في سنة ١٩٠٨م، مقابلة أجراها الباحث مع طاهر علي بُلَّالِيْ، الرئيس الأسبق لفرع البنك المركزي الصومالي في محافظة توغدير، البنك المركزي الصومالي، برعو،٢٠١٨\٠٩/٠١\PM٥:٣٠.

ويشرف عليهما بنك انجلترا المركزي ويخضعان تحت القانون المسمى – قانون البنوك العاملة فيما وراء البحار – Overseas Banks low – وكان البنكان يهدفان إلى تسهيل العمليات المالية للمستعمر وتحويلها من انجلترا إلى الصومال الشمالي، كما كانا يقومان بتوفير المال اللازم في شأن توريد اللحوم المحلية للضفة الثانية من البحر الأحمر التي كان يتمركز بها جيش انجلترا وكانت المؤن الغذائية واللحوم والجلود والملح تحمل ببحريته من بربرا إلى مدينة عدن، ومن أهدافهما أيضا، احتكار السوق بما فيه الكتل النقدية المتنوعة واستبعاد النقد العثماني منه، واحلال محله بالجنيه الاسترليني

وإقراض الصناعين والمزارعين والتجار بالربا الفاحش، حيث وقع كثير من التجار شبائك هذين البنكين، وبهذا السلوك بدأت انتفاضة في سنة ١٩٣٣ أدت إلى إغلاق البنكين وحرق مكتبيهما وطرد الإداريين الإنجليز والعمال الهنود من مدينة بربرا، ثم عاود بنك الادخار عمله مرة ثانية إلا أنه افتتح فرعه الجديد في عاصمة الصومال الشمالي، سنة١٩٤١م، حيث بقي هذا الفرع إلى أيام الاستقلال ١٩٦٠م وفي سنة ١٩٥٤م، افتتح بنك الهند NBI (National Bank of India) في هرجيسا وبربرة[1].

ثم افتتحت الإدارة البريطانية في الصومال الشمالي بنكًا آخر في مدينة هرجيسا ١٠ /أبريل/ ١٩٣٠م، بهدف تعليم الناس احتفاظ الاموال في البنوك وكان هذا البنك باسم، Government) Savings Bank)[2].

المرحلة الثالثة : مرحلة الاستقلال .

استقلت الصومال الشمالي من الاحتلال الانجليزي سنة ١٩٦٠م، وتم انضمام الشمال مع الجنوب وبدأ تأسيس البنك المركزي الصومالي الذي افتُتِحَ في مقديشو وهرجيسا باسم البنك الوطني لجمهورية الصومال، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة توحيد المصارف الموجودة في الصومال إداريا .

وتم تأسيس قطاع إداري يتمتع بمؤهلات علمية وخبرات عملية قوية ويشرف هذا القطاع على هذه المصارف ويقنن لها القوانين واللوائح[3].

---

(1) انظر: taariikhda bangiga dhexe ee Somalia)، عبدالرحمن حاجي علي، مركز مقدشو للبحوث والدراسات،3 مايو 2016، و taariikhda bangiyada: Somalia، محمد حسين أمين، ص: ٣٨، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

(2) انظر: taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص:٣٧ - ٣٨)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

(3) مقابلة أجراها الباحث مع شريف عمر هاشم/ مراقب البنك التجاري الصومالي الأسبق في محافظات باي وبكول وغدو جدة 2015

المرحلة الرابعة: مرحلة الاستقلال من طرف واحد من الصومال[1].

انفصلت الصومال الشمالي (صومال لاند) مرة أخرى من الجنوب – من طرف واحد –، سنة ١٩٩١م، وقبل استقلالها خرجت البنوك الموجودة في الصومال الشمالي (صومال لاند) بسبب الحرب، وبعد هذه الحروب لم ترجع البنوك التقليدية إلى الصومال الشمالي (صومال لاند)، وقامت الحكومة بتقنيين عدم افتتاح المصارف الربوية والتعامل بالربا بقانون رقم ٢٠١٢/٥٥، الذي صدر من المجلس التشريعي وتم تصويت هذا المشروع بالإجماع كما تم توقيعه من قبل الرئيس، وفي السنوات العشر الأخيرة تم افتتاح بنوك اسلامية كانت في الأول كشكل حوالات مالية تحولت إلى مصارف إسلامية إلا أنها كانت قبل التحول تقوم بما يقوم به البنك الإسلامي من إيداع أموال وتحويل عملات وصرف وتمويل بالطرق الشرعية المعروفة في الفقه الإسلامي، حيث تحولت عدة حوالات إلى بنوك إسلامية مثل: حوالة ذهب شيل وحوالة بركات وحوالة أمل[2].

المبحث الثاني: أنواع المصارف في الصومال

المصارف المركزية

عُرِّف البنك المركزي بأنه (المؤسسة التي تنشئها الدولة، وتتولى إصدار البنكنوت، وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويُوكلُ إليها الإشراف على المصارف، وعلى السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات مهمة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي)[3].

والبنك المركزي هو قلب الجهاز المصرفي والذي بسببه وبسياسته تتحرك جميع المؤسسات المالية، وبه تنتظم المصارف التقليدية والإسلامية والمؤسسات الأخرى المالية، كما أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي

---

(1) قضية الصومال قضية معقدة وتعتبر أزمة التي تمر الصومال أزمة بقالب داخلي وخارجي تتنوع الخيوط التي تحرك هذه الأزمة من بين أصحاب المصالح من خارج الصومال ومن داخلها، ومن هذه الأزمة أزمة "شمال الصومال" المعروفة بصوماللاند حيث أعلنت صوماالاند سنة ١٩٩١ بعد إطاحة الرئيس الأسبق ونظامه بالانفصال من باقي أجزاء الصومال بحجة حرية وحق تقرير المصير وهو مما لم يعترف به باقي الشعب والحكومة المعترفة عالميا في الجنوب كما لم تحصل اعترافا لا من دول الجوار ولا من الدول التي تهتم القضية الصومالية.

(2) مقابلة أجراها الباحث مع طاهر علي بُلَّالِي، الرئيس الأسبق لفرع البنك المركزي الصومالي في محافظة توغدير، البنك المركزي الصومالي، برعو،٢٠١٨\٠٩/٠١PM٠٥:٣٠.

(3) انظر: مقدمة في النقود والبنوك، محمد زكي شافعي، (ص:٢٨١)، دار النهضة العربية، ط٧، بيروت، لبنان، وموسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، د. عبدالعزيز فهمي هيكل، (ص:١٢٥)، دار النهضة العربية، ١٤٦ه، بيروت لبنان، والعملات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية، عبدالكريم بن محمد السماعيل، (ص:٤٧)، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢،مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، محمد رواس قلعجي، (ص١٣٦)، دار النفائس، ط٢، ١٤١٧ه، بيروت - لبنان.

ليس الربح بل يستهدف الى دعم النظام النقدي في الدولة، ويتصف بأنه بنك البنوك وبنك الإصدار، كما أنه يشرف ويراقب على الجهاز المصرفي في البلد الذي يتبعه.

وتقوم البنوك المركزية بخدمة الحكومة وتقديم الاستشارات المالية والنقدية، ويصدر النقود ويستهدف استقرار النقود وسعر الخصم وسعر الفائدة والرقابة على الكمية النقدية والإشراف على المصارف الأخرى، ويشرف على استقرار سوق رأس المال وتنشيط الاستثمار الأجنبي[1].

والصومال تختلف من بقية الدول لكونها تتمتع ببنكين مركزيين أحدهما، البنك المركزي الصومالي، والثاني: بنك المركزي الصوماللاندي التابع لشمال الصومال.

أولا: نشأة البنك المركزي الصومالي[2]

تأسس البنك المركزي الصومالي باسم البنك الصومالي الوطني، (Somali National Bank)، في ٣٠ يونيو ١٩٦٠م بموجب المرسوم رقم ٣ وتحويله إلى القانون رقم ٢ المؤرخ ١٣ يناير ١٩٦١م. وهي مؤسسة ذات شخصية اعتبارية، تسترشد في جميع أعمالها بالأهداف المرسومة له، ويقوم على محافظة الاستقرار النقدي والقيمة الداخلية

والخارجية للشلن الصومالي[3]،

---

(1) انظر: إدارة البنوك، د. محمد سعيد سلطان وآخرون، ص: ١١، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

(2) انظر: http://www.centralbank.gov.so 22/02/2018.

(3) العملة الصومالية مرت على مراحل ومسميات مختلفة نوجزها كالآتي: استعمل في الصومال النقود المعدنية وخاصة في المدن الساحلية من زيلع وبلحار وبربرة وورشيخ ومقديشو ومركة وبراوي، حيث استعملوا عملات متنوعة في تبادلهم مع الدول الاقتصادية مثل الصين واليونان ومصر، وعند دخول الاستعمار في الصومال كانت العملة المستخدمة عملة معدنية يستخدم في كل من زنجبار ومباسا وعمان إضافة إلى الروبية الهندية، (Indian Rupies)، أما المدن الداخلية البعيدة من الساحل فكانت تستخدم عملة تسمى (Maria Theresa THaler)، وكانت تسمى باللغة المحلية (SHaaruq)، وهي نقود معدنية نسبت إلى ملكة النمسا، ثم استخدم في الصومال الجنوبي وتحديدا عام ١٩٠٥م، عملة تسمى، (Bronze)، ثم في سنة ١٩٠٩م، استخدمت عملة تسمى (Besa Italiana)، ثم في سنة ١٩١٠م، =استخدمت الروبية الإيطالية (Italian Rupie)، وفي الأخير، قنن الطليان بعملتهم الرسمية على الصومال الجنوبي وهي (Italian Lira)،ثم بعد الحرب العالمية الثانية أستخدمت العملات التالية أ: شلن أفريقيا الشرقية، (East African Shilling)، ب: الجنيه المصري،(Egyptian Sterling)، ثم استخدمت عملة صومالو (Somalo)، من سنة (١٩٥٠م - ١٩٦٣م)، وهي أول عملة رسمية طبعت للصومال، وكل هذا كان في الصومال الجنوبي، أما الصومال الشمالي، (صوماللاند) فكانت العملة السائدة هي الروبية الهندية، ولما جاء الاستعمار لم يغيرها، وبعد تضخم للروبية الهندية كون الاستعمار سنة ١٩١٩م، لجنة (East African Currency Board)، لمراقبة العملات التي تستخدمها المستعمرات البريطانية في أفريقيا الشرقية، وبعد اجتماع هذه اللجنة، قرروا طباعة عملة جديدة للمستعمرات البريطانية باسم،(شلن أفريقيا الشرقية)، وتم تطبيقها على صوماللاند وكينيا وتنزانيا وزنجبار واليمن وأثيوبيا، وبعد استقلال الصومال الشمالي والجنوبي وانضمامهما كدولة واحدة، تم الانتقال الى العملة الصومالية الموحدة، وهي الشلن الصومالي، انظر: taariikhda bangiyad Somalia، محمد حسين، (ص:٢٥ - ٣٥)، Amazon Printing Press،دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

وتعزيز شروط الائتمان والتبادل الذي يفضي إلى النمو المتوازن لاقتصاد الجمهورية الصومالية، وفي حدود سلطتها، ويساهم في الشؤون المالية والاقتصادية الصومالية.

وقد بدأ تاريخ البنك المركزي الصومالي عندما أنشأت إدارة الوصاية التابعة للأمم المتحدة في ٨ نيسان / أبريل ١٩٥٠م مؤسسة تنظيمية جديدة لصندوق النقد الدولي باسم (Cassa per la circolazione monetaria della Somalia) مع مكتبها الرئيسي في روما (إيطاليا)، وخلال الخمسينيات من القرن الماضي ومع اقتراب الاستقلال في ٦ نيسان / أبريل ١٩٥٩، تم نقل المقر الرئيسي إلى مقديشو، حيث تسلمت المؤسسة جميع الأصول والخصوم وعمليات فرع بنك Banco di Italia في مقديشو، وفي ٣ حزيران / يونيه ١٩٦٠، نقلت وظائفها إلى المصرف المركزي حديث المنشأ "سوما".

رؤية البنك: رؤية البنك المركزي الصومالي تتمثل في وضع نفسه في مقدمة البنوك المركزية الرائدة في المنطقة، على خلفية استقلاليته وهيكله التنظيمي القوي، وموظفيه المهنيين، وتفوقهم التكنولوجي، وقدرته على تحقيق نتائج فعالة.

رسالة البنك: تتمثل مهمة لجنة النظم الأساسية في تعزيز استقرار الأسعار وبناء نظام مالي قوي ومستقر وحديث ومنتظم، وتنعكس القيم الأساسية للجنة المركزية في جميع مجالات العمليات المصرفية وفي أداء جميع المهام المصرفية.

أهداف البنك المركزي: تمثل الأهداف الرئيسية في إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المالية، ووضع سياسة نقدية فعالة، وبناء قاعدة عمليات مصرفية قوية، وزيادة الفعالية التنظيمية، وتعزيز الإبلاغ والشفافية، وتعزيز الحكم الرشيد.

الهيكل الإداري للبنك: يتكون مجلس الإدارة من المحافظ ونائبه وخمسة من التنفيذيين ويعينون من قبل مجلس الوزراء[1]، وتم تأسس البنك المركزي الصومالي برأسمال قدره مليون دولار سنة ١٩٦٠م[2]، ويقدم المصرف المركزي الصومالي حاليا خدمات مهمة للمصارف الإسلامية الصومالية، إذْ ينطلق من

---

(1) المصدر السابق.
(2) انظر: taariikhda bangiyada Somalia، محمد حسين أمين، (ص: ٥٠)، Amazon Printing Press، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١.

خدمته أهم الممارسات العملية التي يقوم بها أي مصرف مركزي آخر[1].

ثانيا : نشأة البنك المركزي الصومال لاندي[2]

البنك المركزي الصومال لاندي مؤسسة مالية ذات شخصية اعتبارية عامة ومستقلة، تتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها، وفقا للخطة العامة للدولة، كما يطلع على سجلات البنوك الخاصة للمراقبة عليها،[3] تم تأسيسه بعد سنتين من الانفصال الأحادي الطرف الذي قامت به صومال لاند عن باقي الصومال، سنة ١٩٩٣م، وبموجب قانون العودة إلى صومال لاند صار البنك بمثابة البنك المركزي والتجاري للدولة، ويملك البنك المركزي جميع السلطات والواجبات الإدارية والرقابية والإشرافية وغيرها من الواجبات المنصوص عليها في المادة الرابعة والمادة الخامسة والمادة السادسة، ومقره الرئيسي في هرجيسا العاصمة، وله اثنا عشر فرعا في مناطق مختلفة من البلاد.

رؤية البنك : هي أن يكون واحدا من البنوك المركزية الرائدة في شرق أفريقيا.

هدف البنك. ويهدف البنك المركزي في صومال لاند إلى تعزيز الاستقرار النقدي والحفاظ على قيمة عملة البلد داخليا وخارجيا وتعزيز الائتمان والتبادل التجاري، وفي تاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٥ تم استبدال القانون القديم الذي اعتمده البنك المركزي سنة ١٩٩٤م إلى قانون جديد الذي تم توقيعه النهائي من طرف الرئيس السابق.

مهمة البنك ورسالته : التعزيز والحفاظ على الاستقرار المالي، والقطاع المالي الفعال والنمو الاقتصادي المستدام.

ويتبع البنك المركزي في صومال لاند البنك التجاري الذي كان تابعا للبنك الصومالي المركزي [4]، كما نصَّ القانون في صومال لاند أن البنك المركزي بنك ينطلق من الشريعة الإسلامية ويعمل بها في معاملاته كما يعتبر من أهم مهماته عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء [5].

الهيكل الإداري للبنك المركزي في صومال لاند :

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع محافظ البنك المركزي الصومالي الدكتور بشير عيسى علي، نيروبي 2018/06/12.
(2) انظر: http://bankofsomaliland.net 20/02/2018
(3) انظر: Xeerka Bangiga dhexe no 54/2012 12/04/2012 http://bankofsomaliland.net
(4) انظر: المرجع السابق ص٩.
(5) انظر: المرجع السابق، القانون رقم ٦،٧،٨، ص١٠

١ : محافظ البنك المركزي. ٢ : مدير الإدارة العامة. ٣ : نائب المدير. ٤ : إداريو الفروع والعمليات. ٥ : مسؤولو العمليات اليومية. ٦ : موظفو البنك المركزي والفروع [1].

ثالثا : وظائف البنكين المركزيين[2]

لا يختلف البنكان المركزيان في الصومال من البنوك المركزية حول العالم إذ يقومان بنفس الوظائف التي تقوم به البنوك المركزية في الدول الأخرى، وهي كالتالي :

١. المساهمة في التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد الوطني مع الجهات المختصة مثل وزارتي المالية التخطيط، والتخطيط للسياسة النقدية وإدارة الكتلة النقدية وإقراض البنوك المحلية عند الحاجة.

٢. تقديم المشورة في النواحي المالية والاقتصادية للحكومة والبنوك المحلية، ومكافحة التضخم.

٣. التحقق من سلامة المؤسسات المالية داخل الدولة وإصدار وتنظيم العملة وفقا لسياسته.

٤. إدارة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والمحافظة على الاحتياطي النقدي للبنوك.

٥. أداء الخدمة المصرفية التي تحتاج إليه الحكومة والرقابة على البنوك في المجالات الائتمانية حيث يقوم بتوجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره، كما يراقب المؤسسات المالية.

٦. المشاركة في اعداد الموازنة المالية ومنح التراخيص للبنوك والصرافين.

إلا ان هناك فرقا بين البنكين المركزيين الصومالي والصومال لاندي، حيث ينص قانون الأخير بأنه ينطلق في إجراء معاملاته من الشريعة الإسلامية، كما أن الأول يتمتع باعتراف عالمي واقليمي وهذا مما لا يحظى به البنك المركزي الأخير.

---

(1) انظر:. Xeerka Bangiga dhexe no 54/2012 http://bankofsomaliland.net/12/04/2012/9 فقرة 3، بند 7، لائحة رقم ١و٢و٣و٤، ص١٣-١٤.

(2) انظر: Xeerka Bangiga dhexe no 54/2012 http://bankofsomaliland.net/12/04/2012 :
و http://www.centralbank.gov.so.22/02/2018

باب الهندسة المالية

التكلفة الهجين كآلية لتخفيف التضخم

أوهاج بابدين عمر
ماجستير محاسبة وتمويل

التكلفة هي تضحية بموارد اقتصادية في سبيل الحصول على منافع في الحاضر أو في المستقبل.

ويلاحظ من هذه التعريف أن التكلفة:

١– تضحية بموارد اقتصادية: تضحية بمبالغ نقدية تدفعها المنشأة باختيارها.

٢– للحصول على منافع: يجب أن يترتب على التكلفة الحصول على منافع، فإذا لم تحصل المنشأة على منافع مقابل استخدام أو استنفاذ التكلفة تعتبر خسارة.

٣– في الحاضر أو في المستقبل: وهذا ما يميز بين الأصل والمصروف، فإذا حصلت المنشأة على منافع من استنفاذ أو استخدام التكلفة في الحاضر أو الفترة الحالية تعتبر مصروفًا يرحل إلى قائمة الدخل، بينما إذا حصلت المنشأة على المنافع في المستقبل فتعتبر التكلفة أصلاً يظهر في قائمة المركز المالي.

تصنيف التكاليف:

تصنيف التكاليف أساسا هو لخدمة الإدارة، فالتكاليف يسهل تجميعها واستعمالها بعد تصنيفها بشكل ملائم. وتصنف التكاليف وفقا لطبيعتها أو وفقا لعلاقاتها ببعض العوامل ويمكن التصنيف على الأسس التالية[1]:

١. تصنيف التكاليف وفقا للأقسام الوظيفية:

يتم تجميع التكاليف وفقا للأنشطة المؤداة حيث يمكن تقسيم تكاليف المنشأة بشكل عام إلى:

- التكاليف الصناعية: هي التابعة لعمليات الإنتاج، وهي مجموع: المواد المباشرة، والأجور المباشرة، والتكاليف الصناعية غير المباشرة؛ أي كل التكاليف الحاصلة حتى تصبح المنتجات جاهزة للبيع.
- التكاليف الإدارية: هي جميع التكاليف التي تنشأ نتيجة عمليات التخطيط والرقابة والإدارة للمنشأة، هذه التكاليف غالبا ما تكون ثابتة وغير قابلة للتحكم؛ كأجور الإدارة العليا، وإيجار المكاتب واهتلاك الأجهزة المكتبية.

[1] موقع المدرسون العرب

- تكاليف البيع والتوزيع: هي التكاليف الناتجة عن عمليات إنشاء الطلب في السوق للمنتجات وتغطية طلبات الزبائن؛ كالإعلانات، ورواتب مندوبي المبيعات. أما تكاليف التوزيع فهي تكاليف نقل البضائع من نقطة البيع إلى نقاط الاستهلاك؛ كأجور التوصيل، واهتلاك الشاحنات.
- التكاليف المالية: هي التكاليف الناتجة عن تأمين واستعمال رأس المال؛ كفوائد القروض، والخصم على إصدار السندات.

٢. تصنيف التكاليف وفقا لإمكانية التحكم:

تصنف التكاليف هنا وفقا لاستجابتها لقرارات المستوى الإداري، أي هل يستطيع التحكم بها بزيادتها أو تخفيضها ويمكن تصنيفها إلى:

- التكاليف القابلة للتحكم: أي انها قابلة للتغير بزيادة أو نقصان بالنسبة للمستوى الإداري المحدد.
- التكاليف غير القابلة للتحكم: أي أنها غير قابلة للتغير بزيادة أو نقصان بالنسبة للمستوى الإداري المحدد.

هذا التصنيف هو تابع للمستوى الإداري المحدد؛ فالتكاليف غير القابلة للتحكم بالنسبة لمستوى إداري محدد قد تكون قابلة للتحكم عند مستوى آخر. وتصنيف التكاليف وفقا لامكانية التحكم يساعد الإدارة في تحديد المسؤولية عن بعض فروقات التكلفة حيث يكون المدير مسؤول عن كل فروق التكاليف الخاضعة للتحكم من قبله.

٣. تصنيف التكاليف وفقا لارتباطها بالمنتج:

تصنف التكاليف وفقا لمقابلتها للإيرادات على أساس منفعة الفترة، هذا التصنيف يساعد قياس الربحية بشكل ملائم وإعداد القوائم المالية ويمكن تصنيفها إلى:

- تكاليف المنتج: وهي التكاليف التي تتبع للمنتج أي تكلفة البضائع المنتجة الجاهزة للبيع، هذه التكاليف تبقى كمخزون (أصل) حتى يتم بيع المنتجات، وعند البيع تسجل تكلفة البضاعة المباعة وتتم مقابلتها بالإيرادات في الفترة التي تم فيها البيع.
- تكاليف الفترة: التكاليف التي لا تتعلق بالمنتج (التكاليف غير الصناعية) في المنشأة (كالتكاليف المالية والإدارية)، إذا كانت المنفعة من هذه التكاليف مقتصر على الفترة الحالية فهي

تحول إلى قائمة الدخل، أما إذا كانت المنفعة منها تمتد إلى أكثرمن فترة فتحول المنافع المستقبلية منها كأصل وتظهر في الميزانية.

٤. تصنيف التكاليف وفقا لإمكانية التتبع:

يعتمد التصنيف هنا على إمكانية تعريف التكلفة لهدف التكلفة أو الحاجة إلى طرق غير مباشرة لتحميلها على هدف التكلفة.

- التكاليف المباشرة: التكلفة التي يمكن تعريفها بشكل مباشر على هدف التكلفة (مثل المواد المباشرة).
- التكاليف غير المباشرة: هي التكاليف التي لا يمكن تحميلها مباشرة على هدف التكلفة فهي تتبع لأكثر من منتج أو عملية، ونحتاج إلى طرق وأسس لتحميلها على المنتج؛ كأجور مدراء المصنع.

٥. تصنيف التكاليف وفقا لملائمتها لاتخاذ القرارات:

تصنف التكاليف هنا وفقا لمنفعتها في اتخاذ القرارات الإدارية وتصنف إلى:

- تكاليف ملائمة: هي التكاليف التي تدخل في صناعة القرارات الإدارية وتؤثر فيها.
- تكاليف غير ملائمة: هي التكاليف التي لا تؤثر في قرارات الإدارية ولا تدخل في صناعة القرار.

٦. تصنيف التكاليف وفقا لسلوك التكلفة:

التكلفة الهجين هي التكلفة الناجمة من السلعة المستوردة، تشمل قيمة السلع بالإضافة للرسوم الحكومية، كلمة هجين تعنى بأن قيمة السلع المستوردة مقيّمة بسعر صرف أعلى من سعر صرف الرسوم الحكومية كالجمارك.

التكلفة الهجين = (ل١ (ف – ن١) + ل٢ (ف – ن٢) + ل٣ (ف – ن٣)) ÷ ف) × البضاعة بقيمة النقد الأجنبي × أعلى سعر صرف

ل١، ل٢، ... ل ن تمثل نسبة سعر المشتريات لإجمالي المشتريات بالنقد الأجنبي.

ن١، ن٢، ... تمثل أسعار سعر صرف النقد الأجنبي مقابل العملة المحلية.

ف تمثل أكبر سعر صرف للمشتريات

حجم تخفيض الربح المطلوب بأثر التكلفة الهجين = (١ – ل١ (ف – ن١) + ل٢ (ف – ن٢) + ل٣ (ف – ن٣)) ÷ ف) X الربح المطلوب

مثال: استورد تاجر سلعة بقيمة ٢٨٠٠ دولار وكان سعر صرف الدولار بالعملة المحلية ٦٠ جنيه ودفع رسومًا جمركية ٨٠٠ دولار بسعر صرف ٢٠ جنيه، ودفع رسومًا حكومية ٤٠٠ دولار بسعر صرف ١٥ جنيه، وكان العائد المطلوب لدى التاجر ٢٠٪.

المطلوب: حساب تكلفة السلعة بالعملة المحلية، وتحديد حجم تخفيض الربح أو العائد المطلوب بالنسبة للمستهلك.

الحل:

جملة السلعة بالدولار = ٤٠٠٠

نسبة الرسوم الجمركية من التكلفة الكلية =٨٠٠ ÷ ٤٠٠٠ = ٢٠٪

نسبة الرسوم الأخرى من التكلفة الكلية = ٤٠٠ ÷ ٤٠٠٠ = ١٠٪

أولا: التكلفة الهجين:

التكلفة الهجين = (٢٠٪ (٦٠–٢٠) + ١٠٪ (٦٠–١٥)) ÷٦٠) X ٤٠٠٠ X ٦٠ = ١٩٠٠٠٠

للتحقق: ٤٠٠٠ X ٦٠ = ٢٤٠٠٠٠

قيمة السلعة المستورد والمقيمة بسعر صرف ٦٠: ٢٨٠٠ X ٦٠ = ١٦٨٠٠٠

قيمة السلعة المستورد والمقيمة بسعر صرف ٢٠: ٨٠٠ X ٢٠ = ١٦٠٠٠

قيمة السلعة المستورد والمقيمة بسعر صرف ١٥: ٤٠٠ X ١٥ = ٦٠٠٠

جملة التكلفة الهجين= ١٦٨٠٠٠ + ١٦٠٠٠ + ٦٠٠٠ = ١٩٠٠٠٠

ثانيا: حجم تخفيض الربح أو العائد المطلوب بالنسبة للمستهلك:

٢٠٪ – ((١ – (٢٠٪ (٦٠ – ٢٠) + ١٠٪ (٦٠ – ١٥)) ÷ ٦٠) X ٢٠٪) = ١٦٦٦ . ٤٪

Le remboursement anticipé de la Mourabaha: vers une standardisation

Faissal OUALI OUBAHA

Chercheur en finance participative

Avez-vous opté pour un financement Mourabaha mobilière ou immoubilière auprès d'une banque ou fenêtre participative? à un moment donnée, vous avez envisager de rembourser tout ou partie restant dû dudit financement avant la date prévus par le contrat pour diverses raisons(rentrée d'argent, prime professionnelle, héritage, donation ou vente d'un bien…), et vous demandé si c'est possible?. La réponse est «oui».

Lors du 17ième Forum Mondial de l'organisation de comptabilité et d'audit des institutions financières islamique (AAOIFI), tenu à Bahrein du 07 au 08 Avril 2019, la deuxième séance de forum à traité un sujet d'actualité très préoccupant, il s'agit de « l'obligation imposé par les régulateurs et autorités de supervisions aux banques islamiques pour réduire leurs marges bénéficiaire des financements octroyés à leurs clientèle au moment d'un remboursement anticipé». À cet égard, les participants assistés à cette séance ont vécu un débat très chaud et instructif, avec une intervention glorieuse de Cheikh Mouhamed Jamil Moubarak, membre du Conseil Supérieur des Oulémas Marocain.

Le cas Marocain :

Le contrat Mourabaha et Mourabaha à donneur d'ordre d'achat, quel que soit son objet (immobilier, auto, équipements…), prévoit la possibilité d'un remboursement anticipé partiel ou total de cette dette, avec un minimum de 10% du montant de financement, sauf si cette somme permet de solder l'intégralité de dette, tout en respectant certains conditions prévus par le contrat notamment l'article 5 de l'Avis du Conseil Supérieur des Oulémas N°5 et N°6 relatif à la Mourabaha immobilière et la Mourabaha immobilière pour donneur d'ordre d'achat, et l'article 4 de l'Avis CSO N° 11 (Mourabaha auto), N°12 (Mourabaha auto pour donneur d'ordre d'achat), N°15 (Mourabaha équipement ménager), N°16 (Mourabaha équipement ménager pour donneur d'ordre d'achat), N°18 (Mourabaha équipement professionnel), et N°19 (Mourabaha équipement professionnel pour donneur d'ordre d'achat), qui stipule que l'établissement peut renoncer à une partie de la marge bénéficiaire au profit du client, à condition que cela ne soit pas stipulé dans le contrat. Le contrat prévoit

expressément que l'établissement n'est pas tenu de renoncer à une partie de la marge bénéficiaire en cas de remboursement anticipé.
Cette option peut prendre deux formes:

- Le remboursement Partiel: la somme injecté ne couvre pas la totalité du restant dû, mais, il peut réduire le montant de vos mensualité ou de diminuer la durée de financement.
- Le remboursement total: la somme injecté est suffisante pour solder la totalité de dette.

Les frais de remboursement anticipé: Prêt classique vs Mourabaha
Conformément aux dispositions de l'article 103 de la loi 31.08 édictant des mesures de protection des consommateurs, L'emprunteur peut toujours, à son initiative, rembourser par anticipation sans indemnités, en totalité ou en partie, le crédit qui lui a été consenti. Toute clause contraire est réputée nulle de plein droit. Il est à rappeler que ladite loi dans sa version actuelle ne porte que sur du prêt classique qui est bien différent de financement Mourabaha octroyé par les banques participative.
Le remboursement total anticipé d'un prêt classique est assujettie au paiement d'une indemnité équivalant à un mois d'intérêt non encore échus, sans excéder 2% du capital restant dû, afin de compenser le manque à gagner de la banque.
Contrairement au financement Mourabaha, l'institution financière participative n'est pas tenue de renoncer à la totalité ou à une partie de la marge bénéficiaire en cas de remboursement prématuré, cet égard, elle est libre à d'accorder à l'acquéreur un escompte .
A cet égard, la disharmonisation de cette pratique entre ces deux modes de financements ouvre la porte, d'après beaucoup des académiciens, à des pratiques déloyales et des risques de clientélisme et de favoritisme, ce qui va alimenter les tensions entre les clients « non chanceux » et leurs confrères bénéficiaires de cette «bonification bancaire», et impactera l'image de la banque participative qui doit faire preuve d'une approche équilibrée, en évitant tout favoritisme entre ces clients.

Recommandations et attentes:
Conformément aux best practices mondiales dans le domaine bancaire compatible à la Charia, et afin d'unifier la pratique bancaire participative à celle du classique en terme de remboursement anticipé, le régulateur du secteur bancaire (BAM) est fortement sollicité de fixer un barème maximum de taux de marge à prendre par les acteurs bancaires participatifs après l'avis conforme du Conseil Supérieur des Oulémas, dont le cas où le client décidera de solder son financement, à l'instar du «prix de remboursement anticipé» pratiqué par divers pays du monde pratiquant la finance islamique (golfe, Asie persique, Europe…). il s'agit d'un don octroyé par la

banque islamique à une niche de la clientèle qui procède au paiement partiel ou total de leur financements participatifs. Cette offre spécial ne peut en aucun cas être contractualisée, et n'engendrait aucune engagement pour la banque, à cet égard, on trouve certains banques centrales qui ont édicté des directives relatives aux plafonds maximaux des frais facturés aux clients des banques classiques et islamiques en cas de remboursement anticipé, à l'instar de la banque centrale du Bahrein qui a instauré des nouvelles instructions en Mai 2008, relatives aux plafonds maximums appliqués par les banques de la place (islamiques ou classiques) en cas de remboursement anticipé des financements/crédits immobiliers ou à la consommation à savoir:

- 1% ou 100 Dinar (BHD), le moins élevé, en en cas de remboursement anticipé de financement à la consommation / prêts à la consommation
- 0,75% ou 200 Dinar (BHD), le moins élevé, en en cas de remboursement anticipé de financement immobilier / prêts immobiliers

Lesdites instructions imposent aussi la restitution d'une partie de prime/cotisation d'assurance classique ou Takafulique pris en charge par le client lorsqu'il s'agit d'une prime/cotisation d'assurance unique.

Par ailleurs, la majorité des banques islamiques élaborent une politique générale traitant le « prix de remboursement anticipé », applicable à toutes les catégories de la clientèle, en cas de remboursement anticipé, sans aucun commun accord avec ses derniers.

Il est à noter que la prise en conscience des clients en avance de ce don privilégié, n'a aucune influence sur la conformité de cet acte aux préceptes Chariatiques, à condition qu'ils ne fassent pas partie et qu'ils ne soient pas tenus de les approuver.

LIQUIDITY ANALYSIS

COMPARATIVE STUDY BETWEEN PARTICIPATION AND CONVENTIONAL BANKS IN TURKEY

Muhammed Ziya HAMVİ

Over the recent past year, participation banks, also known as interest-free banks, continued to grow into a positive direction compared to traditional banks. This growth indicates that the financial system tends towards the Islamic Finance System.

There are similarities and differences between traditional banks and Participation banks. One of the differences between the two systems is liquidity, which makes its management of great importance in both systems. Liquidity refers to the ability of an institution to meet demands for funds. Liquidity management means ensuring that the institution maintains sufficient cash and liquid assets:

(1) to satisfy client demand for loans and savings withdrawals,

(2) to pay the institution's expenses..Participation banks face several problems regarding liquidity management today, because Participation banks operate according to Islamic law. Hence, the liquidity of these banks can be higher than traditional banks. One possible reason for this fact is that the participation banks do not borrow with interest from the central banks or any party when they need money. In addition, the financial instruments that Participation banks can use are perhaps less flexible than that of traditional banks because the financial instruments should not be against Islamic law. With the help of financial engineering, participation banks can find new financial instruments. However, these should not be like traditional instruments.

The course of this study will be as follows: The liquidity management will be covered briefly, and then a comparison will be made between Traditional banks and Participation banks in Turkey will be made. This comparison covers the years 2009-2018. First, the data obtained from the balance sheets and income statements of participation and traditional banks were used in this comparison. These data from the budget and income statement are necessary to use in calculating the ratios used to measure the liquidity of banks.

1. Liquidity Definition

There are many definitions for liquidity, however some will be mentioned.

Liquidity refers to the bank's ability to meet reimbursable deposits, outstanding debts without delay, and to meet loan demands on time (عبد الحميد، 1991).

Liquidity refers to assets that are quickly convertible into cash without loss of value in order to be able to pay due debts without delay (الهواري ، 1981).

According to Öcal and Çolak, there are two meanings for liquidity, its narrow meaning and broad meaning. While its narrow meaning is defined as the ability of the bank to pay its debts fully and timely when due, its broad meaning is a concept used in order to follow a balanced financing policy that harmonizes the maturities with the liabilities by arranging the assets of the bank in a more fluid, shorter-term and easily convertible ways (Çolak & Öcal, 1999).

The Basel Banking Supervisory Committee (BCBS) defines liquidity as the bank's fulfillment of liabilities and closing positions when due (Nikolaou, 2009)

The International Monetary Fund (IMF) defines liquidity as the ability of solvent institutions (institutions that have the power to pay off debt) to agree on payment in time (Nikolaou, 2009).

Overall, in all definitions, liquidity means that the bank fulfills its obligations without delay and financial difficulties.

2. Liquidity Functions

Liquidity has more than one role or functions. Liquidity can meet unstable deposits and unpredictable demand for demand deposits. The dimensions of this type are determined by experience. (Unforeseen deposit requests = demand deposits - deposits considered unstable in demand deposits). This means that enough liquidity must be available to meet this type of demands. In addition, liquidity meets the possibility of withdrawing time deposits and savings deposits. Such deposits can be withdrawn without signs or indicators that give management the opportunity to provide enough liquidity to meet withdrawal requests. Finally, liquidity meets the deposit owners' withdrawal requests in exceptional cases. The amount of cash allocated to meet their needs depends on the extent to which the bank can raise other resources to carry out these withdrawals (السويلم، 1998)

3. Factors affecting bank liquidity

The most important factors affecting banking liquidity are:

A. **Deposit and Withdrawals**: While the money withdrawn from the deposit deposited at the bank to complete daily transactions decreases liquidity, the deposit increases the liquidity of the bank.
B. **Transactions of Exchange Between Banks**: In the Central bank, which regulates the barter transactions between banks, by exchanging the current account of a bank with the current accounts of other banks in the country, the result of the

bank's current account will increase or decrease, so the liquidity of the bank will increase or decrease as a result.

C. **Policies of the Central Bank**: Bank reserve requirements are directly related to the growth of money supply in the monetary and banking system. Generally, the increase in required reserve rate increases the rate of change in the money supply. As a requirement of monetary policies, banks reserve a certain part of their savings as reserves at a rate determined by the central bank. The reserve rate is also redetermined according to changes in a country's economy. As is well known, due to the mandatory reserve, banks can lend part of the deposits they got. In some periods of the economy, banks may have more reserves than the amount required by the central bank. A bank's total reserve consists of mandatory reserves and the sum of those that exceed this rate. If the bank's actual reserves or mandatory reserves are less than the required level of reserves, this bank will borrow the money it needs from other banks with excess reserves (Korkmaz & Ceylan, 2017).

D. **Capital**: The amount of the bank's capital plays a major role in its liquidity. This means that more capital is more liquidity and vice versa.

In addition to these factors, there are many factors. Generally, these factors can directly or indirectly affect bank liquidity. For example, bank liquidity is indirectly affected by expenses and waste of costs. However, when money is withdrawn from investments or investments are made, bank liquidity is directly affected. Liquidity is also affected by other risks that the bank may be exposed to, such as operational and market risks.

4. Liquidity Risk and Liquidity Risk Management

4-1- The Concept of Liquidity Risk

Liquidity risk is one of the most severe risks encountered in the banking sector. Liquidity risk is increased if customers withdraw their money in their accounts in full or in part and the bank is unable to obtain funds from international financial markets or interbank markets (Mandacı, 2003). In other words, liquidity risk arises if the bank fails to balance the fund inflow and outflow (Erdem, 2014). To counter the lack of liquidity, the bank may not be able to provide the funds it needs by converting its assets into cash at reasonable prices and increasing its liabilities in a short time (Alicanoğlu,, 2018). Liquidity risk may arise from the risk of banks not fulfilling their mediation function and not meeting their obligations on time or at a reasonable cost from the following transactions:

- Lending the deposits collected from different places at local or external to clients in different places (local or external) and in need of funds.

- Interest-based different and often small amounts of deposits are collected in a pool and lending larger amounts.
- Offer long-term loans or purchase long-term securities with deposits collected on various conditions.
- Using deposits collected internally or externally and with different conditions to purchase fixed assets or invest in buying shares of other companies (Ayhan, 2006).

While banks can sell short-term liquid by raising money from depositors to fund customers who request long-term loans, implementing this strategy may convert the short-term liquid money collected into long-term liquid loans and increase the risk. The reason for the risk is that depositors will want to withdraw their money when it is due or when they need cash in an emergency, but the bank will be exposed to risk because it will not have enough liquidity to meet this demand (Yüksel, Yüksel, & Yüksel, 2004). The problem that arises here is that the banks do not balance the inflows and outflows of cash in an appropriate composition. Consequently, maturity irregularity and mismatch between banks' assets and liabilities items are the main reason for liquidity risk (Bolak, 2004).

4-2- The Concept of Liquidity Management

Liquidity Management is used as a general term that includes both cash management and cash flow estimation in all activities aimed at ensuring adequate liquidity. Cash management (CM) is a daily business function that aims to ensure that enough liquid assets are available to solve daily liquidity needs. Estimating cash flow or cash flow management is a key element of the company's financial management, as it plans to meet future cash needs to avoid a liquidity crisis. Having resources to fund enough liquidity or an increase in bank assets and to meet its liabilities on time is one of the main objectives of liquidity management in banks. In order not to face a lack of liquidity in the bank, high liquidity is used by trying to reduce conditions that negatively affect liquidity. However, liquidity management has a role as financial institutions with high liquidity will negatively affect profit margins. From this point of view, the main objectives of liquidity management are:

- ➢ Optimizing the cost of the bank's resources and the return on its investments,
- ➢ Prevention of the bank from falling into default.

5. Financial Analysis of the Financial Statements of Some Banks in Turkey

Financial analysis is the process of evaluating banks and other financial institutions to determine their performance and suitability. Typically, financial analysis is used to analyze whether a bank is profitable enough to guarantee a stable, solvent, liquid or efficient investment. A financial analyst analyzes a bank by focusing on the income statement, balance sheet, and cash flow statements. This section provides liquidity

assessment analysis on the financial statements of conventional banks and participating banks operating in Turkey from 2009 to 2018 for comparative purposes. The banks included in the analysis are:

Traditional Banks

- Ziraat Bankası
- Garanti BBVA
- Yapı ve Kredi Bankası
- Akbank
- İş Bankası

Participation Banks

- Albaraka Türk
- Kuveyt Türk
- Türkiye Finans
- Vakıf Katılım
- Ziraat Katılım.

6. Liquidity Analysis

Liquidity ratios are used in the analysis of the current situation of the enterprise. The analysis helps to determine the payment possibilities of overdue debt by showing the monetary status of the businesses. This analysis also shows the ability of enterprises to close their debts in the short term (Tuna, 2017). In addition to this, it also shows the assets of banks operating with foreign capital and their own capital by making liquidity analysis. Since banks cannot convert all assets to money quickly, each bank must determine its liquidity level by considering the maturity of its debt and commitments according to its own structure. Therefore, by analysing liquidity, a bank can evaluate its liquidity according to its debts and banking sector. In this context, the maturity mismatch arising from the use of foreign resources in a bank balance sheet should also be considered. It should be noted not only the maturity mismatch that arises but also the mismatches between cash inflows and outflows.

Although there are not many criteria to reach the result by using the information disclosed to the public in order to make liquidity analysis, ratios comparing “liquid values” and some debts can be used in this regard. The most effective criteria used by the official supervisory bodies to analyse liquidity are "terms comparison".

When the ratio criterion is required, liquid values are generally divided into short-term debts and it is requested that this ratio does not fall below a predetermined target percentage. There is a very frequent relationship between the components of liquidity and the capital of a bank. Provided that other conditions remain constant, banks may increase their liquidity by increasing their own cash and deposited cash and cash equivalents that can be cashed immediately with a small risk of loss.

If the bank has payments to be made to depositors and the entire loan is not used, it is imperative to have liquid value to meet customers' demands. Liquid values are divided into two:

1. First Degree Liquid Values: Cash, Free Deposits at the Central Bank, Receivables from Banks and Other Financial Institutions and Interbank.
2. Second Degree Liquid Values: Securities Portfolio, Subsidiaries and Affiliated Securities with sales opportunities in the market.

Deposit reserve provisions are considered as second-degree liquid values in some analyses. If the Central Bank implements a tight monetary policy, the deposit increases the reserve requirement and does not return this money to the bank. However, in order to implement monetary policy, it has lost its importance to adjust the liquidity by playing with the reserve requirements. The Central Bank now provides liquidity through open market transactions.

While conducting a liquidity analysis, it is also necessary to look at the maturity distribution of the liabilities of the bank. For example, the types of deposits that form an important part of the Bank's liabilities should be considered by type. Commercial deposits and bank deposits are highly flexible deposits. Savings deposits are stable deposits. It is also necessary to look at the distribution of deposits according to the size of the accounts. For example, if a couple of customers have a large amount of money, this is a risk. Also, attention should be paid to the growth rate of deposits.

On the asset side of the balance sheet, the outstanding debt agreement needs to be checked to see if customers have unused credit limits. If a contraction is expected in the economy or there will be no debt demand during the recession periods, the bank does not need to be too liquid. Banks need more liquidity during the recovery period of the economy.

While conducting a liquidity analysis, it should be checked whether the money market is developing in the country. Because, by issuing certificates, money can be obtained from the money market. Therefore, there is no need to be a lot of cash in economies where financial markets are deep. While analyzing, the attitude of the central bank in the relevant country should also be considered. Banks are not required to retain excess liquidity if the Central Bank follows policies to support the banking system when necessary. Particularly for participation banks, if the Central Bank does not provide a suitable environment, participation banks cannot compete in the banking sector and live with liquidity problems.

In the literature, some sources state that liquidity and capital adequacy are the same sources. However, a high level of liquidity does not imply that a bank's ability to repay debts is high. High liquidity may not always be of great importance for a bank capable of repaying its debts financially. High liquidity negatively affects the bank's

profitability performance, and low profitability performance adversely affects the provision of enough reserves for possible losses. As a result of the liquidity analysis, the bank, which has high liquidity, causes lower gains as a necessity to be in favor of the depositors and generally in other institutions by following a cautious policy follow-up in lending (Gökmen, 2007). In contrast, low liquidity causes the bank to face payment difficulties in withdrawing deposits and meeting overdue debt payments. On the one hand, a bank trying to balance between liquidity and profitability ratios is an indicator of its competitive power against other banks by calculating liquidity and profitability ratios and comparing it with other banks.

7. Liquidity Ratios

In Turkey, by taking 5 conventional banks and 5 participating banks, a liquidity analysis was performed, and the comparison was done through the average. In terms of liquidity, by calculating the number of ratios that help to determine the level of liquidity among some traditional banks and participation banks in Turkey, a comparison will be made from 2009 until 2018. The rates of selected traditional banks and participation banks will be calculated separately. A comparison will be made between traditional banks and participation banks by calculating the average of the calculated rates.

7-1- Cash and Central Bank / Deposit

This rate is a ratio obtained by dividing the cash values and the central bank account by the total of deposits. This ratio shows how much is a bank's total deposits are cash and money available at the Central Bank (Gökmen, 2007). The rates calculated for traditional banks and participation banks are as follows:

Table 1a: cash and Central Bank /Deposit from of traditional banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	9.31%	8.16%	12.62 %	17.41 %	18.77 %	19.67%	19.59 %	17.56 %	16.62%	12.23%
Garanti BBVA	10.93 %	10.34 %	9.77%	18.42 %	21.16 %	20.84%	17.85 %	14.75 %	18.45%	18.97%
Yapı ve Kredi Bankası	9.73%	11.20 %	15.33 %	16.28 %	21.76 %	21.85%	21.27 %	20.99 %	24.79%	27.41%
Akbank	8.49%	9.08%	18.06 %	19.35 %	17.31 %	18.03%	18.33 %	22.04 %	19.13%	15.98%
İş Bankası	12.14 %	9.66%	13.97 %	15.14 %	19.03 %	18.42%	20.58 %	18.28 %	17.64%	16.36%

Table 1b: cash and Central Bank /Deposit of participation banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	11.29 %	10.19 %	13.07 %	14.10 %	18.22 %	18.80%	24.11 %	21.59 %	22.75%	20.68%

Kuveyt Türk	16.18 %	16.97 %	28.63 %	31.26 %	25.33 %	29.73%	26.91 %	26.03 %	22.41%	19.33%
Türkiye Finans	6.58%	17.08 %	20.17 %	24.66 %	25.34 %	26.98%	24.23 %	26.91 %	27.62%	32.01%
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	18.15 %	21.71%	27.24%
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	13.30 %	21.31 %	16.40%	13.25%

It is stated that this rate is higher in participation banks in most years. According to the management's assessment, the percentage of cash held by banks varies from year to year. As with the crises, when depositors lose their trust in banks, the withdrawal of deposit is more. As for the stagnation years, it is expected that the money will remain in banks and withdrawals will be less. On the contrary, it is expected that the withdrawal of deposits will be great in periods of economic recovery. In this context, countries with financial markets are of great advantage for the banking sector. Because when banks invest their money in risk-free financial instruments, there is no need to hold excess cash in hand. More than that, banks can get the cash they want by selling these instruments in the financial markets with no damage or little loss, maybe even with making a profit. However, in countries that do not have an Islamic financial market, participation banks may experience a problem. For an easier comparison between traditional banks and Islamic banks, the average of the ratio calculated by dividing the cash values and the Central Bank account by the sum of the deposits is taken.

Table 1c: Average of Cash and Central Bank / Deposit of Traditional Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
10.12%	9.69%	13.95%	17.32%	19.61%	19.76%	19.53%	18.72 %	19.32%	18.19 %

Graph 1a: Average of Cash and Central Bank / Deposit of Traditional Banks

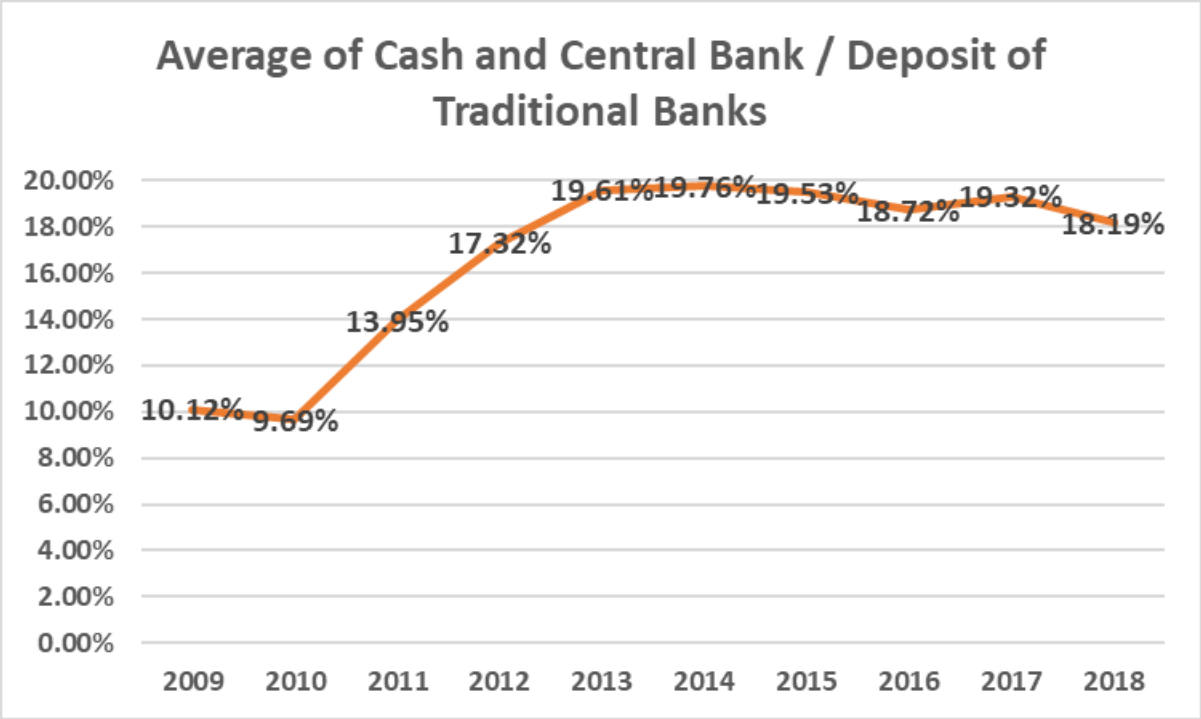

Table 1d: Average of Cash and Central Bank /Deposit of Participation Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
11.35%	14.75%	20.62%	23.34%	22.96%	25.17 %	22.14%	22.80%	22.18%	22.50%

Graph 1b: Average of Cash and Central Bank / Deposit of Participation Banks

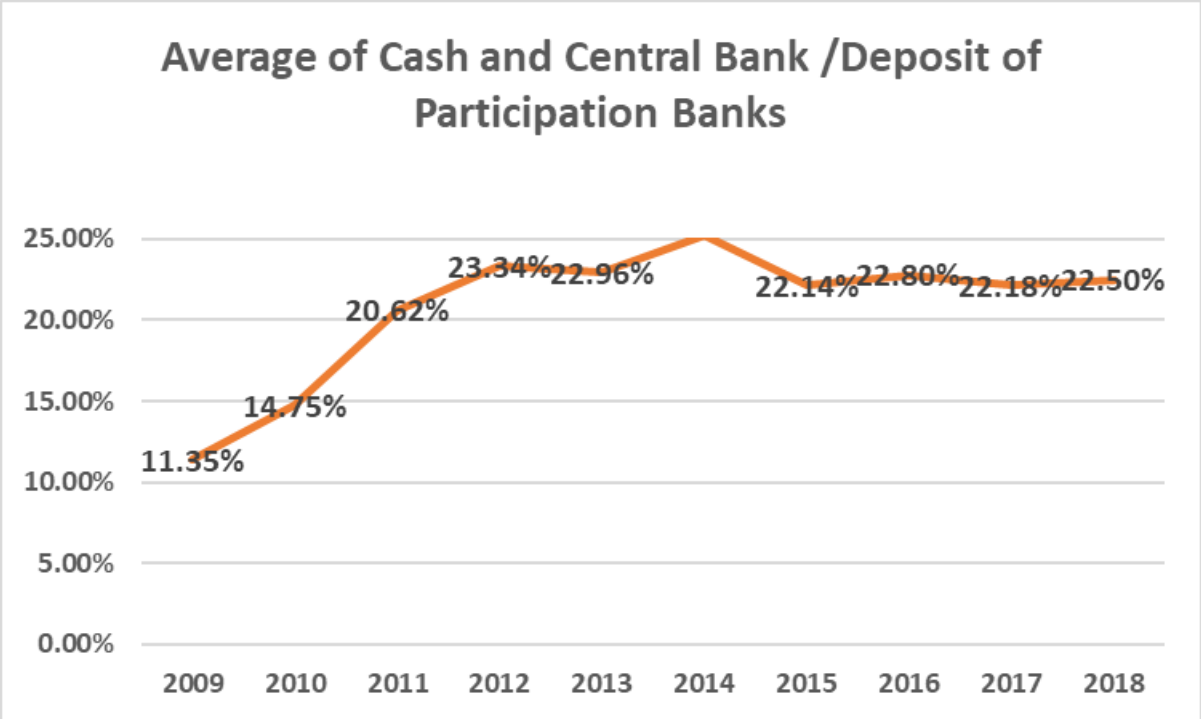

When looking at the rates that are calculated by dividing the cash values and the Central Bank account by the total of deposits, the average of the traditional bank's

calculated rates did not exceed 10.50% in 2009 and 2010. Since 2011, this rate started to increase. However, this rate was below 20% in traditional banks. Meanwhile, in the participation bank, the average of these rates in 2009-2010 was 11.31%, 14.75%. These rates started to increase in participation banks as of 2011. Also, the average of rates in the participation banks is higher than the average of rates in the traditional banks. This result is the desired result in terms of liquidity risk, but as it is known, unused funds affect the profitability rates negatively.

If we calculate the cash values and the Central Bank account separately, it will be as follows:

The table 1-1a shows the ratio calculated by dividing the Central Bank account to total deposits in traditional banks from 2009 to 2018.

Table 1-1a: Central Bank / Deposit of Traditional Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	8.26%	7.13 %	11.45 %	16.20 %	17.52 %	18.51%	18.29%	16.37 %	15.27%	11.16 %
Garanti BBVA	9.51%	9.01 %	8.50%	16.99 %	19.63 %	18.87%	16.21%	12.94 %	16.73%	16.42 %
Yapı ve Kredi Bankası	8.17%	9.89 %	13.73 %	14.05 %	19.73 %	19.74%	19.74%	19.27 %	23.31%	25.05 %
Akbank	7.42%	7.87 %	16.71 %	17.70 %	15.85 %	16.69%	17.28%	20.88 %	17.88%	14.03 %
İş Bankası	10.91%	8.24 %	12.72 %	13.47 %	17.20 %	16.51%	18.73%	16.17 %	15.99%	14.37 %

The table 1-1b shows the rate calculated by dividing the Central Bank account to the total of deposit in participation banks from 2009 to 2018.

Table 1-1b: Central Bank / Deposit of Participation Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	9.28%	8.41%	10.12 %	12.21 %	17.15 %	17.63 %	20.00%	18.72%	17.78%	14.30%
Kuveyt Türk	7.46%	8.45%	12.85 %	15.89 %	18.46 %	20.07 %	19.05%	18.61%	16.87%	14.15%
Türkiye Finans	5.91%	16.37%	15.37 %	23.65 %	24.31 %	25.79 %	22.19%	21.32%	21.76%	24.38%
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	16.26%	20.39%	21.05%
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	12.61%	20.74%	15.99%	12.90%

The table 2-1a shows the ratio calculated by dividing the cash to total deposits in traditional banks from 2009 to 2018.

Table 2-1a: Cash / Deposit of Traditional Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	1.05%	1.03%	1.18 %	1.21%	1.25 %	1.16%	1.30%	1.19%	1.35%	1.07%
Garanti BBVA	1.42%	1.32%	1.27 %	1.43%	1.52 %	1.97%	1.64%	1.81%	1.72%	2.55%
Yapı ve Kredi Bankası	1.56%	1.30%	1.60 %	2.23%	2.03 %	2.11%	1.54%	1.72%	1.47%	2.36%
Akbank	1.07%	1.21%	1.35 %	1.65%	1.46 %	1.34%	1.06%	1.16%	1.25%	1.95%
İş Bankası	1.23%	1.42%	1.25 %	1.67%	1.83 %	1.91%	1.85%	2.11%	1.65%	1.99%

The table 2-1b shows the rate calculated by dividing the cash to the total of deposit in participation banks from 2009 to 2018.

Table 2-1b: Cash / Deposit of Participation Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	2.02%	1.78%	2.95%	1.89%	1.07%	1.17%	4.10%	2.87%	4.96%	6.38%
Kuveyt Türk	8.73%	8.52%	15.79 %	15.37 %	6.87%	9.67%	7.86%	7.41%	5.54%	5.18%
Türkiye Finans	0.67%	0.71%	4.79%	1.01%	1.02%	1.19%	2.04%	5.59%	5.86%	7.63%
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	1.89%	1.31%	6.19%
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	0.69%	0.58%	0.41%	0.35%

The table 1-1c shows the average ratios calculated by dividing the Central Bank account to the total of deposits in the selected traditional banks from 2009 to 2018.

Table 1-1c: Average of Central Bank / Deposit of Traditional Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
8.86%	8.43%	12.62%	15.68%	17.99%	18.06%	18.05%	17.13 %	17.84%	16.21%

The table 1-1d shows the average ratios calculated by dividing the Central Bank account to the total of deposits in the selected participation banks from 2009 to 2018.

Table 1-1d: Average of Central Bank / Deposit of Participation Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
1.27%	1.26%	1.33%	1.64%	1.62%	1.70%	1.48%	1.60%	1.49%	1.99%

The table 2-1c shows the average ratios calculated by dividing the cash to the total of deposits in the selected traditional banks from 2009 to 2018.

Table 2-1c: Average of Cash / Deposit of Traditional Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
7.55%	11.08%	12.78%	17.25%	19.97%	21.16%	18.46%	19.13%	18.56%	17.35%

The table 2-1d shows the average ratios calculated by dividing the Central Bank account to the total of deposits in the selected participation banks from 2009 to 2018.

Table 2-1d: Average of Cash / Deposit of Traditional Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
3.80%	3.67%	7.84%	6.09%	2.99%	4.01%	3.67%	3.67%	3.62%	5.15%

It is noted that the ratio of funds in the central bank to deposits in participation banks is greater than the ratio of conventional banks. In addition, traditional banks receive interest against their required reserves, while interest rates are prohibited for participation banks. Interest rate positively affects the profitability rate of traditional banks. As for the ratio of cash values to the total deposits, the selected participation banks hold more cash than the traditional banks selected. Banks with cash abundance can manage liquidity risk more effectively. At the same time, banks operating in countries with effective financial markets can effectively manage liquidity risk in addition to higher profit rates. Because it can convert financial instruments into cash without suffering significant losses.

7-2-Current Ratio

The current ratio is a liquidity ratio that measures an enterprise's ability to pay short-term obligations or those due within one year. It tells investors and analysts how an enterprise can maximize the current assets on its balance sheet to satisfy its current debt and other payables. The current ratio is found by dividing the short-term assets in the assets part of the bank's balance sheet by the short-term debts in the liabilities section.

Table 2a: Current ratio of Traditional Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	49.45 %	46.05%	37.50 %	59.03 %	57.39 %	54.54 %	57.29%	58.64 %	55.69 %	58.51 %
Garanti BBVA	56.42 %	51.16%	50.23 %	60.21 %	66.41 %	65.47 %	65.89%	62.89 %	66.77 %	70.73 %
Yapı ve Kredi Bankası	63.80 %	57.77%	57.37 %	68.79 %	70.55 %	66.12 %	64.54%	64.15 %	68.08 %	65.16 %
Akbank	64.83 %	53.20%	56.57 %	64.29 %	68.30 %	64.08 %	61.96%	67.70 %	63.52 %	70.17 %
İş Bankası	62.07 %	56.05%	57.83 %	62.85 %	64.57 %	61.86 %	60.02%	62.48 %	60.43 %	64.35 %

Table 2b: Current ratio of Participation Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	78.36%	73.10 %	82.76%	78.37 %	82.33%	75.19 %	81.63 %	65.50%	56.94 %	65.51 %

Kuveyt Türk	89.70%	89.72 %	97.54%	93.17 %	101.52%	90.49 %	85.60 %	91.68%	85.05 %	84.26 %
Türkiye Finans	87.81%	82.16 %	89.25%	89.34 %	90.19%	88.97 %	89.08 %	84.79%	85.72 %	80.68 %
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	101.49 %	76.08 %	76.70 %
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	92.85 %	59.84%	58.67 %	61.24 %

The current ratio measures the ability of a bank to pay its debts and to provide funds to those who wish to obtain loans. Looking at the current ratio analysis in traditional banks and participation banks, the current ratio calculated in most participation banks is higher.

If we take the current ratio average for the selected banks, it will be as follows:

Table 2c: Average Current Ratio of Traditional Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
59.31%	52.85%	51.90%	63.04%	65.44%	62.41%	61.94%	63.17%	62.90%	65.79%

Table 2d: Average Current Ratio of Participation Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
85.29%	81.66%	89.85%	86.96%	91.35%	84.88%	87.29%	80.66%	72.49%	73.68%

According to the comparison, the average of the current ratios of participation banks is higher than the average of the current ratios of traditional banks. Thus, participation banks may be less exposed to liquidity risk. However, where the developed financial market exists, banks take advantage of these markets and provide the desired liquidity in a short time, even if it does not cover short-term assets to their short-term debts. In this way, neither profitability ratio is negatively affected nor is it exposed to liquidity risk.

7-3- The ratio of Liquid Assets to Total Assets

This ratio important because it is related to both asset quality and liquidity of banks. This ratio is not preferred to be too high as it is too low. If it is too high, it means that profitability is negatively affected because credit is not provided, and investments are not made. This ratio is as follows in traditional banks and participation banks:

Table 3a: Ratio of Liquid Assets to Total Assets in Traditional Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	32.72 %	36.30 %	33.52%	37.37 %	36.72 %	35.09 %	31.60%	28.90%	26.02%	26.73 %
Garanti BBVA	16.23 %	39.65 %	36.18%	38.03 %	28.39 %	25.37 %	23.37%	21.07%	22.48%	32.24 %

Yapı ve Kredi Bankası	14.33 %	16.20 %	19.60%	26.38 %	26.50 %	25.78 %	24.11%	21.81%	24.83%	32.97 %
Akbank	39.01 %	45.18 %	41.58%	39.67 %	31.23 %	31.82 %	33.01%	31.45%	29.78%	38.48 %
İş Bankası	38.57 %	33.23 %	28.62%	25.71 %	26.18 %	27.98 %	27.43%	26.50%	24.90%	29.23 %

Table 3b: Ratio of Liquid Assets to Total Assets in Participation Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	19.59 %	17.74%	23.41%	20.25 %	22.69 %	23.62 %	28.62%	26.20 %	26.53%	33.36 %
Kuveyt Türk	20.40 %	22.87%	25.29%	32.62 %	31.77 %	33.83 %	32.27%	34.57 %	30.08%	31.73 %
Türkiye Finans	14.54 %	22.46%	20.92%	22.68 %	24.87 %	23.08 %	20.55%	24.67 %	25.06%	28.99 %
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	34.28 %	25.84%	33.90 %
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	18.81%	26.20 %	17.05%	18.47 %

Cash and Central Bank accounts, financial assets whose fair value difference is reflected in profit/loss, funds in banks, receivables from money markets and financial assets ready for sale are defined as liquid assets. Liquid values created from these accounts can be easily sold in financial markets. With financial instruments that can be quickly converted into cash, the bank does not need to hold a large amount of cash. In general, traditional banks invest more in these instruments than participation banks, since there are no Sharia restrictions on traditional banks. The average of the ratio of cash values to total assets is for traditional banks and participation banks, below:

Table 3c: Average Ratio of Liquid Assets to Total Assets in Traditional Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
28.17%	34.11%	31.90%	33.43%	29.80%	29.21%	27.90%	25.94%	25.60%	31.93%

Graph 2a: Average ratio of Liquid Assets to Total Assets in Traditional Banks

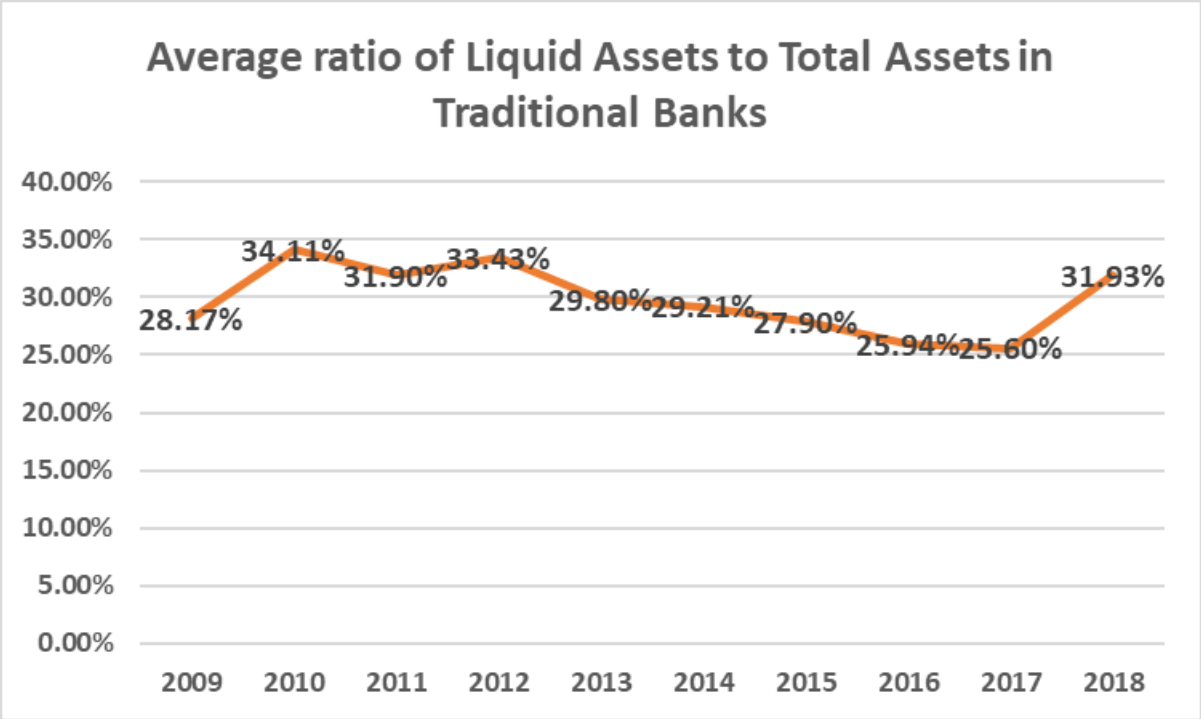

Table 3d: Average Ratio of Liquid Assets to Total Assets in Participation Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
18.18%	21.02%	23.21%	25.18%	26.45%	26.84%	25.06%	29.19%	24.91%	29.29%

Graph 2b: Average Ratio of Liquid Assets to Total Assets in Participation Banks

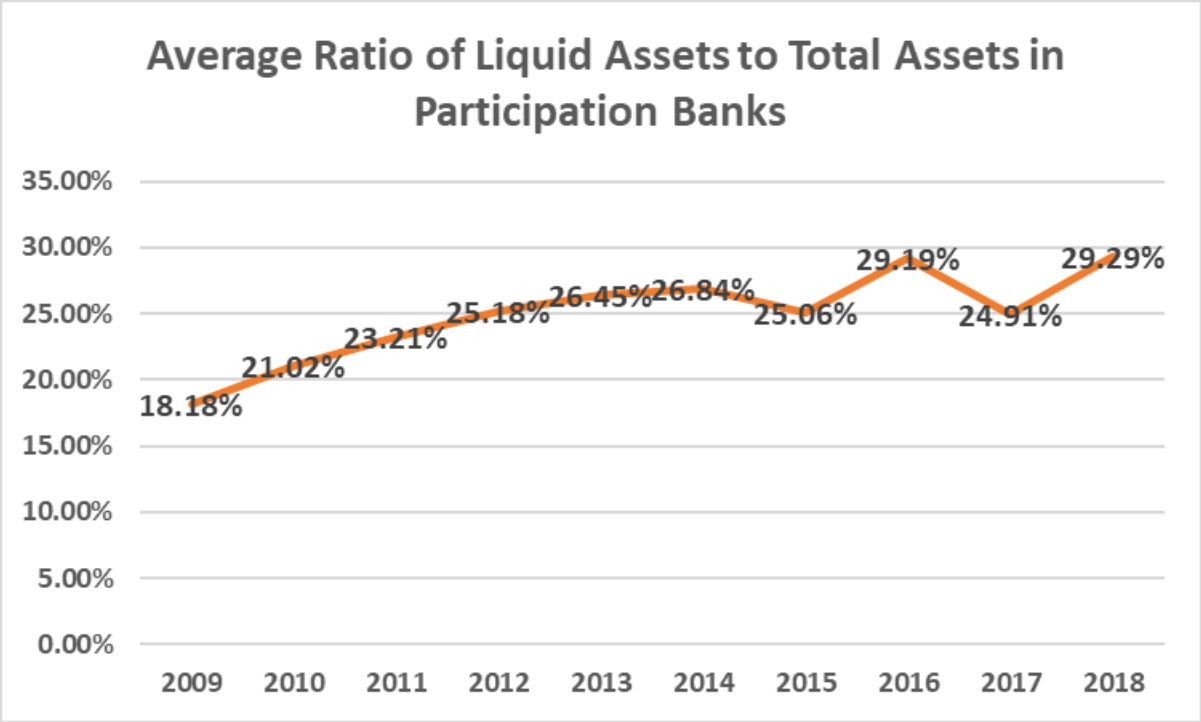

When looking at the rates, the rates in traditional banks in most years are more than the rates calculated for participation banks. Profitability ratio is positively affected by investing in risk-free financial instruments. Since banks can use the funds available to

them, at the same time, their liquidity is not reduced. This rate started to increase in participation banks after 2009. Moreover, not all financial instruments are suitable for participation banks. Most financial instruments are also based on interest rate transactions. For this reason, if Islamic financial markets are not established, participation banks' investments in financial instruments will remain low. If only cash and Central Bank account is included in total assets, it will be as follows:

Table 1-3a: Ratio of Cash and Central Bank Accounts to Total Assets of Traditional Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	7.37%	6.79%	8.88%	12.72 %	12.82 %	12.18%	12.06 %	10.95%	10.19%	7.54%
Garanti BBVA	6.51%	6.06%	5.63%	10.06 %	11.44 %	11.45%	9.89%	8.37%	10.27%	17.47%
Yapı ve Kredi Bankası	6.16%	6.96%	9.01%	9.07%	12.61 %	12.68%	12.25 %	12.81%	14.09%	15.95%
Akbank	4.97%	5.39%	10.39 %	10.69 %	9.92%	9.95%	10.85 %	12.92%	11.19%	9.19%
İş Bankası	7.74%	6.47%	8.50%	9.09%	10.94 %	10.35%	11.48 %	10.41%	9.92%	9.64%

Table 1-3b: Ratio of Cash and Central Bank Accounts to Total Assets of Participation Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	9.62%	8.34%	10.05 %	10.55%	13.26 %	13.58 %	16.59 %	15.22%	15.89%	14.02%
Kuveyt Türk	12.56 %	12.88 %	19.06 %	21.09%	16.66 %	19.36 %	18.00 %	17.13%	15.64%	14.06%
Türkiye Finans	5.21%	13.42 %	14.18 %	16.00%	15.27 %	15.40 %	13.93 %	14.61%	15.60%	18.27%
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	11.77%	16.58%	19.74%
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	7.67%	15.09%	11.45%	9.05%

In general, this ratio of cash and Central Bank account to total assets in participation banks is more than the ratio calculated in traditional banks. The average of the ratio calculated for the selected banks will be:

Table 1-3d: Average Ratio of Cash and Central Bank Accounts to Total Assets of Traditional Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
6.55%	6.33%	8.48%	10.33%	11.55%	11.32%	11.31%	11.09%	11.13%	11.96%

Table 1-3d: Average Ratio of Cash and Central Bank Accounts to Total Assets of Participation Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
9.13%	11.55%	14.43%	15.88%	15.06%	16.11%	14.05%	14.76%	15.03%	15.03%

Compared to traditional banks, the percentage of cash and Central Bank accounts, which are assets on the balance sheets of participation banks, is higher implying that participation banks are more prepared than traditional banks for deposit withdrawals, but in terms of profitability, participation banks will have less profit due to funds that are not used.

7-4- Ratio of Liquid Assets to Total Liabilities

This ratio measures the extent to which the liquid assets meet the total debts of the bank. The higher the percentage, the better. Because it is easy to cash these financial instruments.

Table 4a: Liquid Assets to Total Debts in Traditional Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	35.69%	39.85 %	36.51%	41.77 %	40.29 %	39.66 %	35.28 %	32.37 %	29.18 %	29.93 %
Garanti BBVA	18.57%	45.72 %	41.11%	43.86 %	32.07 %	28.78 %	26.61 %	24.08 %	25.76 %	37.05 %
Yapı ve Kredi Bankası	16.44%	18.44 %	21.98%	30.60 %	29.99 %	28.82 %	26.93 %	24.32 %	27.62 %	37.13 %
Akbank	45.84%	53.48 %	47.87%	46.16 %	35.33 %	36.25 %	37.25 %	35.46 %	34.15 %	44.42 %
İş Bankası	43.79%	38.16 %	32.18%	29.54 %	29.48 %	31.91 %	31.03 %	29.95 %	28.26 %	33.20 %

Table 4b: Liquid Assets to Total Debts in Participation Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	22.03 %	19.74%	25.90 %	22.47 %	24.86 %	25.55 %	30.82 %	28.15 %	28.48%	36.15 %
Kuveyt Türk	23.10 %	26.26%	27.99 %	35.81 %	34.87 %	37.13 %	35.11 %	37.61 %	32.70%	34.23 %
Türkiye Finans	16.84 %	25.86%	23.76 %	25.79 %	27.65 %	25.48 %	22.51 %	27.24 %	27.96%	31.92 %
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	42.18 %	28.20%	36.56 %
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	27.07 %	28.99 %	18.90%	20.52 %

Since risk-free financial instruments are used more in traditional banks, their rates are often higher than participation banks. We can also notice this from the average ratios.

Table 4c: Average Liquid Assets to Total Debts in Traditional Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
32.07%	39.13%	35.93%	38.39%	33.43%	33.09%	31.42%	29.24%	28.99%	36.35%

Table 4d: Average Liquid Assets to Total Debts in Participation Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
20.66%	23.95%	25.88%	28.02%	29.12%	29.39%	28.88%	32.83%	27.25%	31.88%

Obviously, the average ratios of liquid values to total debts is higher in traditional banks than in participation banks. Traditional banks can manage their liquidity through financial instruments, most of which are prohibited in participation banks. The use of financial instruments has a positive effect on profitability rates, which will be calculated later.

When it is desired to calculate only the ratio of cash and Central Bank account to total debts, it results as follows:

Table 1-4a: Cash and Central Bank Accounts to Total Debts in Traditional Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	8.04%	7.45%	9.68%	14.22 %	14.06 %	13.76%	13.47%	12.26 %	11.43 %	8.44%
Garanti BBVA	7.45%	6.99%	6.40%	11.60 %	12.92 %	13.00%	11.26%	9.57%	11.77 %	20.08%
Yapı ve Kredi Bankası	7.06%	7.93%	10.10 %	10.52 %	14.27 %	14.17%	13.68%	14.28 %	15.68 %	17.96%
Akbank	5.84%	6.38%	11.96 %	12.44 %	11.22 %	11.33%	12.24%	14.57 %	12.83 %	10.61%
İş Bankası	8.78%	7.43%	9.56%	10.45 %	12.32 %	11.80%	12.99%	11.76 %	11.26 %	10.95%

Table 1-4b: Cash and Central Bank Accounts to Total Debts in Participation Banks

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	10.82%	9.28%	11.12 %	11.71%	14.52%	14.69%	17.86 %	16.35 %	17.06%	15.19 %
Kuveyt Türk	14.22%	14.79%	21.10 %	23.15%	18.28%	21.25%	19.58 %	18.63 %	17.00%	15.17 %
Türkiye Finans	6.03%	15.45%	16.10 %	18.19%	16.97%	17.00%	15.25 %	16.13 %	17.40%	20.12 %
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	14.48 %	18.09%	21.29 %
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	11.04 %	16.70 %	12.70%	10.05 %

From the calculated rates, it is obvious that the coverage of the cash and Central Bank accounts for debts is more than the traditional banks in participation banks. The comparison can be made by averaging the calculated rates.

Table 1-4c: Average Cash and Central Bank Accounts to Total Debts in Traditional Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
7.43%	7.23%	9.54%	11.84%	12.96%	12.81%	12.73%	12.49%	12.59%	13.61%

Table 1-4d: Average Cash and Central Bank Accounts to Total Debts in Participation Banks

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
10.36%	13.17%	16.10%	17.68%	16.59%	17.64%	15.94%	16.46%	16.45%	16.36%

The tables show that this rate is higher in participation banks than traditional banks. As previously determined, participation banks hold more cash than traditional banks, while traditional banks invest more in financial instruments than participation banks.

8. Financial Structure Ratios

Financial structure refers to the mix of debt and equity used by a bank to finance its activities. This composition directly affects the risk and value of the associated bank. The bank's financial managers have the responsibility to decide the best mix of debt and equity to optimize the financial structure. In general, the financial structure of a bank can also be called the capital structure (Young, 2019). Financial structure ratios show the resource structure of a bank and its long-term debt solvency. In other words, it is a measure of long-term solvency. It sets out the demands of creditors and shareholders against the assets of the bank. This ultimately affects the bank's liquidity.

8-1- Debt Rate

The debt ratio is a financial rate that measures the leverage ratio of a bank. The debt ratio is expressed as the ratio of total debt to total assets, in decimal or percentage. It can be interpreted as the ratio of a bank's financed assets. A ratio larger than 50% indicates that a significant portion of the debt is financed by assets. In other words, the bank has more debt than assets. The high rate also indicates that if interest rates suddenly rise, a bank may put itself at risk of default for its loans and deposits. The higher the debt ratio, the more financial leverage the bank uses, which means greater financial risk. At the same time, financial leverage is an important tool used by banks to grow, and many banks find sustainable uses for debt.

Table 5a: the debt ratio in traditional banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	91.69 %	91.10%	91.80 %	89.46 %	91.15 %	88.47%	89.58%	89.27 %	89.18%	89.31 %
Garanti BBVA	87.37 %	86.71%	88.01 %	86.70 %	88.53 %	88.12%	87.82%	87.49 %	87.29%	87.01 %

Yapı ve Kredi Bankası	87.19 %	87.83%	89.18 %	86.20 %	88.37 %	89.44%	89.52%	89.67 %	89.89%	88.79 %
Akbank	85.11 %	84.48%	86.86 %	85.94 %	88.39 %	87.78%	88.63%	88.69 %	87.21%	86.63 %
İş Bankası	88.08 %	87.09%	88.91 %	87.05 %	88.80 %	87.67%	88.38%	88.46 %	88.11%	88.06 %

Table 5b: the debt ratio in participation banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	88.92 %	89.86 %	90.40 %	90.12 %	91.30 %	92.23 %	92.88%	93.06%	93.15%	92.28%
Kuveyt Türk	88.31 %	87.08 %	90.35 %	91.09 %	91.11 %	91.11 %	91.91%	91.93%	91.96%	92.67%
Türkiye Finans	86.28 %	86.85 %	88.07 %	87.94 %	89.96 %	90.58 %	91.30%	90.56%	89.61%	90.81%
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	81.28%	91.61%	92.71%
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	69.48%	90.39%	90.22%	90.00%

It is noteworthy that the calculated ratio between traditional and participation banks is close to each other but are higher in participation banks for most years. To facilitate comparison, the average of the rates calculated in both traditional and participation banks will be as follows:

Table 5c: the average of debt ratio in traditional banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
87.89%	87.44%	88.95%	87.07%	89.05%	88.30%	88.79%	88.72%	88.34%	87.96%

Table 5c: the average of the debt ratio in participation banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
87.84%	87.93%	89.61%	89.72%	90.79%	91.31%	86.39%	89.45%	91.31%	91.69%

According to the calculated rates, participation banks use larger leverage than traditional banks with a small margin.

8-2- Equity Ratio

Equity ratio shows how much of bank assets are funded by equity. The lower the rate, the more debt a bank uses to finance its assets. The rate expressed as a percentage is found by dividing total equity by the total assets of the bank.

Table 6a: The equity ratio in traditional banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	8.31%	8.90%	8.20%	10.54 %	8.85%	11.53%	10.42 %	10.73%	10.82%	10.69 %
Garanti BBVA	12.63 %	13.29 %	11.99 %	13.30 %	11.47 %	11.88%	12.18 %	12.51%	12.71%	12.99 %

Yapı ve Kredi Bankası	12.81 %	12.17 %	10.82 %	13.80 %	11.63 %	10.56%	10.48 %	10.33%	10.11%	11.21 %
Akbank	14.89 %	15.52 %	13.14 %	14.06 %	11.61 %	12.22%	11.37 %	11.31%	12.79%	13.37 %
İş Bankası	11.92 %	12.91 %	11.09 %	12.95 %	11.20 %	12.33%	11.62 %	11.54%	11.89%	11.94 %

Table 6b: The equity ratio of participation banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	11.08 %	10.14 %	9.60%	9.88%	8.70%	7.77%	7.12%	6.94%	6.85%	7.72%
Kuveyt Türk	11.69 %	12.92 %	9.65%	8.91%	8.89%	8.89%	8.09%	8.07%	8.04%	7.33%
Türkiye Finans	13.72 %	13.15 %	11.93 %	12.06%	10.04 %	9.42%	8.70%	9.44%	10.39%	9.19%
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	18.72%	8.39%	7.29%
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	30.52 %	9.61%	9.78%	10.00 %

From the calculated rates, it is noted that traditional banks financed their assets with more equity for most years. The low equity ratio puts the bank at a higher risk of liquidity. The comparison can be facilitated by calculating the average of the rates as follows:

Table 6c: average of the equity ratio in traditional banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
12.11%	12.56%	11.05%	12.93%	10.95%	11.70%	11.21%	11.28%	11.66%	12.04%

Table 6d: average of equity ratio in participation banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
12.16%	12.07%	10.39%	10.28%	9.21%	8.69%	13.61%	10.55%	8.69%	8.31%

Although the difference is not large, the rates in traditional banks are higher than the rates in participation banks in most years. The higher this rate, the more sufficient guarantee for depositors. A low equity ratio does not necessarily have to be bad. This means that if the business is profitable, the return on investment is quite high because investors do not have to invest excessively compared to the yield generated.

8-3- The ratio of Short-Term Liabilities to Liabilities Total

This ratio calculated by dividing short-term debts by total liabilities indicating how much of the assets are financed by short-term debts. It is preferred that the ratio of short-term debt to total debt is not significant. This means that there will be no cash outflows in the short term. If the total debt was largely composed of short-term debt, the bank may be obliged to finance long-term loans from short-term debt. In

addition, long-term loan financing from short-term debt exposes banks to significant liquidity risk.

Table 7a: The ratio of short-term debts to total liabilities in traditional banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	87.89 %	88.04 %	87.79 %	83.93%	86.07%	82.04 %	82.99%	82.35 %	81.42%	82.98%
Garanti BBVA	76.02 %	75.74 %	75.54 %	75.04%	73.87%	73.07 %	73.57%	74.14 %	72.42%	74.71%
Yapı ve Kredi Bankası	76.77 %	77.21 %	79.05 %	72.21%	74.11%	76.29 %	77.12%	77.42 %	76.23%	78.60%
Akbank	79.88 %	78.17 %	79.02 %	76.24%	77.61%	76.80 %	74.60%	72.35 %	72.54%	70.30%
İş Bankası	79.52 %	81.03 %	82.46 %	79.09%	78.72%	75.39 %	75.61%	74.39 %	73.24%	73.64%

Table 7b: The ratio of short-term debts to total liabilities in participation banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	86.75%	87.28 %	84.73 %	84.75 %	82.61%	83.96 %	77.44 %	81.92 %	82.00 %	88.21 %
Kuveyt Türk	80.28%	78.39 %	75.62 %	80.72 %	80.34%	79.00 %	83.89 %	77.38 %	79.72 %	83.67 %
Türkiye Finans	84.86%	85.57 %	84.10 %	79.66 %	76.41%	75.01 %	70.30 %	70.58 %	74.80 %	85.92 %
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	70.49 %	88.28 %	89.10 %
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	67.21 %	86.68 %	86.87 %	86.66 %

Most years, the ratio of short-term debt to liability total is higher in participation banks. This rate is not desired to be high. The high rate may mean that cash outflow will be high in the short term. By calculating the average of the ratio, the results will be as follows:

Table 7c: the average of the ratio of short-term debts to total liabilities in traditional banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
80.02%	80.04%	80.77%	77.30%	78.08%	76.72%	76.78%	76.13%	75.17%	76.05%

Table 7b: the average of the ratio of short-term debts to total liabilities in participation banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018

83.96%	83.74%	81.48%	81.71%	79.78%	79.32%	74.71%	77.41%	82.33%	86.71%

Compared to the average of calculated rates, the average ratio of short-term debts to total liabilities in participation banks is higher. When short-term debts are high, the bank is exposed to liquidity risk more. Liquidity risk reaches a higher level, especially when long-term loans are funded from short-term debts. For example, Maturity of short-term deposits before maturing of long-term loans that were financed with short term deposits. Therefore, there should be consistency between the maturity of short-term debts and the maturity of long-term loans. To manage liquidity risks, banks try to set some restrictions on withdrawing short-term deposits. For example, if the amount to be withdrawn exceeds a certain percentage of the amount deposited, the customer must specify the amount that he or she wants to withdraw before one -business day.

8-4- Long Term Liabilities to Liabilities Total Ratio

This ratio reveals how much of the total asset are financed with long-term foreign sources.

Table 8a: the ratio of long-term debts to total liabilities in traditional banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	3.79%	3.05%	4.00%	5.53%	5.08%	6.43%	6.60%	6.92%	7.76%	6.33%
Garanti BBVA	11.35 %	10.97 %	12.47 %	11.66 %	14.66 %	15.05 %	14.25 %	13.35 %	14.87%	12.30%
Yapı ve Kredi Bankası	10.42 %	10.62 %	10.13 %	13.99 %	14.26 %	13.15 %	12.40 %	12.25 %	13.67%	10.20%
Akbank	5.23%	6.31%	7.84%	9.70%	10.77 %	10.97 %	14.03 %	16.34 %	14.67%	16.33%
İş Bankası	8.57%	6.06%	6.45%	7.96%	10.08 %	12.28 %	12.77 %	14.07 %	14.86%	14.41%

Table 8b: the ratio of long-term debts to total liabilities in participation banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	2.17%	2.58%	5.67%	5.37%	8.70%	8.27%	15.44%	11.14 %	11.15%	4.06 %
Kuveyt Türk	8.03%	8.69%	14.73%	10.37 %	10.77%	12.11 %	8.02%	14.55 %	12.24%	9.01 %
Türkiye Finans	1.42%	1.28%	3.97%	8.28%	13.55%	15.58 %	20.99%	19.99 %	14.81%	4.89 %
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	10.79 %	3.33%	3.62 %

Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	2.27%	3.72%	3.35%	3.34 %

Looking at the rates, long-term debt in traditional banks was held higher than participation banks in most years. A comparison can be made more easily by calculating the average of the rates.

Table 8c: the average of the ratio of long-term debts to total liabilities in traditional banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
7.87%	7.40%	8.18%	9.77%	10.97%	11.58%	12.01%	12.59%	13.17%	11.91%

Table 8d: the average of the ratio of long-term debts to total liabilities in participation banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
3.87%	4.18%	8.12%	8.01%	11.01%	11.99%	11.68%	12.04%	8.98%	4.99%

This ratio, which shows how much of the total assets are funded from long-term foreign sources, can also provide information about banks' ability to obtain long-term funds. Higher rate indicates that banks can easily fund their assets from long-term sources, while the excessive rate is an indication that the bank may have difficulty in paying debt installments, especially during recession periods.

9. Profitability Ratios

Banks need to make a profit in order to continue their activities. Profitable banks can strengthen its financial position by adding profit to its shareholders' equity. Profit-making banks can also reserve provision for non-performing loans to keep its financial position strong. Profit is also the guarantee of both domestic and foreign institutions working with the bank and depositors. In addition, it gives an idea that the management uses its assets efficiently to earn money. On the other hand, when banks do not make a profit its ability to pay interest or dividends to depositors will become low (Gökmen, 2007).

9-1- Return on Equity

The return on equity indicates to what extent the capital put into the bank generates profits. The return on equity ratio calculated by dividing net profit to equity.

Table 9a: the return on equity ratio in traditional banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	33.91%	27.59 %	15.94 %	15.44%	18.13 %	14.19 %	16.36 %	17.13%	16.89 %	13.87%
Garanti BBVA	22.25%	19.09 %	17.47 %	14.41%	13.31 %	12.31 %	11.00 %	14.27%	15.35 %	14.22%
Yapı ve Kredi Bankası	16.39%	19.97 %	15.88 %	11.35%	18.50 %	9.65%	8.06%	11.23%	12.01 %	11.97%

Akbank	19.21%	16.26 %	13.64 %	13.46%	13.79 %	12.58 %	11.22 %	14.77%	14.94 %	12.99%
İş Bankası	17.58%	17.53 %	14.88 %	14.57%	13.42 %	11.54 %	9.62%	13.07%	12.32 %	13.61%

Table 9b: the return on equity ratio in participation banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	14.81 %	15.72 %	15.95 %	15.75 %	16.12 %	14.11 %	14.40%	9.55%	9.55%	4.11%
Kuveyt Türk	15.75 %	12.69 %	13.56 %	14.85 %	13.05 %	12.25 %	13.07%	13.85%	14.68%	15.99%
Türkiye Finans	14.36 %	14.62 %	14.35 %	13.34 %	13.05 %	10.60 %	7.78%	8.09%	9.24%	10.29%
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	2.17%	12.47%	21.31%
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	-1.80%	4.01%	11.32%	14.54%

Looking at the rates, traditional banks have a higher return on equity. To facilitate comparison, the average ratios were calculated in both conventional and participation banks.

Table 9c: the average of return on equity in traditional banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
21.87%	20.09%	15.56%	13.85%	15.43%	12.05%	11.25%	14.10%	14.30%	13.33%

Table 9d: the average of return on equity in participation banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
14.97 %	14.34 %	14.62 %	14.65 %	14.07 %	12.32 %	8.36%	7.53%	11.45%	13.25%

Equity is the balance sheet section that finances bank assets through partners and undistributed profits. Equity profitability shows how much profit the bank partners make in return for the capital they put in, or, how many units of profit are created for each unit of capital. ROE (Return on Equity), which is an important profitability indicator, is also a management performance indicator. High ROE indicates that a bank's equity is used efficiently (Ceylan, tarih yok). From another perspective, ROE is the guarantee of depositors for the continuity of a bank. According to rates, the ratio of return on equity is higher in traditional banks. But the rates calculated in participation banks become closer to the rates calculated in traditional banks. In other words, the efficient use of participation banks 'equities is close to the efficient use of traditional banks' equities.

9-2- Return on Assets Ratio

Return on assets ratio shows how effective bank assets are in making a profit. Return on assets (ROA) gives the manager, investor or analyst an idea of how efficiently a

bank's management uses its assets to make a profit. ROA is displayed as a percentage. Return on assets ratio found by dividing net profit obtained in a certain period to total assets.

Table 10a: the return on assets ratio in traditional banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Ziraat Bankası	2.82%	2.46 %	1.31%	1.63 %	1.60%	1.64 %	1.70%	1.84%	1.83%	1.48%
Garanti BBVA	2.81%	2.54 %	2.09%	1.92 %	1.53%	1.46 %	1.34%	1.78%	1.95%	1.85%
Yapı ve Kredi Bankası	2.10%	2.43 %	1.72%	1.57 %	2.15%	1.02 %	0.84%	1.16%	1.21%	1.34%
Akbank	2.86%	2.52 %	1.79%	1.89 %	1.60%	1.54 %	1.28%	1.67%	1.91%	1.74%
İş Bankası	2.10%	2.26 %	1.65%	1.89 %	1.50%	1.42 %	1.12%	1.51%	1.46%	1.63%

Table 10b: the return on assets ratio in in participation banks from 2009 to 2018

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Albaraka Türk	1.64 %	1.59 %	1.53 %	1.56 %	1.40 %	1.10 %	1.02%	0.66%	0.65%	0.32%
Kuveyt Türk	1.84 %	1.64 %	1.31 %	1.32 %	1.16 %	1.09 %	1.06%	1.12%	1.18%	1.17%
Türkiye Finans	1.97 %	1.92 %	1.71 %	1.61 %	1.31 %	1.00 %	0.68%	0.76%	0.96%	0.95%
Vakıf Katılım	-	-	-	-	-	-	-	0.41%	1.05%	1.55%
Ziraat Katılım	-	-	-	-	-	-	-0.55%	0.39%	1.11%	1.45%

The ROA ratio gives investors an idea of how effective the bank is in converting the money invested into profits. A higher ROA rate is better because the bank makes more money with less investment. The rate of return on assets is higher in traditional banks than in participation banks. Average of the return on Assets will be as follows:

Table 10c: The average ratios of the return on assets in traditional banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
2.54%	2.44%	1.71%	1.78%	1.68%	1.42%	1.26%	1.59%	1.67%	1.61%

Graph 3a: The average ratios of the return on assets in Traditional Banks

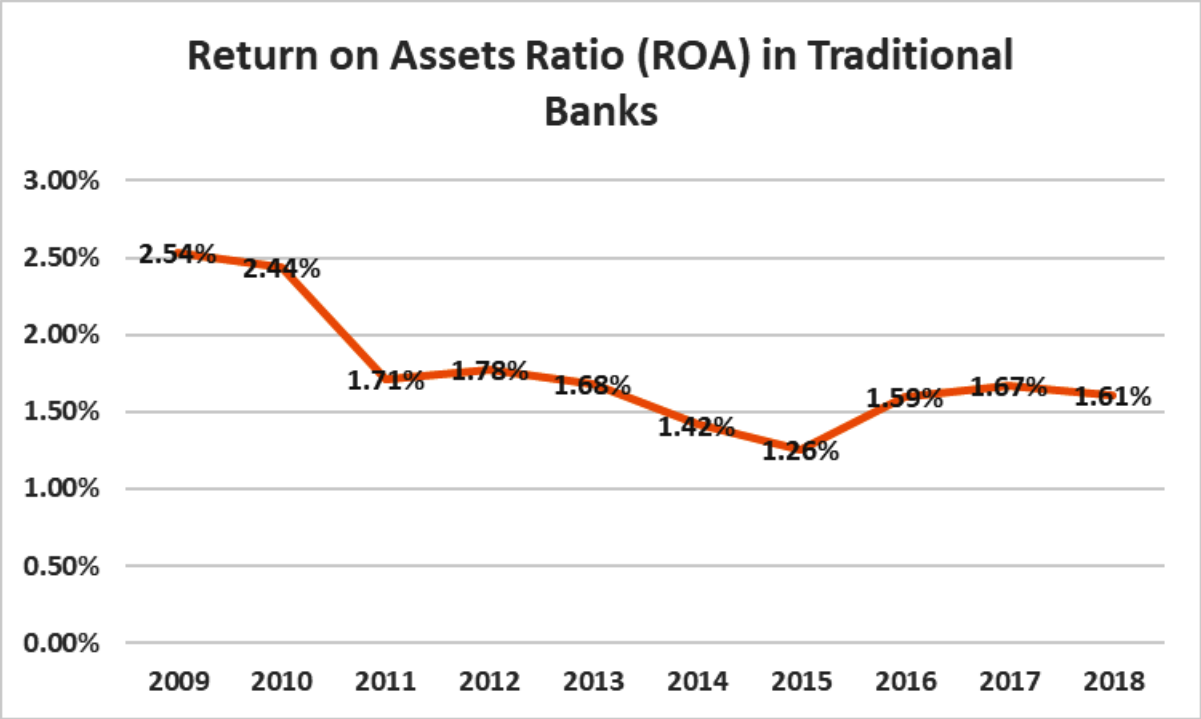

Table 10d: the average ratios of the return on assets in participation banks from 2009 to 2018

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
1.82%	1.72%	1.52%	1.50%	1.29%	1.06%	0.55%	0.67%	0.99%	1.09%

Graph 3b: The average ratios of the return on assets in participation Banks

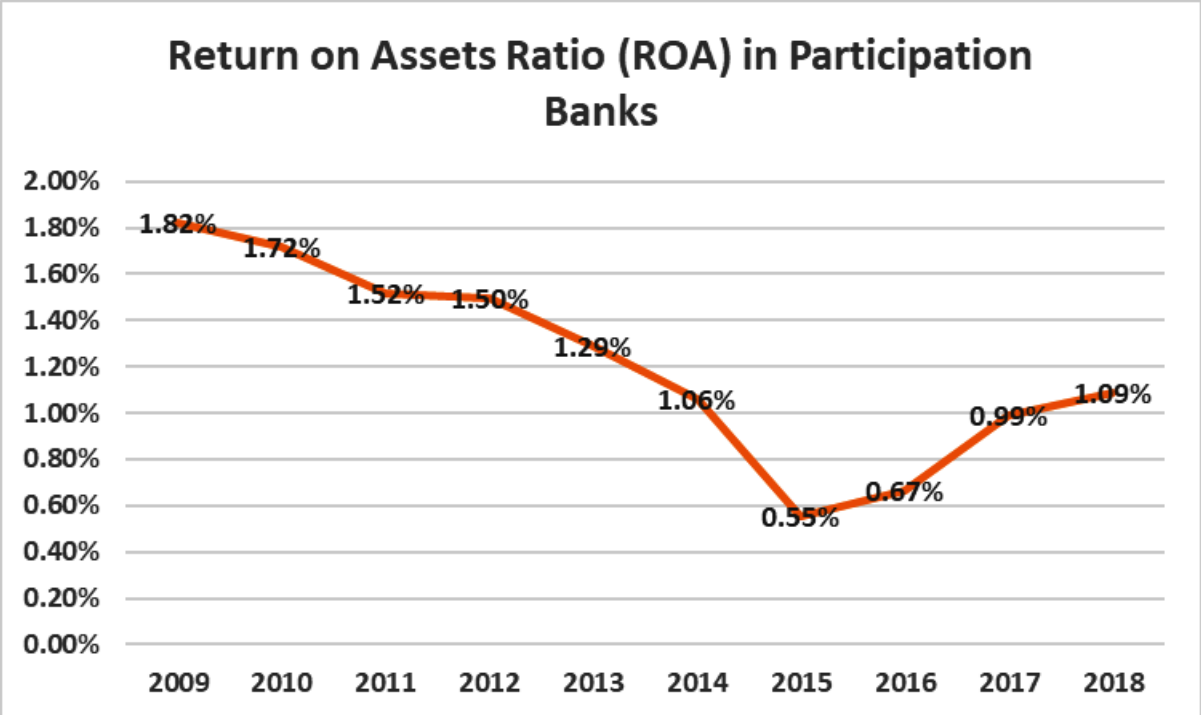

Taking into consideration the rates, the rate of return on assets has gradually decreased in both traditional banks and participation banks. However, the rate of

traditional banks remained above that of participation banks. It can be said that traditional banks can transform their investments into profit in a better way than participation banks. In other words, traditional banks manage their assets more effectively to generate more net income.

Conclusion

Despite their recent history, participation banks compete with traditional banks. However, banks operating according to the Sharia provisions may face difficulties due to a lack of support from the central banks or lack of an Islamic financial market. According to the analysis, it can be said that although conventional banks hold less money than participation banks, conventional banks can deposit their money into a more risk-free financial instruments than participation banks because they do not comply with the Sharia provisions. Because these financial instruments have a good liquidity ratio as well as making a profit, as well as the possibility of being converted into cash in the financial markets quickly and with minimal loss. Although the leverage ratios in both traditional banks and participation banks are close to each other, traditional banks were able to invest their loans better than participation banks. This is also reflected in the profitability of capital and profitability of assets in conventional banks because these rates are higher in traditional banks than in participation banks. This is due to the ability of traditional banks to invest in financial markets and not maintaining a large non-invested cash rate. However, participation banks are competitors to conventional banks, as they managed to get a significant share in the banking sector in a short time.

References

- Alicanoğlu,, C. (2018). *Bankalarda Risk Yönetimi ve Türk Bankacılık Sektörü Üzerine Bir Araştırma.* Istanbul: Master's thesis.
- Ayhan, M. (2006). *Bankacılıkta Risk Yönetimi ve Sermaye Yeterliliği.* Ankara: Turhan Kitapevi.
- Bolak, M. (2004). *Risk ve Yönetimi.* Istanbul: Birsen Yayınevi.
- Ceylan, O. (n.d.). *Öz sermaye karlılığı*. Retrieved from Piyasa Rehberi: https://piyasarehberi.org/sozluk/oz-sermaye-karliligi
- Çolak, F. Ö., & Öcal, T. (1999). *Finansal Sistem ve Bankalar.* Ankara: NOBEL YAYIN DAĞITIM.
- Erdem, E. (2014). *Para banka ve finansal sistem.* Ankara: Detay yaıncılık.
- Gökmen, B. (2007). *BANKALARDA FİNANSAL TABLOLAR ANALİZİ.* Istanbul: Istanbul University,Master's thesis.
- Korkmaz, T., & Ceylan, A. (2017). *Sermaye piyasası ve menkul değer analizi.* Bursa: Ekin yayınevi.
- Mandacı, P. E. (2003). Türk Bankacılık Sektörünün Taşıdığı Riskler ve Finansal Krizi Aşmada Kullanılan Risk Ölçüm Teknikleri. *Dokuz Eylül Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi cilt 5 sayısı 1*, 64-72.

- Nikolaou, K. (2009, February 23). *Liquidity (Risk) Concepts Definitions and Interactions*. Retrieved from SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1333568
- Tuna, K. (2017, December 18). *İşletmelerin Likidite Düzeyi Nasıl Ölçülür?* Retrieved from Halkbank Kobi: https://www.halkbankkobi.com.tr/NewsDetail/Isletmelerin-Likidite-Duzeyi-Nasil-Olculur-/10245
- Young, J. (2019, April 15). *Financial Structure*. Retrieved from Investopedia: https://www.investopedia.com/terms/f/financial-structure.asp
- Yüksel, A., Yüksel, Ü., & Yüksel, A. (2004). *Bankacılık Hukuku ve İşletmesi.* Istanbul: Beta Yayıncılık. Genişletilmiş 10. Baskı.
- سامي السويلم. (1998). إدارة المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- سيد الهواري. (1981). إدارة البنوك. القاهرة: مكتبة عين شمس.
- طلعت أسعد عبد الحميد. (1991). إدارة البنوك التجارية: الاستراتيجية والتطبيق. القاهرة: مكتبة جامعة عين شمس.

حول حديث رفع العاهة في شهر أيار

د. مرهف عبد الجبار سقا

دكتوراه بالتفسير وعلوم القرآن - الأستاذ المساعد في كلية التربية

جامعة المجمعة - المملكة العربية السعودية

بعض من لا يخاف الله تعالى عنده هواية التلاعب بمشاعر الناس ولو استخدم لذلك الآيات والأحاديث يحرف معانيها ويسيء فهمها، كما في وقتنا الحالي الذي نعيش فيه وباء كورونا المستجد.

يتداول بعض الناس على وسائل التواصل حديثًا قالوا بأنه صحيح، وهو:

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضيَ اللهُ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا طَلَعَ النَّجْمُ صَبَاحًا قَطُّ، وَبِقَوْمٍ عَاهَةٌ، إِلَّا رُفِعَتْ عَنْهُمْ أَوْ خَفَّتْ»).

يتناقلونه ليبشروا الناس أن الوباء سيزول في التاسع عشر من رمضان بدلالة هذا الحديث وأن نجم الثريا سيظهر بهذا التاريخ، الموافق لـ ١٢ أيار، يظنون أن توظيفهم للحديث في هذه الظروف يخدم الدين ويعتقدون أنهم يفعلون خيرًا، ولا يعلمون أنهم أساؤوا إساءة كبيرة.

وسأعلق على هذا الحديث باختصار في فقرتين ثم الخلاصة:

أولا: تخريج الحديث: قال الهيثمي: (رَوَاهُ كُلَّهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ، وَلَفْظُهُ: "إِذَا ارْتَفَعَ النَّجْمُ رُفِعَتِ الْعَاهَةُ عَنْ كُلِّ بَلَدٍ". وَرَوَى الأَوَّلَ فِي الأَوْسَطِ بِنَحْوِهِ، وَفِيهِ عَسَلُ بْنُ سُفْيَانَ؛ وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَقَالَ: يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ. وَضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ) (مجمع الزوائد).

فالحديث ليس صحيحًا كما زعموا بل هو ضعيف، قال البوصيري في الإتحاف: (قُلْتُ: مَدَارُ أَسَانِيدِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى عسل بْنِ سُفْيَانَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ).

ثانيًا: فهم الحديث وشرحه: جمهور أهل العلم من شراح الحديث لا يأخذون هذا الحديث على إطلاقه، بل هو مقيد بأحاديث أخرى، وهي الأحاديث التي تنهى عن بيع الثمر حتى يبدوا صلاحه، ودليل ذلك عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُرَاقَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهُمَا عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ فَقَالَ: " نَهَى رَسُولُ

اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى تَذْهَبَ الْعَاهَةُ " , قُلْتُ: وَمَتَى ذَاكَ؟ , قَالَ: حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا . (أخرجه أحمد والبيهقي) .

وَالثُّرَيَّا النَّجْمُ، لاَ خِلاَفَ فِي ذَلِكَ، وَطُلُوعُهَا صَبَاحًا لاِثْنَتَيْ عَشْرَةَ لَيْلَةً تَمْضِي مِنْ شَهْرِ أَيَّارَ، وَهُوَ شَهْرُ مَايُو .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح "النَّجم: هو الثُّريا، وطلوعها صباحًا يقع في أول فصل الصَّيف، وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثِّمار، فالمعتبر في الحقيقة النُّضج، وطلوع النَّجم علامة له" ، وأورد ابن حجر في الفتح للحديث رواية بلفظ: " رفعت العاهة عن الثمار " مما يدل على خصوصية الحديث بالثمار .

وذكر الإمام الطَّحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" أن ذلك يكون في شهر أيَّار، في الثَّاني عشر منه .

وقد ذكر ابن الأثير في كتابه غريب الحديث أن العرب كانت تزعم أن ما بين طلوع الثريا وغروبها أمراض ووباء وعاهات في الناس والإبل والثمار، فأما طلوعها ففي العشر الأوسط من أيار، أما غروبها ففي العشر الأوسط من تشرين الثاني .

ولذلك ذهب العلماء إلى أن الحديث خاص بالثمار، بل هو خاص أيضا بأرض الحجاز وذلك لأن أهل الحجاز كانوا يحصدون الزرع في أيار، وكانت الثمار تنضج في أيار ويظهر صلاحها وقد أمِن عليها من العاهة . وَفِي الْبُخَارِيِّ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ يَكُنْ يَبِيعُ ثِمَارَ أَرْضِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا فَيَتَبَيَّنُ الأَصْفَرُ مِنَ الأَحْمَرِ.

وذكر نشوان الحميري (ت ٥٧٣ هـ) في كتابه شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم أن عمر بن عبد العزيز أرسل إلى أحد عماله كتابا ذكر فيه: (إذا طلعت الثريا فقد حل بيع النخل)، قال الأصمعي: لأن الثمرة في ذلك الوقت قد أمن عليها من الآفة، لانها لا تطلع إلا على حمراء أو صفراء من البسر. يريد أنها نضجت .

الخلاصة: فالحديث: « مَا طَلَعَ النَّجْمُ صَبَاحًا قَطُّ، وَبِقَوْمٍ عَاهَةٌ، إِلَّا رُفِعَتْ عَنْهُمْ أَوْ خَفَّتْ » ليس عامًا كما فهمه بعض العوام، وإنما هو خاص بالثمار وفي أرض الحجاز لأن اشتداد الحر فيها يبدأ بطلوع نجم الثريا صباحا في العشر الأوسط من أيار، وما زال أهل الحجاز بل أهل الجزيرة العربية عموما يتابعون النجوم ويستدلون بها على تغير المواسم، أما في بلاد الشام مثلا وفي المغرب وغيرها في البلاد فيختلف الأمر،

والعبرة في ظهور صلاح الثمرة ونضجها ليس بطلوع النجم وإنما بظهور ذلك عليها وهذا يختلف من بلد إلى بلد .

كما أن ربط الحديث بوباء كورونا المستجد والمتفشي في عصرنا دليل على جهل كاتب المنشور وقلة عنايته بعلم الحديث، لان فهم الحديث يحتاج إلى أن تجمع معه الأحاديث التي في نفس الموضوع لأنها تفسر بعضها .

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكاراً للبحث العلمي

تهدف هذه الصفحة إلى توجيه بوصلة الأبحاث العلمية في الجامعات العربية والإسلامية نحو الأكثر حداثة في السوق العالمي، بغية رفع سوية البحث العلمي والارتقاء به ليتناول مشكلات وقضايا حقيقية معاصرة.

نرجو ممن يرغب المشاركة في تحرير هذه الصفحة مراسلتنا.

- أصدر البنك المركزي الأوروبي ورقة في أغسطس ٢٠١٨ يعترف فيها بأن NIRP يمكن أن يسبب أزمة مالية لأنه أمر فظيع بالنسبة للعديد من البنوك. ملخصها:

يظهر أن أسعار الفائدة السلبية تؤثر على عرض الائتمان المصرفي بطريقة جديدة. حيث تحجم البنوك عن نقل أسعار الفائدة السلبية إلى المودعين، مما يزيد تكلفة تمويل البنوك عالية الودائع، ويقلل من قيمتها الصافية، مقارنة بالبنوك منخفضة الودائع.

ونتيجة ذلك، فإن إدخال أسعار الفائدة السلبية من قبل البنك المركزي الأوروبي في منتصف عام ٢٠١٤ أدى إلى مزيد من المخاطرة وخفض الإقراض من جانب البنوك في منطقة اليورو مع زيادة الاعتماد على تمويل الودائع. تشير النتائج إلى أن أسعار الفائدة السلبية أقل تسامحًا، وقد تشكل خطرًا على الاستقرار المالي، إذا تم الإقراض بواسطة البنوك عالية الودائع.

- تواجه البنوك الأوروبية العديد من المشكلات الأخرى، بما في ذلك القروض المتعثرة التي لم يتم تنظيفها بشكل كاف بعد سنوات عديدة من التعثر فيها، والتي تحصل الآن على تدفق جديد من القروض المتعثرة.
- انهارت العديد من البنوك الإيطالية على مدار الأعوام القليلة الماضية وتم حلها أو إنقاذها، لكن يبدو أن المشكلات قد انتشرت للتو بدلاً من حلها، ومؤشر البنوك الإيطالية يتخبط من جهنم إلى آخر؛ فانخفض مؤشر FTSE Italia All Share Bank بنسبة ١٩٪ خلال الشهرين الماضيين وهبط بنسبة ٥٨٪ منذ أن عادت الأزمة المصرفية الإيطالية إلى الظهور في منتصف عام ٢٠١٥.

هدية العدد كتاب: القياس والإفصاح المحاسبي

لرأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية وأثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف

د. عامر حسن علي عفانة

لتحميل الكتاب : رابط

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

مكتبة لأبحاث الاقتصاد الإسلامي وعلومه تضم أرشيفًا لمئات الباحثين ومؤلفاتهم

www.kantakji.com

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com